معهد واشنطن: إخفاقات بارزاني في الحكم و حرية التعبير في إقليم كردستان

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 29
الخميس
2023/03/30

No. : 7777

انتخابات الإقليم..

موعد معلن وآليات غامضة

خبراء:الموعد ليس في مكانه ولا زمانه

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

- العراق واقليم كردستان ..
  - الرئيس بافل: تجمعنا وأسرة الحكيم علاقات تاريخية وأهداف
  - مؤسسة الرئيس جلال طالباني تعزي اسرة آل الحيكم
  - بيان:الاتحاد الوطني سيتبع كل السبل للدفاع عن جماهير كركوك
  - اضرار كبيرة ستلحق بالكورد في كركوك من تعديل قانون الانتخابات
  - د. شيلان فتحي : كركوك ثانية و ثانية
  - دعم الماني لتوجهات قوباد طالباني ازاء الشباب والمتعلمين
  - انتخابات الإقليم.. موعد معلن وآليات غامضة
  - هيفار محمد عمر: السليمانية عاصمة الاستقطاب السياسي
  - سنجعل القانون حكما بيننا وبين بارزاني والمالكي
  - العفو الدولية تتحدث عن تضييق الحريات واعتقال الصحفيين في اقليم
  - إخفاقات بارزاني في مجال حرية التعبير في كردستان العراق
  - رئيس الجمهورية : إقرار قانون النفط لحسم المسائل العالقة
  - العراق واقليم كردستان في التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية
- رؤى وتحليلات سياسية حول العراق
  - عشرون عاما من التفاعل العراقي والولايات المتحدة: إلى أين نتجه الآن؟
  - العراق .. ديكتاتورية بدون ديكتاتور
  - مفاتيح الأبواب الموصدة بين بغداد وأنقرة
- المـرصـــد التركـي و الملف الكردي
  - حقوق الانسان في تركيا في التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية
- المرصد السوري و الملف الكردي
  - التراخي الأميركي في ردع الغزو التركي يقوّض جهود التحالف الدولي
- المـرصد الايراني
  - حقوق الانسان في ايران في التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية /2022
- رؤى و قضـايـــا عالميـــة
  - خواطر وتأملات الأمينة العامة حول حالة حقوق الإنسان
  - عواقب تراجع العولمة ..صدمات جيوسياسية
  - كيسنجر يتحدث عن حرب باردة جديدة أخطر من الأولى..
  - نـــزار حيدر: الإصرار على الخطأ ونار العناد

العدد: 7777... 2023-03-30

الرئيس بافل جلال طالباني: تجمعنا وأسرة الحكيم علاقات تاريخية وأهداف

أسرة آل الحكيم الكرام

السيد عمار الحكيم رئيس تيار الحكمة الوطني

ببالغ الحزن وعميق الأسى تلقينا نبأ وفاة المغفور له صادق الحكيم نجل السيد آية الله العظمى شهيد المحراب محمد باقر الحكيم (رض) سليل أسرة العلم والتضحية ورفيق الدرب في محاربة الدكتاتورية والحكم الاستبدادي، هذه الأسرة المناضلة التي تجمعنا بهم في الاتحاد الوطني الكوردستاني وخصوصا رئيسنا الراحل مام جلال علاقات تاريخية أخوية وأهداف سامية مشتركة على طريق الحرية والخلاص من الظلم والدكتاتورية وتثبيت دعائم الديمقراطية والحقوق في العراق.

وبهذه المناسبة الأليمة نشارككم حزنكم على مصابكم هذا ونتقدم باسمنا وباسم الاتحاد الوطني الكوردستاني بتعازينا القلبية الصادقة داعين المولى عز وجل أن يلهمنا وإياكم الصبر والسلوان وأن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته.

إنا لله وإنا إليه راجعون

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

مؤسسة الرئيس جلال طالباني تعزي اسرة آل الحيكم

سماحة السيد عمار الحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم..((وبشر الصابرين الذين إذا اصابتهم مصيبة قالوا انا لله وانا الية راجعون اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة واولئك هم المهتدون)) ...صدق الله العظيم

بمزيد من الحزن والاسى تلقينا خبر رحيل سماحة العلامة السيد صادق الحكيم، نجل شهيد المحراب سماحة اية الله العظمى السيد محمد باقر الحكيم (رحمهما الله) لذلك اقدم بإسمي وبإسم مؤسسة الرئيس جلال طالباني أحر التعازي الى سمحاتكم واسرة آل حكيم الكرام بهذا المصاب الجلل ونبتهل الى العلي القدير ان يتغمد الفقيد بواسع رحمته واسكنه فسيح جناته والهم اسرة آل الحكيم الشامخة بالعلم والجهاد، الصبر والسلوان.

انا لله وانا اليه راجعون

السفير الدكتور محمد صابر اسماعيل
رئيس مؤسسة الرئيس جلال طالباني
٢٠٢٣/٣/٢٩

بيان:الاتحاد الوطني سيتبع كل السبل للدفاع عن جماهير كركوك الصامدة

في سابقة خطيرة، تم يوم الاثنين ٢٠٢٣/٣/٢٧، تمرير التعديل الثالث لقانون الانتخابات في مجلس النواب العراقي، حيث تم فيه منح وضع خاص لمحافظة كركوك عن المحافظات الاخرى، كما إن بعض فقراته مخالفة لمواد الدستور العراقي.

تمرير هذا القانون بالشكل الحالي، فضلا عن كونه انتهاكا صريحا لمواد الدستور العراقي، فإنه في الوقت نفسه، مؤامرة ضد الكورد في كركوك، والهدف منه حرمان أكبر عدد من المواطنين الكورد في كركوك من حق التصويت.

نود أن نوضح لجميع الأطراف أن هذا التعديل للقانون غير دستوري تماما، وذلك استنادا الى المواد الدستورية الآتية:

١- جاء في المادة الـ١٤ من الدستور العراقي الدائم: «العراقيون جميعهم سواسية أمام القانون بغض النظر عن الجنس أو الأصل أو القومية أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي» بيد أن تمييز كوكوك عن المحافظات الأخرى يخالف تلك المادة الدستورية وخرق واضح لها.

٢- جاء في المادة ١٦ من الدستور «مبدأ تكافؤ الفرص حق من حقوق العراقيين وعلى الدولة اتخاذ

الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك المبدأ». لا يخفى أن القانون اعتمد إحصاء عام ١٩٥٧ أساسا للتصويت، إلا أنه اشترط على الناخب أن يكون ضمن الحدود الإدارية الحالية لكركوك، وبذلك يواجه ناخبو كركوك الأصليون من سكنة جمجمال وكلار وكفري وخورماتو، الأقضية التي كانت تتبع كركوك في العام ١٩٥٧، إلى مخاطر عدم المشاركة في الانتخابات.

٣- تنص المادة ٢٠ من دستور العراق الدائم على أن «من حق المواطنين رجالا ونساء المشاركة في الشؤون، والتمتع بالحقوق السياسية من بينها حق التصويت والاقتراع والترشح». بيد أن القانون سلب تلك الحقوق من الكثير من مواطني وسكنة محافظة كركوك الأصلاء.

٤- إن انتهاك المادة ١٤٠ من دستور العراق الدائم، خرق دستوري آخر في القانون، لأن فقرة من القانون تعطي حق التصويت لمن كانت بطاقاتهم التموينية صادرة في كركوك قبل العام ٢٠٠٣ والقصد هنا العرب الوافدون، وعددهم ليس بالقليل، إذ تصل أعداد الراغبين منهم طواعية لأماكنهم الأصلية إلى ٢٨ ألف عائلة، وتم بالفعل تعويض ١١ ألفا منهم بحسب المادة ١٤٠، الأمر الذي يفرغ مبدأ اعتماد إحصاء ٥٧ في عملية الاقتراع من مضمونه، ويمنح الوافدين حق التصويت، وبالتالي لا يبقي أي معنى للمادة ١٤٠ من الدستور.

لذلك نطمئن مواطني كركوك، ان الاتحاد الوطني الكوردستاني حريص على أهدافه ومبادئه الثابتة إزاء كركوك والمناطق المستقطعة كافة، وسيتبع جميع السبل الدستورية والقانونية والسياسية والمدنية، للدفاع عن جماهير كركوك الصامدة.

رزگار حاج حمه
مسؤول مؤسسة الانتخابات
للاتحاد الوطني الكوردستاني

» انتهاك المادة ١٤٠ من دستور العراق الدائم، خرق دستوري آخر في القانون «

اضرار كبيرة ستلحق بالكورد في كركوك من تعديل قانون الانتخابات

اكد خالد شواني عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، ان تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات يلحق اضراراً كبيرة بالكورد في كركوك.

واضاف خالد شواني الذي شارك في قسم من الحوارات التي سبقت تعديل قانون الانتخابات لـ PUKMEDIA: الكورد في كركوك سيتضررون من هذا التعديل الذي يمنح الحق للعرب الوافدين بالتصويت في الانتخابات والذي يبلغ عددهم ١٥٠ الف شخص.

الكورد سيتضررون من الناحتين القانونية والديموغرافية

وفقا لسجل العام ١٩٥٧ والذي حصل موقع PUKMEDIA على نسخة منه، فإن نسبة سكان كركوك بين الاعوام ١٩٥٧ ولغاية ١٩٧٧ تكون كالتالي، الكورد يشكلون اغلبية السكان بنسبة ٤٨/٣٪، وبعدهم يأتي السكان العرب بنسبة ٢٨/٢٪ ومن ثم التركمان بنسبة ٢١/٤٪ والكلدوآشوريين بنسبة ٠/٤٪ وباقي المكونات بنسبة ١/٧٪، لكن بعد العام ١٩٧٧ انخفضت نسبة السكان الكورد وفقا لسياسة التعريب والتهجير الى ٣٧/٦٪ وارتفعت نسبة العرب الوافدين الى ٤٤/٤٪.

ويؤكد خالد شواني ان بعض الفقرات والمواد في التعديل الثالث لقانون انتخابات مجالس المحافظات

والاقضية ستضر الكورد، ويقول: هناك بعض الفقرات في القانون تضر بكركوك، وخاصة من الناحيتين القانونية والديموغرافية والناخبون الكورد سيكونون المتضررين من هذه الفقرات، مثلا الكورد الذين تم تسجيل اسمائهم في سجل الناخبين العام ١٩٧٧ ستزال اسماؤهم من السجل، وبالمقابل منح القانون امتيازات كبيرة للعرب والوافدين وستبقى اسماؤهم في سجل الناخبين.

ويضيف خالد شواني: وفقا للتعديل الثالث لقانون الانتخابات والفقرات الخاصة بكركوك سيسحب حق التصويت من الكورد الاصلاء وفي الاقضية والنواحي المستقطعة لكنه يمنح حق التصويت للعرب الوافدين، هؤلاء الذين جاءوا الى كركوك بموجب سياسة التعريب التي انتهجها النظام البعثي البائد وهذا يخالف جميع القوانين والاعراف.

تغيير مادة اتفق عليها الجميع

منذ العام ٢٠٠٥ لم تجر الانتخابات في كركوك لانتخاب مجلس المحافظة لانها منحث خصوصية لتعدد مكوناتها، ورغم ان المادة ١٤٠ الدستورية حددت مصير المدينة لكنها مع الاسف لم تنفذ لازالة اثار سياسة التعريب والتهجير من المدينة.

يقول خالد شواني: من المهم الا تمنح كركوك اية خصوصية في الانتخابات، ولكن يجب ان يكون قانون الانتخابات عادلاً ولايجوز ان يلحق الضرر بالناخبين الكورد، وبهذا التعديل الكورد سيتضررون كثيراً، مشدداً على ان الانتخابات مهمة جداً لمحافظة كركوك.

ويضيف خالد شواني الذي تم تخويله من قبل الاتحاد الوطني للحوار مع الاطراف السياسية حول موضوع كركوك في تعديل قانون الانتخابات: اجرينا عدة اجتماعات مع الاخوة العرب والتركمان وكانت لديهم عدة مطالب منها احياء المادة ٣٥، والحزب الديمقراطي الكوردستاني كان على علم وشارك في الاجتماعات.

واضاف: بالاتفاق مع الكتل الكوردستانية وخاصة الحزب الديمقراطي ذهبنا الى اللجنة القانونية واشرفنا على اعداد مادة في التعديل ترضي جميع الاطراف ولكن مع الاسف لم يتم التصويت على المادة في جلسة مجلس النواب لحدوث بعض المشاكل، وفي الجلسة التي اتت بعدها تم التصويت على مادة اخرى تختلف عن التي اعددناها مع باقي الكتل الاخرى ولم تكن المادة التي اتفقنا حولها.

هذه المواد تم الاتفاق عليها لكن...!!

يقول خالد شواني عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني: ان المادة التي اعددناها وتم الاتفاق عليها حتى مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني كانت (تشكيل لجنة موسعة من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبعض الوزارات ذات العلاقة لتدقيق سجل الناخبين في كركوك مع مراعاة المعايير الآتية:

١- الاعتماد على احصاء العام ١٩٥٧، وهذا الامر تم تثبيته في التعديل بجهود الجميع وكان مكسبا كبيراً.

٢- السجل الموجود لدى لجنة تنفيذ المادة ١٤٠ والمشمولون بهذه المادة والذين سلموا معاملتهم يكون اساسا لتحديد سجل الناخبين.

٣- السماح للكورد الذين بقوا في كركوك ولم يرحلوا عنها بالتصويت اذا تثبت سكنهم بالوثائق اللازمة في كركوك قبل العام ٢٠٠٣، وهؤلاء لم تشملهم المادة ١٤٠ لانهم لم يرحلوا عن المحافظة. وهذا الامر حسمته المحكمة الاتحادية لمصلحة الكورد.

بقاء اسماء ١٥٠ الف عربي وافد في سجل الناخبين

كان من المفروض ازالة اسماء اي مواطن عربي وفد الى كركوك بعد العام ١٩٥٧ والذي يبلغ عددهم نحو ١٥٠ الف مواطن.

يقول خالد شواني: انهينا العمل بهذا النص وطرحناه، لكن الاخوة العرب كانت لديهم بعض الملاحظات حوله، وقالوا اذا وافقنا على العمل بهذا النص يجب علينا اضافة ناحية الزاب لهذا النص وقبلنا نحن باضافة تلك الناحية، وفي اليوم الثاني تم اعلامي بان ناحية سركران اضيفت الى محافظة كركوك في العام ١٩٧٦ ويجب اضافتها، لذا كان لنا شرف طرح هذا الامر في اجتماع رؤساء الكتل ورئاسة مجلس النواب واتفقنا على اضافة تلك الناحية ايضا الى محافظة كركوك.

المصادقة على اعتماد سجل العام ١٩٥٧ والادارة الحالية

يقول خالد شواني: نحن طلبنا باعتماد سجل العام ١٩٥٧، لكن هناك فقرة في تعديل القانون تنص على اعتماد الادارة الحالية لمحافظة كركوك، صحيح السجل هو للعام ١٩٥٧ لكن يشير الى الحدود الادارية الحالية لكركوك، وهذا يعني حرمان الناخين الكورد الاصلاء الذين يعيشون في كلار وكفري وجمجمال وخورماتو من التصويت.

الحلبوسي اصر على الادارة الحالية

في جلسة مجلس النواب حصلت خلافات على احصائية العام ١٩٥٧ وطلب فريق الاتحاد الوطني الكوردستاني اعتماد الحدود الادارية السابقة، لكن العرب والتركمان اصروا على اعتماد سجل العام ١٩٥٧ واعتماد الحدود الادارية الحالية.

يقول خالد شواني: نحن شاركنا في الحوارات وطالب العرب والتركمان بضرورة اعتماد سجل العام ١٩٥٧ والادارة الحالية، لكننا رفضنا ذلك واصررنا على الحدود الادارية السابقة، لذا لم يتم التصويت على المادة في

الجلسة الاولى لكن رئيس مجلس النواب اصر على الحدود الادارية الحالية وبذلك تم التصويت على تلك المادة في الجلسة الاخرى.

يقول عضو المكتب السياسي: لايجوز العمل بسجل العام ١٩٥٧ والحدود الادارية الحالية لان ذلك يلغي سجل الناخبين، كما هناك فقرة اخرى اضيفت تنص على ان الاشخاص الذين لديهم بطاقات تموينية قبل العام ٢٠٠٣ يستثنون من سجل العام ١٩٥٧ وهذا الامر يعطي الحق لجميع العرب الوافدين للتصويت في الانتخابات.

لماذا رفض الاتحاد الوطني القانون؟

يقول خالد شواني: خلال الحوارات التي جرت اخبرت الجميع بخطورة هذه المادة لانها مصيرية واتفقنا مع العرب السنة والتركمان في كركوك على اعتماد سجل العام ١٩٥٧ وازالة اسماء العرب الوافدين من سجل الناخبين، لكن رؤساء جميع الكتل المنضوية تحت سقف ائتلاف الاطار التنسقي رفضوا هذا الامر وقالوا بان تثبيت هذا النص يعني مسح اسماء نحو ١٠٠ الف صوت من اصوات العرب الشيعة في كركوك ونحن لن نقبل بذلك.

واضاف: نحن كممثلين عن الاتحاد الوطني الكوردستاني ايضا اخبرناهم باننا لن نقبل بازالة اسماء الكورد من سجل الناخبين والابقاء على اسماء العرب الوافدين، لكنهم اعلنوا بكل صراحة وقالوا نحن اكثرية في مجلس النواب وسنكمل النصاب القانوني وسنصوت على بقاء اسماء العرب الوافدين في سجل الناخبين.

لم نشارك في الاتفاق

يقول خالد شواني: نحن في الاتحاد الوطني الكوردستاني لم نتفق على هذا النص بل في جميع الاجتماعات والحوارات شاركنا وطلبنا بانصاف الكورد في كركوك، لذا نحن لن نصوت على تلك المادة لكن كتلة الحزب الديمقراطي صوتت على المادة.

تلك المواد والفقرات التي صوت عليها مجلس النواب تعتبر مخاطر كبيرة على كركوك وتم التصويت عليها دون مشاركة كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني وبمشاركة كتلة الحزب الديمقراطي الكوردستاني.

PUKMEDIA

*د. شيلان فتحي

كركوك ثانية و ثانية

تعيش كركوك وضعا خاصا بها ومن حقها على القيادة والسلطة الكورديتين أن تأخذ موقفا جديا من هذا الوضع في أي خطوة ومرحلة كانت، سواء أكان ذلك على الصعيد العراقي أم الكوردستاني، رغم الخلافات والصراعات التي تشهدها الساحة السياسية للطرفين من جهة والتصادمات التي تحدث بين الجانبين من جهة أخرى.

لا يخفى أن المصلحة الحزبية الضيقة والفشل في بناء قاعدة جماهيرية له، دفع بطرف سياسي كوردي ليتربص بكركوك وأبنائها ويحيك لهم الدسائس ويتدبر لهم المكائد، لاسيما بعد الاستفتاء، وظهر ذلك بوضوح في عرقلة جهود تعيين محافظ كوردي للمحافظة.

لقد تجلى في جلسة مجلس النواب المخصصة للتصويت على قانون انتخابات مجالس المحافظات، أوضح الخروقات الدستورية والرغبة الحقيقية في إعلاء الصوت الشوفيني على أصوات مكونات كركوك الأصليين.

لذا فإن المسؤولية تحتم على القوى الوطنية وعلى رأسها الاتحاد الوطني الكوردستاني التحرك بجدية لإيجاد حل لتلك المشكلة بأسرع ما كان واتخاذ التدابير اللازمة لاحتواء سلبياتها، سواء أكان من جهة السلطة والعلاقات الحزبية والحكومية أو من جهة رئاسة الجمهورية، كما أن من واجب مكونات كركوك الأصلاء توحيد الخطاب والأهداف عبر اللجوء إلى تنفيذ ممارسات مدنية والخروج باحتجاجات تسد الطريق على تمرير الفقرات المستحدثة والنوايا الشريرة في قانون انتخابات مجالس المحافظات.

إن ذلك الطرف الكوردي لا يتورع من التودد للعدو والتقرب إليه، ولا يعلم أحد غيرهم النوايا التي تقف خلف تلك اللعبة السياسية والمكتسبات التي يسعون لتحقيقها من وراء الموافقة على تمرير هذا القانون وبهذه الصيغة على حساب التعايش في كركوك وكوردستانية المدينة، الأمر الذي يجب أن يدفع الجميع ليكونوا على قدر المسؤولية لمواجهة هذه المخاطر وتغليب مصلحة كركوك على المصالح الحزبية والقومية من اجل الوصول الى نوع من التعايش السلمي، لذا على مكونات كركوك جميعا دعم توجهات ومساعي التعايش السلمي والحفاظ عليها.

> **"المصلحة الحزبية الضيقة والفشل في بناء قاعدة جماهيرية له، دفع بطرف سياسي كوردي ليتربص بكركوك وأبنائها"**

دعم الماني لتوجهات قوباد طالباني ازاء الشباب والمتعلمين

تسلم قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان رسالة شكر من أنالينا بيربوك وزير الخارجية الالمانية.

واكدت وزيرة الخارجية الالمانية في رسالتها ضرورة تعزيز العلاقات بين اربيل وبغداد اسس جديدة وموثوقة لاستخدام الثروات الكثيرة للعراق بافضل صورة لرفاهية المواطنين.

وخلال الرسالة، شكرت وزيرة الخارجية الالمانية، قوباد طالباني على حفاوة الاستقبال عند زيارتها الى اقليم كوردستان، واكدت استمرار المانيا في دعم ومساندة اقليم كوردستان لحماية الاستقرار وتوفير العيش الرغيد للمواطنين في اقليم كوردستان.

واشارت أنالينا بيربوك الى ان اقليم كوردستان لديه نخبة جيدة من الشباب والمتعلمين، وان قوباد طالباني اخبرها خلال اجتماعهما المشترك بضرورة الاستفادة من هذه الفرصة لكي يتم وضع اقليم كوردستان على مسار جديد لتوفير مستقبل اكثر اشراقاً للمواطنين.

واكدت وزيرة الخارجية الالمانية دعمها لهذا التوجه لقوباد طالباني، ودعت اقليم كوردستان الى ضرورة الاهتمام بالتغييرات المناخية لانها تحديات كبيرة ستواجه اقليم كوردستان والعراق في المستقبل.

انتخابات الإقليم.. موعد معلن وآليات غامضة

فؤاد عبد الله : رغم تحديد موعد لإجراء انتخابات برلمان إقليم كوردستان، إلا أن الخلافات بين الأحزاب السياسية لا تزال باقية والتي كانت سببا في تمديد ولاية البرلمان في تشرين الأول الماضي، حيث أن تلك القوى لم تتوصل لحد اليوم إلى اتفاق نهائي حول قانون الانتخابات ومفوضيتها، هذا فضلا عن أن الأحزاب السياسية لا علم لها بهذا الموعد كون رئيس الإقليم لم يشاورهم قبل إصدار مرسومه الإقليمي.

لا توجد آلية قانوية

الدكتور سعيد الكاكائي العضو السابق في مجلس المفوضين بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات تحدث للمسرى قائلا إنه " لا توجد هناك أية آلية قانونية لإجراء انتخابات برلمان كوردستان الذي أعلن عن القيام به في ١٨ من تشرين الثاني القادم، وكما نعلم أن استحقاق الانتخابات قد تأخر وهناك ضغوط دولية على السلطتين التنفيذية والتشريعية المنتهيتين الصلاحية في الإقليم على إجرائها خلال هذه السنة ٢٠٢٣، مبينا أن " كلا السلطتين المنتهيتين الصلاحية ستذهبان دون شك نحو فرض المصلحة العامة بالوقت المحدد، ومع هذا القانون يحتاج إلى تعديل والمفوضية تحتاج إلى تنشيط وإعادة هيكليتها، وبالتالي البرلمان لا يستطيع أن يمرر قانون جديد ولا تعديل لقانون المفوضية لأنه منتهي الصلاحية".

طعون بانتظاره

وأضاف الكاكائي أن " البرلمان حتى إذا مرر قانون للانتخابات أو لتعديل المفوضية، سترفع ضده طعون دستورية وقانونية لأنه كما ذكرنا آنفا أن البرلمان والسلطة التنفيذية كلاهما فاقدان للشرعية كونهما منتهيان الصلاحية، لذلك المصلحة العامة هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها إجراء الانتخابات في وقتها المحدد"، مؤكدا أنه " في هكذ حالة تبقى المفوضية هي نفسها والبرلمان هو نفسه وسيذهبون لإجراء الانتخابات بالقانون والمفوضية القديمة، إلا إذا أرادت السلطة التنفيذية في الإقليم من الضغط على البرلمان من أجل الإتيان بطبخة غير قانونية سواء لتعديل قانون الانتخابات في الإقليم أم لتعديل قانون المفوضية، وبالنتيجة ستفتح عليها بابا للطعون القانونية".

قوى غير متوافقة

ومن جانبه قال رئيس مؤسسة ستاندارد الإعلامية مسعود عبد الخالق لـ(المسرى) إنه" منذ البداية ظهر جليا ان القوى السياسية في الإقليم لم تكن متوافقة فيما بينها على موعد لإجراء الانتخابات، بدليل أن غالبية الأحزاب الكوردستانية أصدرت بيانات تفيد بأنها ليس على علم وإطلاء بالموعد الذي أعلن عنه رئيس إقليم كوردستان ، ما عدا الديمقراطي الكوردستاني، وبالنتيجة ذلك الموعد يبدو انه ليس في مكانه ولا زمانه" مشيرا إلى أن " شعب كوردستان ليس لديه أمل كبير بهذه الانتخابات حتى لو جرت، لأنه كما يشاع أنه منذ الـ٣٠ سنة الماضية وكل الانتخابات التي جرت في الإقليم هم نفس الوجوه وبنفس النتيجة".

عدم الإيمان بالديمقراطية

ولفت عبد الخالق إلى أن " أحزاب السلطة لا تؤمن بالديمقراطية تقول بنفسها وفي تصريحاتها أنها حتى لو حصلوا على مقاعد قليلة فإنهم سيبقون في السلطة، وفي المقابل النخب الثقافية تؤمن بالديمقراطية وبالتداول السلمي للسلطة، ولكن أحزاب السلطة غير مؤمنين بذلك"، مؤكدا أن " الانتخابات لا تجر في الموعد الذي حدد له نهاية هذه السنة، وبالتالي ستتعمق الخلافات أكثر بين الأحزاب السياسية وتحديدا بين أحزاب السلطة، والمتضرر الوحيد هو الإقليم وشعبه".

مصلحة عامة

وأصدر نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كوردستان قبل عدة أيام مرسوماً إقليمياً حدد فيه يوم ١٨ من شهر تشرين الثاني المقبل موعداً لإجراء الانتخابات البرلمانية في الإقليم، وطالب القوى السياسية بمراعاة المصلحة العامة و حل كل المشاكل التي تتعلق بقانون الانتخابات والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في إقليم كوردستان و غيرها و ذلك لانجاح الانتخابات".

المسرى

هيفار محمد عمر:

السليمانية عاصمة الاستقطاب السياسي

مدينة مناضلة و مضحية بحق، رغم عمرها الحديث قياسا بالمدن الكوردستانية والعراقية الأخرى، إلا أن لها باع طويل وسجل مشرف ومشرق في رسم السياسات الكوردستانية والوطنية وحسم المسائل التي تمس حياة الشعب الكوردستاني والعراقي دوما، فهي حقا عاصمة الاستقطاب السياسي في جميع مراحل النضال منذ تاسيسها و دخولها في المعترك السياسي والوطني في النضال ضد الظلم والاستبداد والقمع وسياسيات التصفية الفكرية والجسدية التي كانت تنتهج بحق أبناء شعبنا كوردا وعربا ومكونات أخرى سنة وشيعة وطوائف ومذاهب أخرى دون تفريق.

السليمانية هذه المدينة الفذة التي أرهبت و أرعبت أعداء الشعب والوطن والأمة بإرادة أبناءها وقوة عزمها في التصدي للغزاة والمحتلين وأنظمة القمع السياسي تحت أي اسم أو شعار كان، مدنية عريقة بتاريخها السياسي الحافل والثري، إنها فعلا عاصمة حرية الرأي والتعبير والوحدة الوطنية والمساواة والعيش الكريم وعاصمة الجمال والطبيعة الإنسانية والثقافة الخلابة، عاصمة العدالة الاجتماعية وسيادة القانون واستباب الامن والسلام الوطني بكل معانيها، لذا نرى وبكل وضوح أن من لم تقبل بها السليمانية شخصا كان أو حزبا او تيارا سياسيا او فكريا او اجتماعيا لم ولن يقبل به التاريخ

البشري وتاريخ هذا الشعب المضحي ولم يكتب لهم النجاح .

العديد والكثير حاولوا التآمر على إرادة و عقل و فكر و روح هذه العاصمة الانسانية قبل تاسيس الدولة العراقية وبعدها وحتى هذه اللحظة من انظمة حكم دكتاتورية وانظمة مستبدة، سحر هذا الصرح العظيم انها مدينة لا تقبل ان تباع و لا تهدى و لا تشترى ، انها مدينة صامدة بحق كل حصار فكري أوسياسي اوعسكري مهما كان حجمه أو قوته، انها مدينة لا تقبل الا بمن يعشقها حقا و ينسجم مع خصالها وسماتها و تركيبتها وعناصرها الفكرية و الثورية و الانسانية و الحضارية و المدنية ، انها عاصمة التمرد ضد كل محاولات اجبارها او ارضاخها لبرامج او سياسات تخرج عن المعاني الانسانية و الاجتماعية المتمدنة و العصرية و الوطنية.

كل من دخلها آمن و مؤمن بالقضية الوطنية و هي تعطي الحق لمن يرغب في العيش فيها و لكن وفقا للثوابت التي رسمتها هذه المدينة الساحرة ، التي تهب و لا تقبل و لا تنتظر الاجر، انها مدينة معطاءة مدينة السماح و السلام و العدالة الاجتماعية تعطي كل ذي حق حقه على حساب نفسها ، انها كالام تهب جميع ابناء الشعب دون ان تنتظر ان ترد لها ما تستحق، انها مدينة المفكرين و الشعراء و الادباء و الموسيقين و الرسامين و القادة و المناضلين و السياسين الاحرار ، انها مدينة التضحية و الفداء و النداء الوطني على مر التاريخ ، فكانت جبالها و تلالها و هضابها و بيوتاتها و ازقتها و دورها و مدارسها و اسرها ملاذا امنا لكل الوطنين الاحرار، انها السليمانية صاحبة الكلمة الفيصل و صاحبة القرار الاخير و صاحبة القضية الوطنية منذ ان وعت ان الحق حق و الباطل باطل و ان الغد آت آت لا محال ، الغد التي رسمتها السليمانية في العيش في ظل نظام اتحادي فيدرالي موحد ضمن الخارطة العراقية وفقا لمبادئ حقوق الانسان و المساواة امام القانون و المساواة الاجتماعية و الحرية و الديمقراطية ، اعداؤك كثر و خصومك كثيرون يا ايتها المدينة العظيمة و مسيرتك طويلة الا انك ستتغلبين على جميع الصعاب دوما ، لان لك كلمة مستقلة و ارادة حرة ، فهي العاصمة التي تتنفس فيها جميع الاطراف و الاشخاص و الكيانات و الاحزاب و الجهات دون خوف برحابة صدر دون خشية انها ثقافة الحرية و الديمقراطية و المساواة و العدالة التي لونت بها هذه المدينة جدرانها و شوارعها و اشجارها و ازهارها ، كل شيء فيها معشوق و معبود بصدق ، حان الان ان تلتفت الاطراف و الاحزاب و السلطات في اقليم كوردستان و بغداد ان تخدم ابناء هـذه العاصمة الحرة و هذه القامة الوطنية الشامخة، لأن جميع المعادلات الاقتصادية و السياسية و الوطنية لن تتوازن و لن تكتمل الا في المركز الاستقطاب السياسي و الوطني، و بالاستفادة من خطى و رؤى و نهج فخامة الرئيس مام جلال و سياساته الوطنية الخالصة و النهج الثري الذي يسير عليه الان السيد بافل جلال الطالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني في خدمة شعب اقليم كوردستان و العراق على حد سواء كتاريخها الزاهر في خدمة القضايا الوطنية و القومية و الانسانية ، السليمانية تنتظر عقول و اصوات و ارادات الاحرار و الوطنية و بابها مفتوح على مصراعيه لمن يرغب في خدمة الشعب و الامة و الوطن و الانسانية وفقا للمبادى و الثوابت الانسانية و الوطنية و الدستورية في العيش حرا و بكرامة.

> **ستتغلبين على جميع الصعاب دوما ، لان لك كلمة مستقلة و ارادة حرة**

سنجعل القانون حكما بيننا وبين بارزاني والمالكي

النواب المسيحيون يرفضون قانون الانتخابات

أكد نواب المكون المسيحي في مجلس النواب العراقي، أن الكثير من قيادات الاطار التنسيقي قد رفضت تعديل قانون الانتخابات، الذي تم تمريره في مجلس النواب العراقي، فجر أمس الإثنين ٢٠٢٣/٣/٢٧، مشيرين الى أنه يخالف إرادة المرجعية.

وأصدر نواب المكون المسيحي يوم الثلاثاء ٣/٢٨، بيانا، أعلنوا فيه رفضهم للتعديل الثالث لقانون انتخابات مجالس المحافظات، الذي تم تمريره في مجلس النواب وسط معارضة من النواب المستقلين وعدد من الكتل البرلمانية.

وانتقد النواب المسيحيون في بيانهم، رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، متهمين إياه بـ«إعطاء الحزب الديمقراطي الكوردستاني من جديد، سطوة وسلطة على المكون المسيحي، محاولة لاستحواذهم على مقعدين من المقاعد المخصصة للمكون المسيحي»، مؤكدين أنهم «وللأسف خرقوا القانون والمادة الثانية من الدستور بوقاحة، في غفلة الليل، وبلا إجماع أو

تصويت، فاوضوا وباعوا كما شاءوا».

وشدد البيان على أن «الكثير من القيادات ضمن الاطار التنسيقي رفضت القانون الذي يخالف إرادة المرجعية».

وجاء في البيان: «لما كان الحزب الديمقراطي الكوردستاني مستأثرا بالمسيحيين في اقليم كوردستان وتمثيلهم في الماضي، ولما كانت حركة بابليون قد صدت وحدها العدوان الداعشي عن المسيحيين وقراهم في سهل نينوى، بينما تركهم وباعهم بارزاني لبرابرة العصر، ... قبلنا بالمصيبة والمصيبة لم تقبل بنا».

ومضى بالقول: «صافحنا السيد نوري المالكي ومشينا في السياق الجامع للكل، ومن ضمنه ائتلاف دولة القانون. وما كان منهم إلا أن قابلونا بالغدر السياسي والوطني والاقصاء، وباعونا عند أول مفرق».

وختم النواب المسيحيون بيانهم بالقول: «لذلك، نحن من هنا نعلن للمختصين، وللمعنيين، ولعموم المواطنين، أننا سنجعل القانون حكما بيننا وبين بارزاني والمالكي، وإذا ظننتم أن المسيحيين لا ظهر لهم، وتلعبون بوجودهم وتمثيلهم كما تشاءون، فنذكركم جيدا أننا نوع وليس عددا، وأننا وأرضنا والحق، أكثرية».

هذا و صوت مجلس النواب خلال جلسته الاخيرة، على تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية، وظهرت بعض الفقرات التي عارضت الدستور العراقي الدائم وخاصة المادة ١٤ والتي تنص على أن «العراقيين جميعهم سواسية أمام القانون بغض النظر عن الجنس أو الأصل أو القومية أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي»، لكن في القانون بعض الفقرات التي تمنح العرب الوافدين حق التصويت في الانتخابات ولاتمنحه للكورد، وتمييز كوكوك عن المحافظات الأخرى يخالف تلك المادة الدستورية وخرق واضح لها.

ولم تصوت كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني على القانون، حفاظا على حقوق مواطني كركوك الأصلاء، إلا أن الحزب الديمقراطي الكوردستاني أيد القانون لمصالح حزبية ضيقة، منها استحواذه على مقعدين للمكون المسيحي في سهل نينوى.

العفو الدولية تتحدث عن تضييق الحريات واعتقال الصحفيين في اقليم

نشرت منظمة العفو الدولية تقريرها الخاص بحقوق الانسان للعام ٢٠٢٢، حيث انتقدت خلال التقرير اوضاع حقوق الانسان في اقليم كوردستان وتضييق الحريات واعتقال الصحفيين ومنع التظاهرات واعتقال الناشطين.

تردي اوضاع حقوق الانسان

تشير منظمة العفو الدولية في تقريرها الى الانتهاكات التي قامت بها القوات الامنية في اقليم كوردستان وهذه الانتهاكات هي ترتبط بحكومة اقليم كوردستان وبالاخص الكابينة التاسعة برئاسة مسرور بارزاني، وقبل ايام ايضاً اشار تقرير صادر عن وزارة الخارجية الاميركية الى تلك الانتهاكات، ووجه التقرير تحذيراً الى السلطات في اقليم كوردستان حول تردي اوضاع حقوق الانسان.

ويقول التقرير، ان قوات الأمن التابعة لحكومة إقليم كوردستان اعتقلت الصحفيين، والنشطاء، والمنتقدين المتصوّرين، وقاضتهم وسجنتهم تعسفياً.

التقرير يتحدث عن معتقلي باديناں

تحدق تقرير منظمة العفو الدولية عن معتقلي شيلادزي وباديناں والذين اعتقلتهم قوات الآسايش التابعة للحزب الديمقراطي، حيث يقول التقرير وخلال العام ٢٠٢٢، أضرب صحفيان وثلاثة نشطاء سياسيين عن الطعام ثلاث مرات، وكانوا محتجزين منذ أغسطس/ آب ٢٠٢٠، وأُدينوا في فبراير/شباط ٢٠٢١ بتهم تتعلق بالأمن الوطني، وذلك احتجاجاً على استمرار احتجازهم، برغم إصدار رئيس حكومة إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني مرسوماً، في فبراير/شباط، لخفض محكوميتهم من خمس سنوات إلى سنتين.

ويضيف التقرير: وفي ٦ أغسطس/آب، استخدمت قوات الأمن التابعة لحكومة إقليم كوردستان الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي لتفريق مظاهرات سلمية في مدينتي أربيل والسليمانية احتجاجاً على تأخر دفع الرواتب الحكومية وانعدام فرص العمل، ما أسفر عن وقوع عدة جرحى.

اعتقال الصحفيين

يتحدث تقرير منظمة العفو الدولية عن تراجع نسبة حرية التعبير في اقليم كوردستان واعتقال الصحفيين، حيث يقول التقرير: احتجزت قوات الآسايش وهو جهاز الأمن والمخابرات الرئيسي التابع لحكومة إقليم كوردستان ما لا يقل عن ٢٠ صحفياً لمدة وجيزة بشأن تغطية الاحتجاجات.

واضاف التقرير: في سبتمبر/أيلول، ألقت قوات الآسايش القبض على صحفي يعمل لدى وسيلة إعلامية موالية للمعارضة خلال تغطيته لهجوم نفذته مُسيّرة تركية مستهدفةً مقاتلي حزب العمال الكوردستاني في محافظة أربيل. وقد أُطلق سراحه في اليوم التالي بدون تهمة بعد أن وقّع على تعهُّد بعدم تغطية حوادث مشابهة. وفي أكتوبر/تشرين الأول، قبضت قوات الآسايش على صحفيين اثنين بالقرب من أربيل بموجب قانون مكافحة إساءة استخدام الأجهزة الإلكترونية لسنة ٢٠٠٨، المبهم الصياغة، الذي استُخدم في الماضي لمقاضاة أشخاص على نشر محتوى عُدّ انتقادياً للمسؤولين. وقد أُطلق سراحهما بحلول نهاية الشهر.

المحاكمات الجائرة

ينتقد التقرير الإجراءات القضائية والاعترافات الماخوذة بالقوة من مئات الأشخاص الذين اعتقلوا بتهمة الانتماء لتنظيم داعش الارهابي، يقول والد أحد المعتقلين في مدينة اربيل بانه ولده اعتقل بنفس التهمة وخلال مؤتمر صحفي كشف عن تعرض ولده لشتى انواع طرق التعذيب غير الانسانية.

ويؤكد التقرير بواعث قلقه البالغة بشأن حقوقهم في المحاكمة العادلة، بما فيها الحق في إعداد دفاع وافٍ. وقد فُرضت أحكام بالسجن لمدد طويلة، وأحكام إعدام في أعقاب إدانات استندت أساسًا إلى "اعترافات" شابها التعذيب.

العنف ضد النساء

يقول التقرير: شهد إقليم كوردستان زيادة في بلاغات قتل النساء والفتيات من جانب أقربائهن الذكور، بما في ذلك بسبب اعتناقهن ديناً مختلفاً، وتحديدهن لهوياتهن كنساء عابرات جنسياً. وقد وثّق ائتلاف لمنظمات نسائية عمليات قتل ما لايقل عن ١٦ امرأة، وفتاة واحدة – عمرها ١٥ عاماً – على أيدي أقربائهن الذكور، في الفترة بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار وحدها.

ويضيف التقرير: ويُعتقد أن يكون العدد الحقيقي أكبر بكثير. وقد تقاعست السلطات عن إجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة في معظم عمليات القتل هذه وسط أجواء اجتماعية تُلقي باللائمة على الضحايا – بما في ذلك على وسائل التواصل الاجتماعي – ولامبالاة المشرّعين.

ويؤكد التقرير: ظلت سبل الحماية الفعالة التي تقدمها الدولة من العنف القائم على النوع الاجتماعي محدودة للغاية في إقليم كوردستان وفي وسط العراق. وقد كان عدد محدود من الملاجئ التي تُشرف عليها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة لحكومة إقليم كوردستان، يعمل في مدن إقليم كوردستان، لكن منظمات غير حكومية وطنية لاحظت عدم كفاية خدمات إعادة التأهيل للضحايا. ولم يعمل في وسط العراق إلا ملجأ واحد قادر على استيعاب حوالي ١٠٠ ضحية، وذلك بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان. واستمر تعرّض المنظمات غير الحكومية في بغداد للمضايقة بسبب إدارتها لملاجئ غير رسمية للنساء، ومن ضمن ذلك باستدعاء موظفين فيها للاستجواب في أعقاب شكاوى تقدَّم بها أعضاء في البرلمان من أحزاب محافظة.

PUKMEDIA

ديارى مارف:

إخفاقات بارزاني في مجال حرية التعبير في كردستان العراق

لمناسبة حلول الذكرى الثالثة لتوليه رئاسة حكومة إقليم كردستان، ألقى مسرور بارزاني خطابًا لخّص فيه نتيجة إصلاحاته وإنجازات حكومته في السنوات الثلاث الماضية. وفي خلال الخطاب، وعدَ على النحو نفسه بتوسيع تَقدُّم حكومته في مجال حرية التعبير. ووصف بارزاني جهود الحكومة الرامية إلى «توسيع نطاق حرية الكلام والتعبير، ووضعَ الأسس لإنشاء صحافة تتمتع بالمزيد من المسؤولية في إقليم كردستان».

لكن واقع الحكومة الحالية هو أن أنشطتها تعارضت مع هذه القيم، ومع ما وعد به بارزاني في كلٍ من هذه الخطابات الأخيرة والسابقة.

عُيّن مسرور بارزاني رئيسًا لمجلس الوزراء التاسع في حكومة إقليم كردستان في ١٠ تموز/يوليو ٢٠١٩، خلفًا لابن عمه نيجيرفان بارزاني. ووعد مسرور بارزاني في خطابه الافتتاحي ببناء كردستان قوية من خلال: تنفيذ الإصلاحات، وتوحيد الأحزاب السياسية، وتعزيز الصحافة الحرة والمستقلة. إلا أن الكلام أسهل من الفعل، وأظهرت السنوات اللاحقة أنه فعلَ العكس تمامًا على أرض الواقع. ووضعَ بارزاني حكومة إقليم كردستان على حافة الهاوية إذواجهت أزمات حادة متعددة ستتطلب عقودًا لتعديلها. فالتحديات الاقتصادية، والفشل في دفع الرواتب، والتهديدات التي تتعرض لها المرأة، والتحديات الأمنية، كلها مشاكل تبتلي بها كردستان العراق. ومع ذلك، يواجه الصحفيين صعوبات

للإبلاغ عن تلك القضايا باعتبار أن قواعد الرقابة الذاتية والجبرية ما زالت تطارد صحفيي إقليم كردستان العراق بشكل متزايد.

الانتقام من الصحافيين والنقاد

منذ أداء اليمين الدستورية كرئيس وزراء، شهد معدل الجرائم والانتهاكات مثل التهديدات والمضايقات والتعذيب ضد الصحافيين والنشطاء ارتفاعًا ملحوظًا. ونشرَ «مركز ميترو للدفاع عن حقوق الصحفيين» حدوث ٣٥٣ انتهاكًا بحق ٢٦٠ صحافيًا ومؤسسة إعلامية في إقليم كردستان في عام ٢٠٢١ وحده.

ووقعت إحدى أبرز الحملات القمعية في عام ٢٠٢٠، عندما اعتقل بارزاني أكثر من ٨٠ صحافيًا وناشطًا ووضعهم خلف القضبان في محافظة دهوك بعد التظاهر ضد الفساد وسوء الخدمات العامة. وعلى الرغم من الإعراب عن مجموعة واسعة من المخاوف الجدية والإدانات المتأتية من المستويات الوطنية والإقليمية والدولية الأخرى لتحريرهم، بقي رئيس الوزراء متمسكًا بموقفه بعناد.

في نهاية عام ٢٠٢١، تظاهرَ طلاب الجامعات بشكلٍ سلميٍّ مطالبين بحقوقهم الأساسية، مثل دفع مِنَحهم المالية التي عُلّقت لسنوات، وتحسين ظروف الإسكان الجامعي الحكومي. وفي المقابل، ردّت السلطات الكردية عليهم بوحشية عبر جرّهم في الشوارع وركل وجوههم وإطلاق الرصاص الحي في الهواء ونشر القناصين على سطح محافظة السليمانية.

في عام ٢٠٢٢، تابعت حكومة بارزاني هذا النمط نفسه لقمع الصحافيين وتقليص نطاق الحريات المدنية. فبعد أيام قليلة من خطابه بمناسبة الذكرى الثالثة لتولية، اعتُقل صحافيان في إربيل ودهوك بسبب مهامهما المهنية. ثم في ٢٢ تموز/يوليو، لم تسمح قوات الأمن التابعة لبارزاني بإجراء مظاهرة سلمية في إربيل ضد القصف التركي في كردستان، الذي أدى إلى مقتل حوالي ١٤٠ مدنيًا كرديًا وعراقيًا بشكل جماعي.

ليس رئيس الوزراء أو حكومته الحالية مسؤولَين وحدهما عن كافة الأزمات التي حدثت في كردستان العراق. فقد مرّ ٣١ عامًا بالضبط منذ أن بدأ حزبان أساسيان بحُكم كردستان العراق وتخريبها وهما: «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود بارزاني (من عام ١٩٤٦ حتى الآن)، و«الاتحاد الوطني الكردستاني» بزعامة الرئيس العراقي السابق جلال طالباني (بين عامَي ١٩٣٣ و٢٠١٧).

> **وضع بارزاني حكومة الإقليم على حافة الهاوية بأزمات متعددة تتطلب عقودا لتعديلها**

استخدم كلا الحزبين عددًا من الاستراتيجيات على مر السنين لإسكات الصحافيين والكتّاب والمتظاهرين الذين رفعوا أصواتهم ضد الفساد والظلم. وفي كلٍ من «الحزب الديمقراطي الكردستاني» و«الاتحاد الوطني الكردستاني»، يتمتع الطالبانيون والبارزانيون بسلطة أكبر من القادة الآخرين، لأنهم سيطروا على حزبَيهم عبر استخدام قوات الأمن والمال من أجل حماية مصالح أُسَرهم، وخاصةً الابنين الأكبر لجلال طالباني ومسعود بارزاني، أي بافل طالباني ومسرور بارزاني.

سمعة بارزاني بين الصحافيين

تَعكس الحملات القمعية التي نفّذها بارزاني ضد الصحافيين جوانب عدة من حكومته. فيتألف معظم أعضاء حكومته ووزراء مجلسه من كبار الضباط ذوي الخلفيات الاستخباراتية، وهو فرع معروف بتشكيكه في الصحافة. وتولى مسرور بارزاني نفسه السلطة كصاحب خلفية استخباراتية قوية بصفته رئيس أجهزة الاستخبارات في «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، وقبل أن يصبح رئيس الوزراء. ولم تكن عائلة بارزاني متسامحة إزاء النقد الداخلي.

في عام ٢٠٠٥، اعتقل بارزاني الكاتب المعارض كمال سيد قادر ووضعَه خلف القضبان لنشره مقالات «تشهيرية» عن السلطات الكردية. لكن ثمة مزاعم عن ممارسة المزيد من القمع العنيف، بما في ذلك مقتل الصحافي الشاب سردشت عثمان، الذي اختُطف في إربيل عاصمة إقليم كردستان العراق، وقُتل في محيط مدينة الموصل العراقية عام ٢٠١٠. وكان عثمان صحافيًا شابًا انتقد الفساد وحُكم الأسرة والمحسوبية، وانتقد البارزانيين على وجه التحديد في مؤلفاتٍ عدة. وفي إحدى مقالاته تحت عنوان «أنا مُغرَم بابنة بارزاني»، تمنى عثمان بسخرية أن يكون صهر مسرور بارزاني، حتى يصبح ثريًا ومحميًا ويتمتع بنمط حياة أفضل. فخرقَ عثمان أحد المحرمات الاجتماعية حول الأسرة من خلال هذا المقال، وبالتالي تم التكهن بتورُّط رئيس الوزراء الحالي في جريمة قتل عثمان. كما اتُّهمت القوات الأمنية الموالية لبارزاني باغتيال الصحافي وداد حسين في عام ٢٠١٦، والذي كان يعمل في صحيفة تابعة لحزب العمال الكردستاني المنافس للحزب الديمقراطي الكردستاني.

بشكل عام، ارتفع معدل العنف والجريمة في إقليم كردستان، ما أدى إلى تدهور الثقة وإضعاف الإحساس بالانتماء للمجتمع. وتترتب عن هذا القمع أيضًا آثار متوالية تنتشر في المجتمع الكردي العراقي، وهو أحد العوامل التي ساهمت في بروز أزمة الهجرة الجارية بين عامَي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ على حدود بيلاروس. وينشأ أيضًا شعورٌ بالقلق من نفور الشباب الأكراد وإغضابهم. فهذه الفئة العمرية هي الأكثر عرضة للتطرف أو الأسرع في الاحتجاج، ويشعر الكثيرون من الأكراد الشباب بالإحباط بسبب القيود المفروضة على حرية التعبير.

> **على بارزاني أن يتعلم الدرس الذي تردد صداه مرارا وتكرارا في أنحاء المنطقة**

يجب على بارزاني أن يتعلم الدرس الذي تردد صداه مرارًا وتكرارًا في جميع أنحاء المنطقة حول ما يحدث للمسؤولين السياسيين عندما يتعدون على حقوق الناس وحقهم في التظاهر والتعبير. وإذا ما استمر مثل هذا القمع، فإنه سيجعل من الأرجح، وليس أقل، خروج الأكراد والاحتجاج في مواجهة حكومة لا تستطيع أو لن تستطيع أن تضمن لهم حرياتهم.

* هو صحفي كردي -عراقي وكاتب غير روائي مقيم في فانكوفر. حصل مارف على درجة الماجستير في التاريخ من جامعة بونا في الهند عام ٢٠١٣. وهو كاتب في مؤسسة الإعلام الكندي الجديد. يمكن التواصل مع عبر صفحته على تويتر.

رئيس الجمهورية : إقرار قانون النفط لحسم المسائل العالقة بين بغداد والاقليم

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، يوم الثلاثاء ٢٨ آذار ٢٠٢٣ ببغداد، رئيس لجنة النفط والغاز والثروات الطبيعية البرلمانية النائب هيبت الحلبوسي والنائبين الأول والثاني لرئيس اللجنة، وعددا من السادة أعضاء اللجنة.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، ضرورة الإسراع بإقرار قانون النفط والغاز وبما يضمن للعراقيين التمتع بثرواتهم الوطنية بعدالة ومساواة، وأن تكون ملكاً للشعب والأجيال المقبلة، مشيرا إلى أن إقرار القانون له أهمية في حسم المسائل العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان.

وتطرق فخامته إلى ضرورة دعم الصناعة النفطية خاصة ما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية في قطاعات الغاز والاستكشافات النفطية والصناعات التكريرية ومعالجة المعوقات التي تعترضها، مؤكدا أنها تحظى بأولويات في البرنامج الحكومي.

وشدد رئيس الجمهورية على ضرورة التخطيط والإدارة الجيدة واتباع الطرق الحديثة في تنفيذ المشاريع الرامية إلى زيادة وتحسين مستوى الإنتاج النفطي في البلاد، والعمل على إيجاد الآليات المناسبة للاستفادة من الثروة الغازية في البلاد وعدم هدرها، وتقليل الاعتماد على المستورد من المشتقات النفطية.

وتحدث رئيس الجمهورية عن مشاركته في مؤتمر الأمم المتحدة للمياه الذي عقد في نيويورك، وماطرحه

الوفد العراقي من صورة واقعية عن المخاطر التي تواجه البلاد نتيجة شحة المياه التي أصبحت تؤثرُ على حياة وأرزاق المواطنين بصورة عامة.

كما شدد السيد الرئيس على أهمية اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة أزمة المياه والتقليل من حدة هذه المخاطر من خلال إيجاد حلول إغاثية مبتكرة ومستدامة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، مؤكدا فخامته أنه لمس خلال لقاءاته بعدد من قادة الدول المشاركة تضامنا ودعما للعراق في مواجهة شحة المياه والتغيرات المناخية المتمثلة بالتصحر والجفاف التي يتحمل أعباءها بشكل كبير.

بدوره، أكد رئيس لجنة النفط والغاز والثروات الطبيعية النيابية اهتمام اللجنة بتوجيهات السيد الرئيس، والعمل على استثمار الثروات الطبيعية في البلاد بأحسن صورة وبما يحقق التقدم والرفاه لبلدنا وشعبنا، داعيا فخامته لأن يتبنى ملف المياه من أجل أيجاد الحلول للحد من تأثيراتها.

وأشار الحلبوسي إلى أن اللجنة تعمل من أجل إقرار قانون النفط والغاز المعطل في البرلمان منذ سنوات، ولافتا إلى أن هناك رغبة لدى أغلب الكتل لتشريع هذا القانون وبما ينعكس إيجاباً على تعزيز وتطوير واقع القطاع النفطي في العراق.

أهمية تعزيز الاستقرار ودعم عجلة التقدم الاقتصادي

هذا واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، يوم الأربعاء ٢٩ آذار ٢٠٢٣ في قصر بغداد، مستشار الأمن القومي السيد قاسم الأعرجي.

وخلال اللقاء تم بحث آخر التطورات على الساحة الأمنية، والتأكيد على أهمية تعزيز الاستقرار لضمان سلامة المواطنين ودعم عجلة التقدم الاقتصادي في البلاد.

واستعرض رئيس الجمهورية مشاركته في مؤتمر الأمم المتحدة للمياه وما يشكله من أهمية كبرى في معالجة أزمة المياه العالمية وإيجاد الحلول الجذرية لها، حيث أكد فخامته أن الأمم المتحدة والدول المشاركة أبدت اهتماما ملموسا بمساعدة العراق في حل المشاكل المائية.

وجرى خلال اللقاء، أيضا بحث عودة النازحين إلى مناطق سكناهم، وحسم هذا الملف الإنساني بتأهيل مناطقهم وإعادة إعمار البنى التحتية.

بدوره، استعرض مستشار الأمن القومي المستجدات الأمنية في البلاد والخطط الموضوعة لترسيخ الأمن والاستقرار والحفاظ على أمن المواطنين، مؤكدا أهمية تكثيف العمل الأمني والاستخباري في مراقبة الحدود وبذل الجهود للحفاظ على أمن ومصالح الشعب والبلاد.

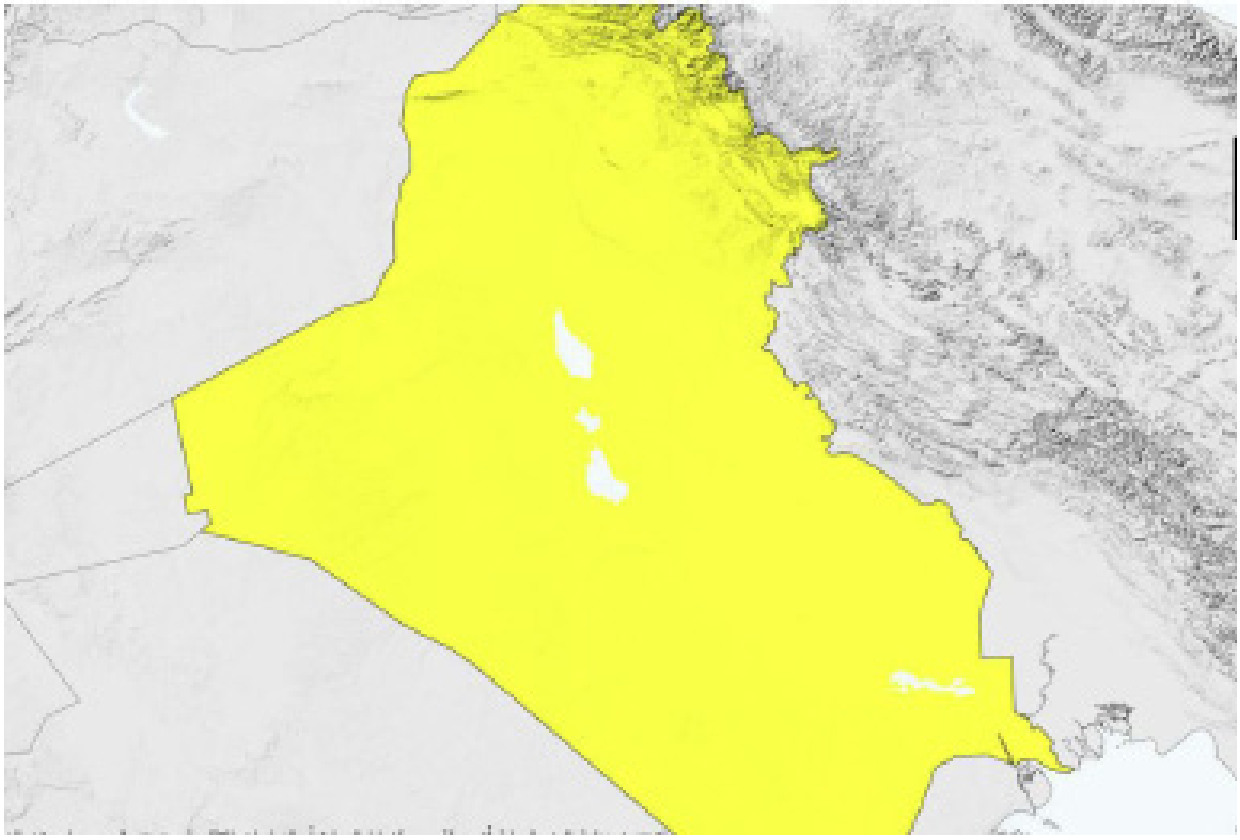

التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية:

تردي اوضاع حقوق الانسان وانعدام الاستقرار السياسي في العراق

فيما يأتي نص تقرير منظمة العفو الدولية الخاص بالعراق للعام ٢٠٢٢:

في خضم استمرار انعدام الاستقرار السياسي ووقوع اشتباكات متقطعة بين الجهات المسلحة، قُتل عشرات الأشخاص وانضم الآلاف إلى الـ ١٫٢ مليون نسمة الذين كانوا أصلاً نازحين داخليًا. وقمعت قوات الأمن التابعة لحكومة إقليم كردستان حرية التعبير والتجمع السلمي. واستمر الإفلات من العقاب على عمليات القتل غير المشروعة التي وقعت في الماضي، علاوة على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وازدادت أنباء العنف القائم على النوع الاجتماعي في حين ظلت سبل الحماية التي قدمتها الدولة متدنية في كل من إقليم كردستان العراق ووسط العراق. وشكّلت التشريعات المقترحة مزيدًا من التهديد لحقوق أفراد مجتمع الميم. وظل مئات الآلاف من الأشخاص النازحين داخليًا يواجهون عقبات في الحصول على الخدمات الحيوية والعودة الكريمة والآمنة إلى مناطقهم الأصلية. وواصلت المحاكم إصدار أحكام بالإعدام في أعقاب محاكمات جائرة. وتقاعست السلطات عن تقديم دعم واف للجماعات المهمشة الأشد تأثرًا بالجفاف، وموجات الحر، والعواصف الرملية المطولة.

خلفية

في أكتوبر/تشرين الأول، شُكّلت حكومة جديدة بعد مرور أكثر من سنة على إجراء الانتخابات البرلمانية. ونجم التأخير عن خلافات بين الأحزاب السياسية المتحالفة مع الحشد الشعبي التابع للسلطات المركزية في العراق والذي عُدّ ضمن القوات المسلحة العراقية عام ٢٠١٦، وبين "التيار الصدري" الذي فاز بأغلبية المقاعد ويتألف من أعضاء في البرلمان مؤيدين لرجل الدين مقتدى الصدر الذي يحظى بشعبية. وقد أدى المأزق السياسي من حين إلى آخر إلى صدامات مسلحة بين الفئات المنافسة. وبعد أن دعا مقتدى الصدر أعضاء "التيار الصدري" في البرلمان إلى الاستقالة في أغسطس/آب، اقتحم أنصاره وأعضاء ميليشيا سرايا السلام التابعة له مبنى البرلمان في المنطقة الخضراء واصطدموا مع مقاتلي الحشد الشعبي مستخدمين الصواريخ، وقذائف الهاون، والقذائف الصاروخية، ما أسفر عن سقوط عشرات القتلى ومئات الجرحى. وامتدت الاشتباكات بين أتباع مقتدى الصدر وفصائل من الحشد الشعبي يُنظر إليها على أنها موالية لإيران إلى مدينة البصرة، بين أواخر أغسطس/آب ومطلع سبتمبر/أيلول، وأسفرت عن سقوط أربعة قتلى على الأقل.

واصلت تركيا شن ضربات جوية ومدفعية في إطار عمليتها العسكرية المتواصلة التي تستهدف أعضاء حزب العمال الكردستاني المتمركز في المناطق الشمالية من إقليم كردستان العراق. وأعلن حرس الثورة الإيراني مسؤوليته عن الهجمات التي استهدفت مواقع الأحزاب الإيرانية الكردية المعارضة في محافظة أربيل. وأدت مثل هذه الهجمات إلى سقوط قتلى وحدوث نزوح.

تواصلت الهجمات المتقطعة التي شنتها الجماعة المسلحة المسماة الدولة الإسلامية، والتي استهدفت ثكنات قوات الأمن ونقاط التفتيش التابعة لها في الأنبار، وكركوك، والمحافظات الأخرى التي كانت الدولة الإسلامية تسيطر عليها سابقًا. وأوردت وسائل الإعلام أخبار عمليات اختطاف نفذتها الدولة الإسلامية طالت ١٠ على الأقل من سكان محافظتي كركوك وديالى أُفرج عنهم بعد أن دفعت أسرهم فدية.

حرية التعبير والتجمع

واصلت قوات الأمن التابعة لحكومة إقليم كردستان قمع الحق في حرية التعبير والتجمع.

واعتقلت قوات الأمن التابعة لحكومة إقليم كردستان الصحفيين، والنشطاء، والمنتقدين المتصوّرين، وقاضتهم وسجنتهم تعسفيًا. وخلال عام ٢٠٢٢، أضرب صحفيان وثلاثة نشطاء سياسيين عن الطعام ثلاث مرات، وكانوا محتجزين منذ أغسطس/آب ٢٠٢٠، وأُدينوا في فبراير/شباط ٢٠٢١ بتهم تتعلق بالأمن الوطني، وذلك احتجاجًا على استمرار احتجازهم، برغم إصدار رئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني مرسومًا، في فبراير/شباط، لخفض محكوميتهم من خمس سنوات إلى سنتين.

وفي ٦ أغسطس/آب، استخدمت قوات الأمن التابعة لحكومة إقليم كردستان الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي لتفريق مظاهرات سلمية في مدينتي أربيل والسليمانية في إقليم كردستان العراق احتجاجًا على تأخر دفع الأجور الحكومية وانعدام فرص العمل، ما أسفر عن وقوع عدة جرحى. واحتجزت قوات الأسايش – وهي جهاز الأمن والمخابرات الرئيسي التابع لحكومة إقليم كردستان – ما لا يقل عن ٢٠ صحفيًا لمدة وجيزة بشأن تغطية الاحتجاجات. وذكر حراك الجيل الجديد

– وهو حزب معارض دعا إلى الاحتجاجات – بأن قوات الأسايش ألقت القبض على العشرات من أعضائه من منازلهم أو خلال الاحتجاجات في أربيل والسليمانية. وبعد احتجازهم عدة أيام، أُخلي سبيلهم بكفالة من دون إبلاغهم بتوجيه أي تهم إليهم.

وفي سبتمبر/أيلول، ألقت قوات الأسايش القبض على صحفي يعمل لدى وسيلة إعلامية موالية للمعارضة خلال تغطيته لهجوم نفذته مُسيّرة تركية مستهدفةً مقاتلي حزب العمال الكردستاني في محافظة أربيل. وقد أُطلق سراحه في اليوم التالي بدون تهمة بعد أن وقّع على تعهُّد بعدم تغطية حوادث مشابهة. وفي أكتوبر/تشرين الأول، قبضت قوات الأسايش على صحفيين اثنين بالقرب من أربيل بموجب قانون مكافحة إساءة استخدام الأجهزة الإلكترونية لسنة ٢٠٠٨، المبهم الصياغة، الذي استُخدم في الماضي لمقاضاة أشخاص على نشر محتوى عُدّ انتقاديًا للمسؤولين. وقد أُطلق سراحهما بحلول نهاية الشهر.

قوَّض مناخ الإفلات من العقاب السائد بين الجهات المسلحة التي تستهدف المحتجين والنشطاء والصحفيين، الحق في حرية التعبير في وسط العراق؛ ففي أكتوبر/تشرين الأول، اقتحم أنصار مقتدى الصدر المسلحون مكاتب قناة الرابعة الفضائية في العاصمة بغداد، وحطموها بعد أن نقلت إحدى مقدمات البرامج خبر تدمير مبانٍ حكومية على أيدي أتباع مقتدى الصدر، وانتقدت الميليشيا السابقة التابعة له المعروفة باسم جيش المهدي. وقد شجبت السلطات العراقية الهجوم، وأعلنت فتح تحقيق، لكن لم تُعلَن أي تدابير أخرى لحماية العاملين في مجال الإعلام أو محاسبة المرتكبين.

في ٥ ديسمبر/كانون الأول، حكمت إحدى محاكم بغداد على الناشط حيدر حامد الزيدي بالسجن لمدة ثلاث سنوات بموجب المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات على خلفية تغريدة اعتُبرت ساخرة من قائد راحل في الحشد الشعبي. وكان حيدر حامد الزيدي قد اعتُقل، في يونيو/حزيران، وأُطلق سراحه بعد أسبوعين بكفالة. في ٧ ديسمبر/كانون الأول، فتحت قوات الأمن النار على الاحتجاجات التي جرت في مدينة الناصرية الجنوبية تنديدًا بالحكم، ما أسفر عن مقتل شخصين، على الأقل، وإصابة ما لا يقل عن ١٧ شخصًا.

الإفلات من العقاب

ساد الإفلات من العقاب على المئات من عمليات القتل غير المشروعة خلال احتجاجات أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩، مع إحراز تقدم ضئيل في التحقيق مع الجناة المشتبه بهم. وتقاعست السلطات العراقية عن إعلان نتائج التحقيقات التي أجرتها اللجان التي شُكّلت في أعقاب الاحتجاجات للتحقيق في أعمال العنف التي شابت الاحتجاجات، فضلاً عن عمليات القتل المستهدفة ومحاولات القتل التي جرت ضد عشرات النشطاء بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢١. واستمرت الجهات المسلحة في تهديد النشطاء، فضلاً عن أقرباء المحتجين والنشطاء القتلى أو المختفين، بالقتل أو بتعريضهم للاختفاء، ما دفعهم إلى الاختباء أو الهروب إلى خارج البلاد.

في فبراير/شباط، أطلقت محكمة تحقيق في مدينة الناصرية بمحافظة ذي قار تحقيقًا في دور ضابط كبير في الجيش في حملة القمع التي شُنت على المحتجين، في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩، في المحافظة، ولم تتوفر أي معلومات أخرى.

وفي فبراير/شباط أيضًا، استُجوب علي البياتي العضو السابق في المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق – وهي هيئة وطنية – في محكمة تحقيق في بغداد بتهم التشهير، لأنه أثار بواعث قلق بشأن التعذيب في مقابلة إعلامية عام ٢٠٢٠،

وقدم المسؤولون شكوى ضده.

وفي سبتمبر/أيلول، أعلنت السلطات العراقية إجراء تحقيق في إطلاق النار الذي أودى بحياة زينب عصام ماجد الخزعلي – وهي فتاة عمرها ١٥ عامًا – خلال تدريبات بالذخيرة الحية في قاعدة عسكرية أمريكية بالقرب من مطار بغداد الدولي. ولم تعترف السلطات الأمريكية المتمركزة في العراق بالحادثة. ولم تُعلَن على الملأ أي تطورات أخرى.

وفي أكتوبر/تشرين الأول، حكمت إحدى المحاكم في الديوانية بمحافظة القادسية على كفاح الكريطي، العضو السابق في سرايا السلام التابعة لمقتدى الصدر، بالإعدام بسبب قتل الناشط البارز ثائر الطيب، في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩.

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

أعربت لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة– في ملاحظاتها الختامية التي نُشرت في ١٥ يونيو/حزيران – عن بواعث قلقها إزاء استخدام التعذيب على نطاق واسع، لاسيما خلال مراحل التحقيق، في أماكن الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية في شتى أنحاء العراق، وافتقار السلطات القضائية المولجة بالتحقيق في شكاوى التعذيب إلى الحياد.

انتهكت أوضاع احتجاز السجناء، الذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم، في سجن الناصرية المركزي بمحافظة ذي قار الحظر المطلق المفروض على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وذكرت مصادر أن السجناء تعرّضوا للضرب المتكرر، وحُشروا في زنازين مكتظة وقذرة، وحُرموا من الرعاية الصحية الوافية، وما يكفي من الطعام ومياه الشرب إلا إذا دفعوا ثمنه، ومن الزيارات العائلية المنتظمة.

المحاكمات الجائرة

استمرت في العراق، ومن ضمنه إقليم كردستان العراق، الإجراءات القضائية ضد مئات الأشخاص الذين يُشتبه بأنهم من أعضاء وأنصار الدولة الإسلامية – بينهم فتيان – وسط بواعث قلق بالغة بشأن حقوقهم في المحاكمة العادلة، بما فيها الحق في إعداد دفاع وافٍ. وقد فُرضت أحكام بالسجن لمدد طويلة، وأحكام إعدام في أعقاب إدانات استندت أساسًا إلى "اعترافات" شابها التعذيب.

احتُجز ما يزيد على ٢٠٠ فتى عراقي في بغداد عقب نقلهم من شمال سوريا. وظلوا محتجزين بدون تهمة أو محاكمة للاشتباه بانتسابهم إلى الدولة الإسلامية.

العنف ضد النساء والفتيات

استمر تقصير البرلمان العراقي في تجريم العنف الأسري برغم حدوث زيادة في "جرائم الشرف"، وغيرها من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي التي وثّقتها منظمات غير حكومية وطنية.

ظلت سبل الحماية الفعالة التي تقدمها الدولة من العنف القائم على النوع الاجتماعي محدودة للغاية في إقليم كردستان العراق وفي وسط العراق. وقد كان عدد محدود من الملاجئ التي تُشرف عليها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة لحكومة إقليم كردستان، يعمل في مدن إقليم كردستان العراق، لكن منظمات غير حكومية وطنية لاحظت عدم كفاية خدمات إعادة التأهيل للضحايا. ولم يعمل في وسط العراق إلا ملجأ واحد قادر على استيعاب حوالي ١٠٠ ضحية، وذلك بدعم

من صندوق الأمم المتحدة للسكان. واستمر تعرّض المنظمات غير الحكومية في بغداد للمضايقة بسبب إدارتها لملاجئ غير رسمية للنساء، ومن ضمن ذلك باستدعاء موظفين فيها للاستجواب في أعقاب شكاوى تقدَّم بها أعضاء في البرلمان من أحزاب محافظة.

شهد إقليم كردستان العراق زيادة في بلاغات قتل النساء والفتيات من جانب أقربائهن الذكور، بما في ذلك بسبب اعتناقهن دينًا مختلفًا، وتحديدهن لهوياتهن كنساء عابرات جنسيًا. وقد وثّق ائتلاف لمنظمات نسائية عمليات قتل ما لا يقل عن ١٦ امرأة، وفتاة واحدة – عمرها ١٥ عامًا – على أيدي أقربائهن الذكور، في الفترة بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار وحدها. ويُعتقد أن يكون العدد الحقيقي أكبر بكثير. وقد تقاعست السلطات عن إجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة في معظم عمليات القتل هذه وسط أجواء اجتماعية تُلقي باللائمة على الضحايا – بما في ذلك على وسائل التواصل الاجتماعي – ولامبالاة المشرّعين.

وفي سبتمبر/أيلول، أعلنت وزارة الداخلية العراقية أن "الشرطة المجتمعية" – وهي قوة أُنشئت في ٢٠١٦ تابعة لوزارة الداخلية لديها صلاحيات واسعة لمساندة الشرطة المحلية في مجموعة من المهام – تلقت ما يزيد على ١,١٠٠ مكالمة من ضحايا العنف الأسري. وبحسب المنظمات غير الحكومية لحقوق المرأة، تعمل هذه القوة كمجرد "خط ساخن" ولم تتخذ أي إجراء فعال لحماية الضحايا أو التحقيق في شكاوى العنف الأسري.

حقوق أفراد مجتمع الميم

في يوليو/تموز، أعلن عدد من أعضاء البرلمان في وسط العراق مبادرة لصياغة مشروع قانون يُجرِّم المثلية الجنسية. وفي سبتمبر/أيلول، قُدِّم مشروع قانون في برلمان إقليم كردستان العراق لتجريم الدعم العلني لحقوق أفراد مجتمع الميم.

حقوق الأشخاص النازحين داخليًا

ظل ما لا يقل عن ١/٢ مليون شخص نازحين داخليًا، بحسب المنظمة الدولية للهجرة. وعقب إغلاق المخيمات من جانب السلطات العراقية المركزية عام ٢٠٢١، تُرك حوالي ٧٥٪ من الأشخاص النازحين داخليًا ليتدبّروا أمورهم بأنفسهم. وجرى إيواء زهاء ١٥٪ في ١٤ مخيمًا بقي مفتوحًا في إقليم كردستان العراق وأجزاء من محافظة نينوى تسيطر عليها حكومة كردستان العراق. وتمكّن الـ ١٠٪ الباقون من العودة إلى مناطقهم الأصلية.

واجه آلاف الأشخاص النازحين داخليًا عقبات في وجه عودتهم الكريمة والآمنة إلى مناطقهم الأصلية في محافظات الأنبار، وديالى، ونينوى، وصلاح الدين بسبب مخاطر الاعتقال التعسفي وغيره من ضروب المضايقات من جانب الجهات المسلحة وقوات الأمن، علاوة على انعدام فرص كسب الرزق وإمكانية الحصول على الخدمات. وواجه الأطفال النازحون سابقًا في محافظات الأنبار، وديالى، ودهوك، وكركوك، ونينوى وصلاح الدين عوائق كبرى في الحصول على التعليم الرسمي بسبب عدم حيازتهم لوثائق الهوية الخاصة بالأطفال الذين وُلدوا في الأراضي التي كانت خاضعة لسيطرة الدولة الإسلامية. ومنذ عام ٢٠١٦، عرّضت الأجهزة المدنية والأمنية العراقية الآلاف للعقاب الجماعي بسبب انتسابهم المتصوّر للدولة الإسلامية، وحرمتهم من وثائق الأحوال الشخصية الضرورية للحصول على الخدمات الضرورية والتنقل بحرية.

عادت مئات العائلات إلى العراق من سوريا عقب هروبها إليها في سياق النزاع المتعلق بالدولة الإسلامية. وظل معظمهم في حالة من عدم اليقين في "مراكز استقبال" سيئة التجهيز في محافظة نينوى. وتخلّفت الحكومة عن إعداد أي خطط لعودتهم الآمنة والكريمة إلى مناطقهم الأصلية وإعادة دمجهم.

وفي مايو/أيار، تسببت اشتباكات وقعت بين القوات العراقية وفصيل أيزيدي في الحشد الشعبي بنزوح ما لا يقل عن ٣,٠٠٠ شخص من قضاء سنجار بمحافظة نينوى إلى أماكن وجدوها عبر ترتيبات خاصة في محافظة دهوك ومخيمات في إقليم كردستان العراق.

التقاعس عن التصدي لأزمة المناخ والتدهور البيئي

كان لأثر تغيّر المناخ – بما في ذلك حالات الجفاف، وموجات الحر، والعواصف الرملية – تأثيرًا في حياة ملايين الناس في شتى أنحاء العراق. وذكرت المنظمة الدولية للهجرة أنه بحلول سبتمبر/أيلول، ظلّت أكثر من ١٠,٠٠٠ أسرة نازحة بسبب الجفاف، وتدهور حالة الأراضي، وازدياد الملوحة في الأنهار عبر ١٠ محافظات.

أخفقت البنية التحتية الصحية في العراق – التي وصلت أصلاً إلى حافة الانهيار بسبب وباء فيروس كوفيد-١٩، وسنوات من الإهمال والفساد – في تلبية احتياجات الناس الذين تأثروا بالعواصف الرملية الشديدة والمطولة.

وتأثر العمال المياومون على نحو غير متناسب بإغلاق المؤسسات العامة خلال العواصف الرملية البالغة الشدة التي هبّت بين أبريل/نيسان ويونيو/حزيران بسبب خسارتهم لمصادر رزقهم في غياب أي نظام للضمان الاجتماعي.

الحق في المياه

في أكتوبر/تشرين الأول، قالت وزارة الموارد المائية العراقية إن ٢٠٢٢ كان العام الأكثر جفافًا منذ عام ١٩٣٠؛ فقد كان للنقص في إمدادات المياه الناجم عن الجفاف، وتعطُّل محطات تحلية المياه الذي يُلام عليه الفساد، وجفاف مجاري الأنهار والأهوار آثار مدمرة في حقوق الإنسان، لاسيما حقوق ملايين العراقيين في الصحة، والعمل، والماء، وخدمات الصرف الصحي. وقد تقاعست السلطات العراقية عن تقديم دعم كاف للأشخاص الأكثر تضررًا وللمجتمعات الريفية المهمشة، ومن بينهم سكان الأهوار الذين أدى تهديد سبل معيشتهم إلى انتقال الآلاف منهم إلى مناطق حضرية.

المساهمات المحددة وطنيًا

التزم العراق بخفض طوعي بنسبة ١-٢٪ لمجمل الانبعاثات بحلول عام ٢٠٣٠ عن مستواها عام ٢٠٢١ عندما أصبح طرفًا في اتفاق باريس، وأعلن هدفه برفع التزامه إلى نسبة ١٥٪ بشرط حصوله على الدعم المالي والتقني الدولي.

عقوبة الإعدام

فرضت المحاكم في العراق أحكام الإعدام على القتل، واغتصاب الأطفال، والأفعال المتعلقة بـ"الإرهاب"، غالبًا عقب محاكمات لم تفِ بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة. وحدث تراجع ملحوظ في عدد الإعدامات، لكن آلاف ظلوا ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم.

دلاور علاء الدين:
*المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية (ISPI)

عشرون عامًا من التفاعل العراقي والولايات المتحدة: إلى أين نتجه الآن؟

غزت الولايات المتحدة وحلفاؤها العراق في ربيع عام ٢٠٠٣، وانتهوا بذلك من النظام الأكثر قمعًا الذي عرفته البلاد لقرون. رحب العديد من العراقيين بالفرصة التي ظهرت للتخلص من نظام صدام حسين والتحول إلى نظام جديد يستند إلى القيم الديمقراطية ويؤسس لمستقبل واعد.

ولكن، ثبت أن الديناميات السياسية والأمنية في العراق كانت صعبة جدًا بالنسبة للعراقيين والشركاء الدوليين لتحقيق هذه الأهداف في فترة قصيرة.

حتى الآن، لم تُنفذ الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ بشكل

كاف، ولم تصبح بناء الدولة أولوية، ولم يتم نقل السلطة بشكل كامل من الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة غير الحكومية إلى مؤسسات الدولة.

ونتيجة لذلك، غمرت الطائفية والتسليح والفساد المستشري النظام الحاكم وأصبحت تـزداد اتساعاً في المؤسسات.

وقد جعل هذا الوضع الدولة الغنية غير قادرة على توفير الأمن والخدمات الجيدة لشعبها، كما جعلها تتزايد هشاشةً بأظطراد.

وفشل الزعماء العراقيون في الاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة والدعم الدولي السخي لمساعدة بلدهم على استعادة سيادته أو القدرة على تقليل التأثير المتزايد للقوى الإقليمية والجماعات المسلحة غير الحكومية العابرة للحدود.

وأصبحت الاضطرابات في العراق أسوأ بعد انسحاب الولايات المتحدة قواتها في عام ٢٠١١، حيث ارتفعت النشاطات الإرهابية بشكل كبير وأدى في النهاية الى ظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في عام ٢٠١٤.

> **"حتى الآن، لم تنفذ الدستور بشكل كاف، ولم تصبح بناء الدولة أولوية"**

التوازن بين استقرار العراق وتوترات الامريكية -إيران

أصبح هزيمة داعش وإنقاذ العراق من الانهيار الكامل أولوية قصوى للعراقيين والمجتمع الدولي. وفيما بعد، استثمرت الولايات المتحدة والتحالف المضاد لداعش بشكل كبير في العراق، من خلال بناء القدرات وتقديم المساعدات الإنسانية.

كما قدموا الدعم لتطوير جيش عراقي حديث ومحترف، قادر على الدفاع عن حدود العراق. وجلبت هذه الجهود العراق والولايات المتحدة مجدداً بعضهما البعض وأدت إلى إحياء اتفاق الإطار الاستراتيجي الذى كان قد تعثر في التنفيذ.

وقد شكل هذا الإتفاق أساساً لحوار استراتيجي بين العراق والولايات المتحدة للتعاون الثنائي، والذي يغطي مجموعة من القطاعات، بما في ذلك الأمن والصحة العامة والاقتصاد والاستقلالية الطاقوية والمساعدات الإنسانية والتبادلات الثقافية والتعليمية.

في الوقت نفسه، جلبت الحرب على داعش نموًا تصاعديًا، من حيث الأرقام والقدرات، للجماعات المسلحة غير الحكومية، الموجودة أصلا أو الحديثة التشكيل، في العراق. اكتسبت هذه الجماعات المسلحة الشرعية الدينية والاجتماعية والقانونية، وأصبحت جزءًا لا تتجزأ من أمن الدولة، فضلاً عن أنها أصبحت مؤسسات صنع السياسات والقرارات.

وشجع بعض هذه الجماعات المسلحة، بتحريض من إيران، الحكومات العراقية المتعاقبة على اتخاذ أجندات معادية للولايات المتحدة وطالبوا بانسحاب كامل للقوات الأمريكية من البلاد.

في الوقت نفسه، تعرضت المنشآت العسكرية والدبلوماسية الأمريكية في العراق لهجمات جوية متكررة (خلال طائرات بدون طيار وصواريخ) من قبل "فصائل المقاومة" المدعومة من إيران.

تعتبر هذه المجموعات وجود القوات الأمريكية في العراق تهديدًا استراتيجيًا ووجوديًا لمصالحهم ومصالح إيران.

وبدلا من ذلك، يؤكد المسؤولون الأمريكيون أنهم سحبوا قواتهم المقاتلة من العراق وأبقوا وجودهم غير القتالي منخفضا إلى الحد الأدنى بما يكفي حماية بعثاتهم الدبلوماسية ومصالحهم الأخرى. وأي انسحاب آخر للقوات سيعني القضاء على وجودها ونفوذها في العراق وسوريا وغيرهما.

يبدو أن الولايات المتحدة تعتبر إيران التهديد الرئيسي لمصالحها الحيوية في الشرق الأوسط. وهكذا، كان ينظر إلى سياساتهم في العراق (على الأقل في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب) على أنها جزء من استراتيجية شاملة لاحتواء إيران. وقد عزز مقتل الجنرال الإيراني قاسم سليماني والعراقي أبو مهدي المهندس في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ في بغداد هذا التصور وزاد من تعقيد العلاقات الأمريكية العراقية.

ومن الملاحظ أنه منذ التغيير الأخير في الإدارة الأمريكية، بدأ الدبلوماسيون الأمريكيون حملة تهدف إلى تغيير المفاهيم والتأكيد على الأهمية الاستراتيجية للعراق، في حد ذاته، وكذلك في الشرق الأوسط الأوسع.

وهم يصرون على أن الأفراد العسكريين الأمريكيين المتبقين موجودون هنا في العراق من أجل "أدوار التدريب وتقديم المشورة والمساعدة والاستخبارات". في حين أن بعثتهم الدبلوماسية في البلاد "مكرسة لشراكة استراتيجية دائمة مع حكومة العراق والشعب العراقي"، في الجهود المبذولة "لدعم عراق مستقر ومزدهر وديمقراطي وموحد".

بعبارة أخرى، منذ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، انتقلت العلاقة الأمنية الأمريكية مع العراق إلى دور "تقديم المشورة والتمكين والمساعدة". ويصف المسؤولون الأمريكيون العراق بأنه "صوت الاعتدال والديمقراطية في الشرق الأوسط". ومن المثير للاهتمام أن الحكومة العراقية الحالية، بقيادة محمد شياع السوداني (الذي تم تنصيبه في أكتوبر ٢٠٢٢)، ردت بالمثل من خلال إشراك الولايات المتحدة بشكل بناء أكثر. من الواضح أنها لم تعد ترى العلاقة بين البلدين من خلال عدسة غزو عام ٢٠٠٣. وقد اعترف رئيس الوزراء السوداني صراحة بحاجة العراق المستمرة وتقديره للدعم الأمريكي وحدد رؤيته لعلاقات العراق الخارجية لتكون "متوازنة" و "قائمة على المصالح المتبادلة".

وفي الوقت الحالي، لا يزال المتطرفون العنيفون، بمن فيهم تنظيم داعش، يشكلون تهديدات خطيرة، في حين لا يزال أكثر من مليون شخص نازحين، بما في ذلك المكونات الإيزيدية والمسيحية. أصبحت التحديات الاقتصادية والفساد المنهجي عوامل رئيسية لزعزعة الاستقرار في العراق. وبالتالي، يحتاج العراق إلى مساعدة الولايات المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين في إعادة بناء بنيته التحتية الاقتصادية والمالية والطاقة؛ وتعزيز قدرتها العسكرية؛ ومعالجة التهديدات الرئيسية مثل الفساد وتغير المناخ.

ليس من المستغرب أن تتفاعل إدارة الرئيس بايدن، على الرغم من التحفظات السابقة، بحيوية مع حكومة السوداني. وفي الوقت ذاته تضغط الولايات المتحدة لإصلاح النظام المصرفي العراقي، في معظم الأحيان لمنع العملات الصعبة من الهروب إلى إيران.

> **"فشل الزعماء العراقيون في الاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة والدعم الدولي السخي"**

فإنها تقدم أيضا المساعدة لتنويع الاقتصاد العراقي وتقليل اعتماد العراق على الغاز الإيراني، ومن خلال إنهاء اشتعال الغاز في العراق والاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة. وتزامنت هذه التحركات الأمريكية مع تنامي المنافسة الامريكية مع الصين على الهيمنة الاقتصادية في الشرق الأوسط، ومع الحملة الأوروبية النشطة لإيجاد مصادر طاقة بديلة (غير روسية). وبالنظر إلى المستقبل القريب، على الأقل للفترة المتبقية من ولاية الحكومتين، من المرجح أن يستمر الاتجاه الحالي، ومن المرجح أن تصبح العلاقات بين العراق والولايات المتحدة أكثر ودية ويمكن التنبؤ بها ومجزية للطرفين.

*الترجمة:MERI

حصاد الطائفية والفساد..

العراق «ديكتاتورية بدون ديكتاتور»

*منتدى الخليج الدولي

ناقش الباحث في شؤون العراق وإيران، مصعب الألوسي، حالة العراق بعد ٢٠ عامًا من الغزو الأمريكي والإطاحة بنظام الرئيس الراحل، صدام حسين، مشيرا إلى أن حالة البلاد أصبحت «ديكتاتورية بدون ديكتاتور».

وذكر الألوسي، في تحليل نشره موقع منتدى الخليج الدولي وترجمه «الخليج الجديد»، أن العراق ابتلي بالفساد والطائفية والنخب السياسية التي تعطي الأولوية لمصالحها الخاصة على حساب مصالح الشعب، سواء كانت سنية أو شيعية أو كردية.

وأكد الألوسي أن العراق، بعد ٢٠ عاما من الغزو الأمريكي أصبح من أكثر دول العالم فسادا، مشيرا إلى أن الميليشيات لديها قوة أكبر من قوات أمن الدولة، وأن الخدمات العامة تدهورت إلى مستويات مروعة، ما أدى إلى مظاهرات واسعة النطاق ضد الحكومة والشعور بالضيق العام بين الشباب العاطلين عن العمل.

وأضاف أنه على الرغم من المفاهيم الفيدرالية المنصوص عليها في الدستور، لا توجد خطة قومية حقيقية لإصلاح عابر للطوائف، إذ كان الانتقال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية صعبًا ومراوغًا في العراق.

التشدد السني

وفي الوقت الذي تجهز فيه العراق للاحتفال بأول انتخابات بعد عقود من الديكتاتورية، رفضت النخبة السنية المشاركة، وشرعت في حملة عنيفة لقلب الوضع الراهن الجديد، ودعت هيئة علماء المسلمين (أكثر الكيانات السياسية السنية شعبية) إلى مقاطعة انتخابات ٢٠٠٥، ووصفتها بأنها غير شرعية.

وبعد ذلك، نصب المسلحون السنة حواجز على الطرق ونقاط تفتيش عاقبت بوحشية أولئك الذين صوتوا في الانتخابات، ما اعتبره الكثير من السنة مقاومة مشروعة ضد عملية انتخابية أجريت في ظل الاحتلال الأجنبي.

كان ذلك في الواقع «منظورًا طائفيًا وعسكريًا ضيقًا لا يعتبر الدعم الكردي أو الشيعي للنموذج السياسي الجديد» حسبما يرى الألوسي، مشيرا إلى أن وجهة نظر السنة المتشددة، التي انعكست في قرار مقاطعة انتخابات ٢٠٠٥، عكست العديد من الأيديولوجيات المتباينة، والتي تراوحت من القومية البسيطة إلى الإسلاموية الإرهابية، حسب تعبيره.

ووصف الألوسي هذا التباين بأنه «كان زواجًا غريبًا»، مشيرا إلى أن بعض أن البعثيين السابقين ومقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية شاركوا المتشددين السنة نفس الموقف.

ولم تحرف المقاومة السنية روح الأمة القومية في العراق فحسب، بل أصبحت أيضًا «سلاحًا مأجورًا لسوريا وإيران لإحباط الجهود التي تقودها الولايات المتحدة لبناء نظام سياسي مستقر في العراق، وكل ذلك باسم إخراج قوات الاحتلال الأمريكية من البلاد»، بحسب الألوسي.

وبعد إجراء الانتخابات دون إدراج الأصوات السنية، تلاشى ما يسمى بالمقاومة ببطء وتم دمج النخبة السنية في النظام السياسي.

ومع ذلك، كان نبذ هذه النخبة المبكر للديمقراطية الشاملة بمثابة مقدمة للمصالح قصيرة النظر التي هيمنت على النخبة السياسة العراقية منذ الأيام الأولى للتجربة الديمقراطية في البلاد.

ومن المفارقات في هذا الصدد أن السياسيين السنة فشلوا حتى في معالجة قضية الملايين من السنة النازحين داخليًا، الذين فقدوا منازلهم وسبل عيشهم بسبب تنظيم الدولة الإسلامية.

كما أنهم فشلوا في تقديم أولئك الذين قتلوا ١٢٠٠٠ سني إلى العدالة، والذين تم اختطافهم خلال الصراع ضد الجماعة الإرهابية، وبدلاً من ذلك، ركزوا طاقاتهم في المعركة المتكررة للمطالبة «بتمثيل» للحصول على الحصة السنية بالحكومة من خلال الفساد.

> **ابتلي العراق بالفساد والنخب السياسية التي تعطي الأولوية لمصالحها الخاصة**

واعتبر الألوسي أن السياسيين والمسؤولين السنة «يهتمون بالفوز بالانتخابات أكثر من تلبية احتياجات ناخبيهم».

القيادة الكردية أساءت استخدام التطلعات

ورغم أن الأحزاب السياسية الكردية في عراق ما بعد الغزو الأمريكي تروي قصة مختلفة، فقد أفسدت أيضًا آمال أكراد العراق في تحقيق مصلحتهم المالية والسياسية، بحسب تقدير الألوسي.

فالتطلع الكردي للانفصال عن العراق قديم قدم الدولة العراقية نفسها، ومن منظور كردي فقد قدم غزو ٢٠٠٣ وإسقاط حزب البعث فرصة ذهبية لتحقيق هذا الحلم.

لكن تكريس المفاهيم الفيدرالية للحكومة المنقسمة

في دستور الدولة، والاعتراف رسميًا بحكومة إقليم كردستان، وانخراط حكومة إقليم كردستان في الحصول على حصة من الميزانية الوطنية أضعف القضية الكردية.

كما أن القيادة الكردية أساءت استخدام التطلعات إلى الاستقلال كوسيلة للشرعية، وأصبحت المصدر الرئيسي لمعاناة الأكراد من خلال الفساد المستشري.

وهنا يشير الألوسي إلى أن أكبر حزبين كرديين: الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، أسسا بالمحسوبية «نظام حكم بيروقراطي ضعيف».

ورغم الاحتجاجات الواسعة في المقاطعات التي تديرها حكومة إقليم كردستان في ٢٠١١ و٢٠١٧ و٢٠٢٠، استمر الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في لعب لعبتهما السياسية الفاسدة.

وللتغطية على أفعالهما، بدأ الحزبان في استهداف الصحفيين الذين كانوا يفضحون انتهاكاتهما، وتلقى العديد من المراسلين في كردستان تهديدات وتعرضوا للتعذيب ومضايقات من قبل قوات حكومة إقليم كردستان في عام ٢٠٢١.

> **القيادة الكردية أصبحت المصدر الرئيسي لمعاناة الكرد من خلال الفساد المستشري**

النخبة الشيعية

وعلى الجانب الشيعين، بررت النخبة ممارساتها عبر الاستشهاد بالإرث الوحشي لحزب البعث، وبعد ٢٠ عامًا من سقوط صدام حسين، حشد السياسيون والقادة الشيعة أتباعهم واستمروا في العنف ضد «الآخر» في المجتمع العراقي، من خلال تذكر وحشية الزعيم السابق وتعزيز الشعور بالمظلومية لدى الشيعة.ف

ويرى الألوسي أن معظم السياسيين الشيعة لم يدركوا أن معظم الشباب العراقي قد ولدوا بعد عام ٢٠٠٣، ولم يتذوقوا أبدًا طغيان الديكتاتور السابق، ورغم حديثهم المستمر عن رفع مستوى المضطهدين والمهمشين، إلا أن أحزابهم ومليشياتهم جعلتهم هم والجناة السابقين سواء بسواء. فقد قُتل المتظاهرين في ٢٠١٩ على يد مليشيات شيعية، واستُهداف الصحفيين والنشطاء السياسيين على حد سواء حال دون فضح ممارساتهم الخاطئة.

بالإضافة إلى ذلك، تحت الميليشيات باستمرار الشباب الشيعة على القتال من أجل قضايا غير مقدسة، وأصبح بعض الشيعة الشباب وقودا للدفاع عن نظام بشار الأسد في سوريا، ولا يزالون جزءًا من استراتيجية إيران لممارسة نفوذها في العراق.

لكن هل كانت التطورات في العراق ستتغير لو كانت الولايات المتحدة صممت نظامًا سياسيًا مختلفًا في البلاد؟ يجيب الألوسي بأن النقد الموجه إلى الاحتلال الأمريكي وإدارته للعراق مبرر، لكن «من المشكوك فيه أن العراق كان سيتحول إلى ديمقراطية ليبرالية إذا تم اتباع سياسات أخرى في واشنطن».

وأوضح أن معظم الأحزاب السياسية العراقية، إن لم يكن كلها، تفتقر إلى خطة قومية شاملة لإصلاح البلد، وتنشئة أتباع عابرين للطائفية.

ويخلص تحليل الألوسي إلى أن الانتقال السلس من الدكتاتورية إلى الديمقراطية لا يحدث إلا نادرا، والعراق ليس استثناءً من هذا الاتجاه، مشيرا إلى أن التنازلات الصعبة المطلوبة لتحقيق الاستقرار والشفافية والتمثيل الحقيقي للشعب لا تزال بعيدة المنال.

* ترجمة وتحرير: الخليج الجديد

عادل الجبوري:

مفاتيح الأبواب الموصدة بين بغداد وأنقرة

على امتداد عقدين من الزمن، كانت لغة التصعيد والتأزيم بين العراق وتركيا هي السائدة والهيمنة على مجمل مسيرة العلاقات بين البلدين المحكومة بالعديد من العقد والإشكاليات التاريخية التي يمتدّ بعض جذورها إلى أواخر عهد الدولة العثمانية وما أفرزته الحرب العالمية الأولى من نتائج ومعطيات ومخرجات جعلت العراق يتحول من سطوة الأستانة في إسطنبول إلى سطوة الإنكليز في لندن!

ربما يرى الكثيرون أن الملفات الخلافية الشائكة والمتداخلة بين بغداد وأنقرة ترتبط بشكل أو بآخر بأحداث ووقائع سياسية «جديدة» بعيدة كل البعد من أحداث الماضي ووقائعه. قد يبدو ذلك صحيحاً وواقعياً بالنسبة إلى ملفات من قبيل ملف حزب العمال الكردستاني التركي المعارض(PKK) الذي ظهر على مسرح الأحداث في مطلع ثمانينيات القرن المنصرم، وملف المياه الذي بات يشكل هاجساً يؤرق مختلف أطراف المجتمع الدولي منذ نحو نصف قرن، ولا سيما مع بروز عوامل التغير المناخي واستفحالها، والقراءات الاستشرافية المتشائمة عن ارتفاع أسعار المياه لتكون أغلى من النفط، وكذلك ملف الدخول التركي على خط الخلافات والصراعات الداخلية العراقية

> ذهب السوداني إلى تركيا وهي تبحث عن مسالك ومخارج تحفظ ماء وجهها

المنطلقة من -والمستندة إلى- محركات قومية وطائفية ومذهبية وإثنية غذتها عوامل خارجية إقليمية ودولية مختلفة.

وإذا كانت الظروف السياسية لكلّ من العراق وتركيا قبل إطاحة نظام حزب البعث المنحل عام ٢٠٠٣ قد أبقت الملفات الخلافية محصورة في مساحات معينة محدودة، فإن المرحلة أو المراحل اللاحقة شهدت خلطاً كبيراً للأوراق، بسبب استغلال تركيا السيئ لظروف العراق السياسية والأمنية والاقتصادية الاستثنائية، مع غياب مسار واضح ورؤية موضوعية عراقية لكيفية التعاطي معها -أي مع تركيا- ومع غيرها من الأطراف القريبة إلى العراق والبعيدة عنه.

وكان مردّ ذلك الغياب إلى التقاطعات الحادة والخلافات العميقة بين المكونات السياسية العراقية نتيجة تعدد ارتباطاتها وولاءاتها وأجنداتها وتباينها، بحيث لم يكن ممكناً في ظل ذلك الواقع المتأزم تحقيق انفراجات حقيقية في الملفات الخلافية.

وكان التوصيف الدقيق لعلاقات بغداد وأنقرة هو «الدوران في حلقة مفرغة» أو أنَّ الحوار بينهما هو أقرب إلى «حوار الطرشان»، والدليل على ذلك هو عدم تغير شيء، بل إن الأمور اتجهت في بعض المحطات والمنعطفات إلى المزيد من التأزيم والتصعيد السياسي والعسكري والمائي، رغم أن أغلب الذين تعاقبوا على رئاسة الحكومات العراقية خلال السنوات العشرين الماضية زاروا أنقرة باحثين عن حلول للمشكلات ومفاتيح للأبواب الموصدة لكن من دون جدوى، إذ إنَّ أنقرة كانت تريد كل شيء من دون أن تتنازل عن أي شيء، فيما كانت بغداد تأتي بلا رؤية واضحة أو برؤية ضبابية عائمة، ولكن ماذا عن رئيس الوزراء العراقي الحالي محمد شياع السوداني وزيارته الأخيرة لأنقرة؟

في واقع الأمر، تفاوتت الرؤى والتقييمات لتلك الزيارة بين من نظر إليها على أنَّها لم تخرج عن سياق المجاملات الدبلوماسية والسعي إلى تحفيز أنقرة للتعاطي الإيجابي مع العراق من دون الدخول في صلب المشكلات والأزمات الأمنية والسياسية والمائية القائمة بين الطرفين منذ فترة طويلة، ومن نظر إليها على أنها خطوة مهمّة للغاية باتجاهين.

الاتجاه الأول يتمثل بمعالجة جزء من المشكلات الداخلية، لا سيما أزمة المياه في العراق، والوجود العسكري التركي المربك والمقلق في الأراضي العراقية، والذي توسع كثيراً خلال الأعوام العشرة المنصرمة، والاتجاه الآخر يتمثل بتعزيز حضور العراق وانفتاحه الإيجابي على محيطه الإقليمي والفضاء الدولي.

وفي الإطار العام، بدا واضحاً أنَّ كفة الرؤية الإيجابية رجحت على كفة الرؤية السلبية، من خلال بحث ومناقشة ملفات حيوية وإستراتيجية عديدة، من قبيل طريق التنمية المعروف بالقناة الجافة التي تبدأ من منافذ العراق البحرية في أقصى الجنوب، لتقطع مسالكه البرية حتى الشمال،

> التوصيف الدقيق لعلاقات بغداد وأنقرة هو الدوران في حلقة مفرغة

ومن ثم تدخل الأراضي التركية، لتمر بمنافذها البحرية، وتصل إلى أوروبا، وإطلاقات نهر دجلة لتأمين خزين مائي كافٍ للعراق، والتنسيق العسكري والاستخباراتي بشأن التعامل مع الوجود المعارض لتركيا في شمال العراق، وتحديداً حزب العمال الكردستاني (PKK)، وتوسيع دائرة محاربة الفساد وملاحقة الفاسدين، ووضع حد للاستغلال والتوظيف السياسي السيئ من قبل أنقرة لهذه الورقة.

ذهب السوداني إلى تركيا، وهي غارقة في كمّ كبير من المشكلات السياسية والاقتصادية الداخلية والمآزق الخارجية المرتبطة بمطامح ومطامع التوسع والهيمنة والنفوذ في ميادين بعيدة، وكأنها تحاكي حقبة الإمبراطورية المترامية الأطراف، وتتطلع إلى استعادة أمجاد الماضي المندثر تحت ركام المعارك والحروب العالمية والإقليمية على امتداد ما يزيد على قرن من الزمن.

ذهب السوداني إلى تركيا وهي تبحث عن مسالك ومخارج تحفظ ماء وجهها وتجنبها خسائر واستحقاقات كثيرة وكبيرة، وما انعطافاتها بعد قطيعة أعوام نحو القاهرة وأبو ظبي وعواصم أخرى إلا مؤشرات واضحة وجلية على ذلك. ذهب إليها حاملاً رؤية شاملة، ما لم تكن عميقة ودقيقة بالكامل، فإنها بلا شك واضحة المسارات والأهداف والمخرجات.

المياه وتقاسمها وتوزيعها بطريقة عادلة وفق المعاهدات والمواثيق الدولية والاتفاقات الثنائية والثلاثية، وضبط الحدود المشتركة، واحترام السيادة الوطنية، ومنع الاعتداءات العسكرية المسلحة من أراضي هذا الطرف ضد الطرف الآخر، والتعاون والتنسيق في مجال محاربة الفساد وملاحقة الفاسدين... كان أبرز وأهم الملفات التي طرحها السوداني على طاولة البحث والنقاش مع كبار المسؤولين الأتراك، وفي مقدمتهم الرئيس رجب طيب إردوغان.

ولعل واحدة من أبرز وأهم التساؤلات التي طرحت سابقاً في مناسبات مختلفة وتطرح حالياً: هل تركيا جادة وقادرة على تغيير سياساتها الخاطئة ومواقفها وتوجهاتها السلبية حيال العراق وتعديلها وإصلاحها؟ الإجابة عن مثل تلك التساؤلات تنطوي على قدر من الصعوبة، بسبب حجم التعقيدات والتشابكات والمؤثرات التي تحكمت في مسارات العلاقات بين بغداد وأنقرة في مختلف المراحل والحقب التاريخية والراهنة، كما أشرنا آنفاً.

وحتى لا نذهب بعيداً ونغوص في عمق الكثير من الأرقام والمعطيات الجدلية، يمكن القول إنَّ الحقيقة الشاخصة في ذلك تتمثل بأن تركيا تعاطت بصورة سلبية مع العراق طيلة عقدين من الزمن أو أكثر، وعملت على استغلال ظروفه السياسية والأمنية الاستثنائية من أجل تحقيق مصالحها وتعزيز وتوسيع نفوذها ووجودها فيه، ناهيك باللعب على وتر القضية الطائفية من بعض البوابات السياسية.

وإذا كانت قد حققت بعض المكاسب، فإنها من جانب

هل تركيا جادة وقادرة على تغيير سياساتها الخاطئة ومواقفها وتوجهاتها السلبية ؟

آخر خسرت أكثر منها، وخصوصاً أنها فتحت العديد من الجبهات الخارجية في سياق سعيها المحموم لاستعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية، ناهيك بأن مشكلاتها الداخلية على الصعيدين السياسي والاقتصادي تفاقمت واتسعت بدلاً من أن تنحسر وتتقلص.

لم يكن من الصعب على صناع القرار التركي إدراك حجم المشكلات والأزمـات التي يواجهونها ويواجهها شعبهم، والتي تحتم عليهم حلها أو في أدنى تقدير حلحلتها، ولا سيما أنَّ هناك استحقاقات انتخابية قريبة يمكن أن تعيد نتائجها ومخرجاتها رسم الخارطة السياسية وصياغة معادلات جديدة تتقدم فيها قوى وشخصيات معينة على حساب قوى وشخصيات أخرى.

وارتباطاً بجملة حقائق وثوابت تاريخية وجغرافية وأمنية وسياسية واقتصادية، فإنَّ مراجعة مسارات علاقات أنقرة مع بغداد وتصحيحها تعد خياراً واقعياً وعقلانياً لا بد منه بالنسبة إلى ساسة أنقرة، مثلما أن العراق في ظل حكومته الحالية وما طرحته من برنامج خدمي إصلاحي تنموي انفتاحي، وضع في أولوياته التعاطي مع كل الأطراف وفق قاعدة المصالح المتبادلة، وتكريس نهج الانفتاح، وتوفير عوامل الجذب الاقتصادي، والتعامل مع الملفات الخلافية بطريقة متوازنة، بحيث لا تفضي إلى المزيد من الصدامات والتقاطعات والاختلافات.

قد لا يختلف اثنان على أنه لم يكن متوقعاً أن تحدث زيارة السوداني لتركيا تحولات وانقلابات كبرى، بيد أن المتفق عليه هو أنها ربما شكلت منعطفاً مهماً في المسار المتعثر والمرتبك للعلاقات العراقية-التركية في ضوء الواقعيات الراهنة، فضلاً عن إمكانية مساهمتها في احتواء مجمل أزمات المنطقة ومشكلاتها وتحريك ملفاتها الخلافية، باعتبارها جاءت كجزء من سياق التحرك العراقي السياسي والدبلوماسي الإيجابي حيال دول الجوار والمحيط الإقليمي والفضاء الدولي.

ثمة من يعتقد بأنَّ علاقات إيجابية مثمرة بين بغداد وأنقرة من شأنها أن تعطي زخماً كبيراً لمسار المصالحات الإقليمية، وتوفر بيئة مناسبة وفضاءات أوسع للحوار والتفاهم بين الفرقاء والخصوم الإقليميين، بعيداً من الأجندات والمشاريع الدولية التي ثبت بما لا يقبل الشك أن الهدف منها هو إغراق المنطقة بالمزيد من المشكلات والأزمـات والصراعات والحروب بمختلف عناوينها ومسمياتها وأشكالها ومظاهرها.

فضلاً عن ذلك، فإن علاقات إيجابية مثمرة بين بغداد وأنقرة، كما هي الحال مع علاقات بغداد وطهران، ومثلما يؤمل أن تكون العلاقات بين بغداد والرياض، يمكن أن تساهم في تحريك الأوضاع الاقتصادية للبلد وتعزز فرص الاستقرار والهدوء السياسي بدرجة أكبر، بلحاظ تداخل السياسة مع الاقتصاد، والأمن كذلك.

*كاتب وصحافي عراقي
*الميادين.نت-كيهان العربي

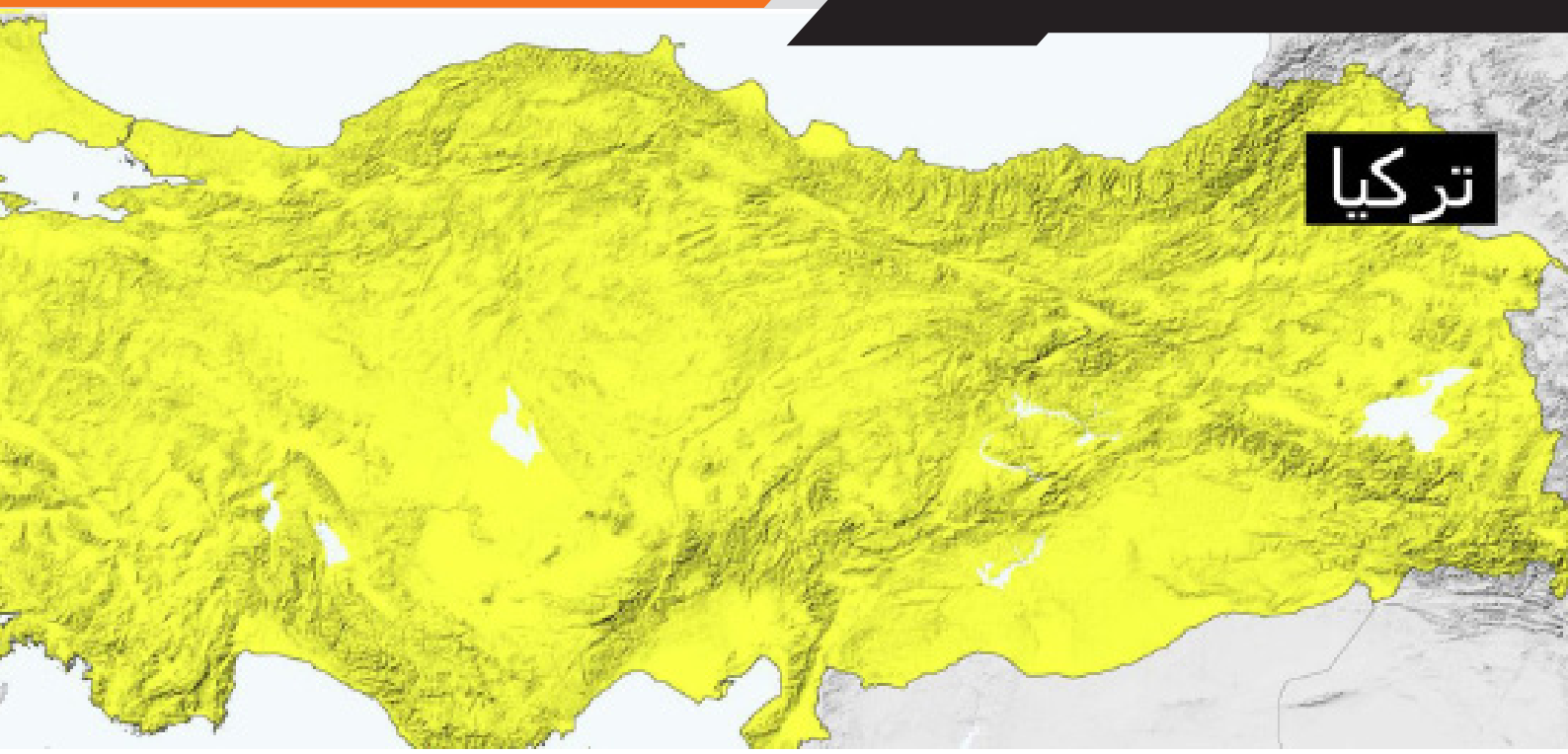

حقوق الانسان في تركيا
في التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية

*تقرير منظمة العفو الدولية للعام ٢٠٢٢

استمرت التحقيقات والمحاكمات وقرارات الإدانة التي طالت المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والسياسيين المعارضين وغيرهم بلا أساس من الصحة. ووضع البرلمان تعديلات شديدة القسوة على قوانين حالية تضمنت مزيدًا من القيود على حرية التعبير على الانترنت. واستخدمت الشرطة القوة غير القانونية لاحتجاز مئات المشاركين في مسيرات الفخر لمجتمع الميم في عدد من المحافظات، واستمر فرض قيود مشددة على حرية التجمع السلمي. ورفض مجلس الدولة إلغاء القرار بالانسحاب من اتفاقية اسطنبول الذي اتُّخذ في عام ٢٠٢١. واستمرت تركيا في استضافة أكبر عدد من اللاجئين في العالم، غير أن عمليات إعادة اللاجئين الأفغان وغيرهم بإجراءات موجزة، وباستخدام العنف أدت إلى وفاة أشخاص، وإصابة آخرين بجروح بالغة، على خلفية تصاعد الخطاب العنصري المعادي للاجئين على ألسنة السياسيين وفي وسائل الإعلام. ووردت مزاعم خطيرة وذات صدقية بشأن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

خلفية

في مارس/آذار، خلصت اللجنة الأوروبية للحقوق الاجتماعية إلى نتيجة مفادها أنه "لا توجد مقاربة شاملة ومنسقة وكافية لمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي" في تركيا. وفي نهاية العام وصل المعدل الرسمي للتضخم إلى ٦٤٫٢٧٪، مما أدى إلى تعميق أزمة ارتفاع تكاليف المعيشة لملايين السكان.

في ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني، أسفر تفجير وقع في اسطنبول عن مقتل ستة أشخاص وجرح أكثر من ٨٠ آخرين. وقد أنحتْ السلطات باللائمة على حزب العمال الكردستاني، ووحدات حماية الشعب المتمركزة في سوريا. وفي ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني، شنت تركيا ضربات جوية في سوريا وشمال العراق، وزعمت أن تلك العملية جاءت ردًا على التفجير.

حرية التعبير

في مايو/أيار، أصبح قرار مجلس الدولة القاضي بتعليق التوجيه بمنع الصحفيين وأفراد الجمهور من تسجيل المظاهرات العامة قرارًا نهائيًا.

في يونيو/حزيران، أُعيد ١٦ صحفيًا في ثلاث وسائل إعلامية، والرئيس المشترك لجمعية الصحفيين في جريدة دجلة فرات، إلى الحجز بانتظار المحاكمة في ديار بكر بتهمة "العضوية في منظمة إرهابية". لم تكن لائحة الاتهام قد صدرت في نهاية العام.

في أغسطس/آب، أعيدت مغنية البوب غولشان إلى السجن بزعم "تحريض الجمهور على الكراهية وإثارة روح العداء" على خلفية فيديو انتشر على وسائل التواصل الاجتماعي، يصور حوارًا مازحًا بينها وبين أحد أعضاء الفرقة في أبريل/نيسان. بعد ثلاثة أيام تم نقلها إلى الإقامة الجبرية التي رُفعت بعد أسبوعين، لكن محاكمتها كانت لا تزال مستمرة في نهاية العام.

في سبتمبر/أيلول ألغت محكمة الاستئناف في أنقرة قرارات الإدانة التي صدرت في عام ٢٠١٩ بحق ١١ عضوًا في مجلس الإدارة الوطني لنقابة الأطباء الأتراك بتهمة الدعاية للإرهاب والتحريض على الكراهية. وفي أكتوبر/تشرين الأول، قدم المدعي العام استئنافًا ضد القرار أمام محكمة التمييز لم يكن قد تم البت فيه بحلول نهاية العام.

في أكتوبر/تشرين الأول، قدم البرلمان تعديلات على عدة قوانين ضمن رزمة أُطلق عليها اسم "قانون الرقابة". وتضمنت الإجراءات إضافة جريمة جنائية جديدة، وهي "نشر معلومات مضللة علنًا"، مما أسهم في زيادة سلطات هيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإرغام شركات وسائل التواصل الاجتماعي على إزالة المحتوى، أو توفير بيانات المستخدم، أو دفع غرامات وتقليص نطاق التردد بشكل حاد؛ وتوسيع نطاق المتطلبات الصارمة المفروضة على شركات وسائل التواصل الاجتماعي، بإضافة مسؤوليات جنائية وإدارية ومالية.١ في ديسمبر/كانون الأول، كان الصحفي سنان أيغول، ومركزه في بيتليس، أول شخص يُعاد إلى الحجز بانتظار المحاكمة على الجريمة الجنائية الجديدة بسبب مشاركته تغريدة تتعلق بمزاعم إساءة معاملة جنسية غير مؤكدة. وأُطلق سراحه بعد ١٢ يومًا، في ٢٢ ديسمبر/كانون الأول.

في محاكمة ذات دوافع سياسية أُجريت، أدانت إحدى المحاكم عمدة اسطنبول أكرم إمام أوغلو في ديسمبر/كانون الأول بتهمة "إهانة موظف عمومي"، وحظرت عليه ممارسة السياسة. وجاءت المحاكمة بعد أن نعتَ أعضاء المجلس الأعلى للانتخابات في تركيا بأنهم "أغبياء" في تعليق له على وسائل الإعلام في عام ٢٠١٩. قرار الحكم قابل للاستئناف.

حرية التجمع

استمرت السلطات في حرمان مجموعة أُطلق عليها اسم أمهات السبت (Saturday Mothers/People) من حق عضواتها في حرية التجمع السلمي في ميدان غلطة سراي، حيث ما برحن يتجمعن هناك بصورة منتظمة للاحتجاج على عمليات الإخفاء القسري في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. وفي يونيو/حزيران، منعت شرطة الشغب الاعتصام السلمي رقم ٩٠٠ للمجموعة، واحتجزت محاميي حقوق الإنسان أوزتورك تورك دوغان، وإرين كسكين، وعدد من أقرباء ضحايا عمليات الإخفاء القسري.٢ وفي أغسطس/آب، منعت الشرطة احتجاجًا نظمته مجموعة أمهات السبت بمناسبة اليوم الدولي لضحايا الإخفاء القسري في مقبرة ألتينشهير واحتجزت ١٤ شخصًا. واستمرت المحاكمات التي لا أساس لها لـ ٤٦ شخصًا بسبب مشاركتهم في تجمع رقم ٧٠٠ في أغسطس/آب ٢٠١٨. وفي سبتمبر/أيلول، منعت الشرطة المجموعة من الإدلاء ببيان للصحافة أمام مبنى محكمة تشاغلايان قبل عقد جلسة الاستماع الخامسة، واحتجزت ١٦ شخصًا، من بينهم ثلاثة محامين.

استمر فرض قيود غير قانونية على مسيرات الفخر لمجتمع الميم. ووثّقت منظمات الدفاع عن حقوق مجتمع الميم حظر ١٠ فعاليات لمسيرة الفخر في شتى أنحاء البلاد، واحتجاز ما يزيد على ٥٣٠ شخصًا خلال موسم مسيرات الفخر، وهو رقم يفوق مجموع عدد المحتجزين منذ حظر مسيرة الفخر في اسطنبول أول مرة في عام ٢٠١٥. وفي ١٠ يونيو/حزيران، منعت الشرطة مسيرة فخر الطلبة في جامعة الشرق الأوسط التقنية في أنقرة، واحتجزت ٣٨ طالبًا، عقب قرار صدر عن مكتب رئاسة الجامعة بـ "الحظر التام" لفعاليات الفخر أُرسل عبر البريد الإلكتروني لجميع الطلبة قبل ثلاثة أيام من موعد المسيرة.٣

في يونيو/حزيران، حظرت السلطات جميع فعاليات أسبوع الفخر في اسطنبول بصورة تعسفية. ففي ٢٦ يونيو/حزيران، فرّقت الشرطة نشطاء مجتمع الميم الذين تجمعوا في شارع الاستقلال تحديًا للحظر، باستخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص البلاستيكي، واحتجزت تعسفيًا ما لا يقل عن ٣٧٠ مشاركًا.

في أكتوبر/تشرين الأول، طلب المدعي العام إدانة أربعة من طلبة جامعة بوغازيتشي الثمانية الذين حوكموا بسبب "إلحاق الأضرار بالممتلكات العامة" أثناء احتجاج نُظم في يناير/كانون الثاني ٢٠٢١، على الرغم من عدم تقديم أدلة على ارتكاب عمل إجرامي؛ ويُعاقَب على هذه الجريمة بالسجن لمدة تصل إلى أربع سنوات. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، وُجهت إلى جميع طلبة جامعة بوغازيتشي السبعون الذين احتُجزوا أثناء مسيرة الفخر التي خرجت في حرم الجامعة في مايو/أيار، تهمة "رفض التفرُّق على الرغم من تحذيرهم".

حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها

بقيت تركيا على "القائمة الرمادية" لمجموعة العمل المالي الحكومية الدولية، في الوقت الذي تَستخدم فيه توصياتها بشأن مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، ستارًا لإخفاء تسهيل مضايقة المنظمات غير الحكومية. كما كثّفت السلطات استخدام مدققي الحسابات المتطفلين على المنظمات غير الحكومية بموجب قانون منع تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

في نهاية العام، لم يكن قد تم البت في الدعوى القانونية المرفوعة في عام ٢٠٢١ لإغلاق ثاني أكبر حزب معارض، وهو حزب الشعوب الديمقراطي، وفرض حظر سياسي لمدة خمس سنوات على ٤٥١ شخصًا من موظفيه التنفيذيين وأعضائه. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن تركيا انتهكت حقوق الرئيسة المشاركة السابقة

للحزب فيغن يوكسيكداغ و١٣ عضوا سابقًا في البرلمان بموجب المادة ١٨، التي تَحدُّ من قدرة الدول على تقييد حقوق الإنسان.

في أبريل/نيسان، بدأت إجراءات إغلاق الحزب في المحكمة الابتدائية رقم ١٣ في محكمة اسطنبول المدنية، بزعم أن المنظمة غير الحكومية المسماة منصة سنوقف قتل النساء (We Will Stop Femicides Platform) شاركت في "أنشطة غير قانونية وغير أخلاقية... تهدم بنية الأُسرة التركية تحت ستار الدفاع عن حقوق المرأة".

بحلول نهاية العام، كانت الدعوى القانونية التي بدأت في مايو/أيار، بهدف إغلاق مركز مجتمع تارلاباشي في اسطنبول بزعم "محاولة التأثير على الميول الجنسية للأطفال من خلال تطبيع جنس الأشخاص المعروفين بأنهم من أفراد مجتمع الميم في المجتمع"، لا تزال جارية. وفي أبريل/نيسان، تم إلغاء قرار منفصل أصدرته المحكمة في فبراير/شباط، ويقضي بوقف أنشطة المركز.

الإفلات من العقاب

في أبريل/نيسان، علَّقت إحدى محاكم اسطنبول محاكمة ٢٦ مواطنًا سعوديًا غيابيًا بتهمة قتل الصحفي جمال خاشقجي في عام ٢٠١٨، وقضت بأنه يمكن إحالة القضية إلى السعودية. وفي وقت لاحق تحسَّنت العلاقات بين البلدين.

واستمرت للسنة الثانية محاكمة ثلاثة من أفراد الشرطة وعضو مزعوم في حزب العمال الكردستاني بتهمة قتل محامي حقوق الإنسان طاهر إلتشي في عام ٢٠١٥.

كما استمرت محاكمة ١٣ شرطيًا اتُّهموا في عام ٢٠٢٠ بالتسبب بوفاة متين لوكومجو أثناء احتجاج نُظم في مدينة هوبا في عام ٢٠١١.

المدافعون عن حقوق الإنسان

واجه الرئيس المشترك لجمعية حقوق الإنسان أوزتورك تورك دوغان ثلاث محاكمات منفصلة خلال العام بتهم "العضوية في منظمة إرهابية"، و"إهانة موظف عمومي" و"الحط من شأن الأمة التركية".٤ ولم يتم البت في دعاوى الاستئناف ضد تبرئته في المحاكمتين الأوليين أمام محكمة الاستئناف الإقليمية في أنقرة. واستمرت المحاكمة الثالثة بحلول نهاية العام.

لم تنفذ المحاكم أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضيتيْ عثمان كافالا وصلاح الدين ديمرتاش، بينما ادعى الرئيس وعدد من كبار أعضاء الحكومة بدون وجه حق بأن مثل تلك القرارات غير ملزمة لتركيا. إن عدم إطلاق سراح عثمان كافالا من السجن بما يتماشى مع الحكم الصادر في عام ٢٠١٩ دفع مجلس أوروبا، في فبراير/شباط، إلى البدء بالإجراءات الخاصة بالمخالفات القانونية ضد تركيا. وهي المرة الثانية التي يتم فيها استخدام هذا الإجراء ضد دولة عضو.

في أبريل/نيسان، قضت محكمة العقوبات المشددة في اسطنبول رقم ١٣ بأن عثمان كافالا، وسبعة أشخاص آخرين مذنبون، في إعادة المحاكمة في قضية متنزه غيزي على الرغم من عدم وجود أي أدلة. وأُدين عثمان كافالا بتهمة "محاولة الإطاحة بالحكومة"، وحُكم عليه بالسجن المؤبد بدون إمكانية الإفراج المشروط. أما الأشخاص المتهمون معه، وهم موجيلا يابيجي، وطيفون كهرمان، وجان أتالاي، وماين أوزيردين، وجديم ماتر، وهاكان ألتيناي، وبيت إكميكتشي، فقد حُكم على كل منهم بالسجن مدة ١٨ سنة بزعم مساعدة عثمان كافالا. لم يكن قد تم البت في دعاوى

الاستئناف ضد قرارات الإدانة بحق جميع المتهمين في محكمة الاستئناف الإقليمية بحلول نهاية العام.

في أبريل/نيسان أيضًا، أيَّدت محكمة اسطنبول الإقليمية قرار الإدانة والحكم الصادرين بحق محامية حقوق الإنسان إرين كسكين بتهمة "العضوية في منظمة إرهابية" في المحاكمة الرئيسية المتعلقة بصحيفة أوزغور غوندم، وهي جريدة كردية أُغلقت في أعقاب الانقلاب الفاشل في عام ٢٠١٦. وفي نهاية العام بلغت مدة الأحكام الصادرة بحق إرين كسكين ٢٦ سنة وتسعة أشهر، إثر المحاكمات المتعلقة بدورها كرئيسة تحرير فخرية لجريدة أوزغور غوندم. ولم يتم البت بدعاوى الاستئناف أمام محكمة التمييز.

في مايو/أيار، قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن احتجاز تانر كيليتش قبل المحاكمة في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ شكَّل انتهاكًا لحقوقه في الحرية والأمن والتعبير. وخلصت إلى القول إن "احتجازه حدث بدون توفر أسباب مقنعة للاشتباه بأنه ارتكب الجرائم المزعومة". وفي نوفمبر/تشرين الثاني، أبطلت محكمة التمييز قرار الإدانة المجحف بحق تانر كيليتش بأنه "عضو في منظمة إرهابية" على أساس "عدم استكمال التحقيق"، كما أبطلت قرارات الإدانة بحق المدافعين عن حقوق الإنسان الثلاثة الآخرين بأنهم "ساعدوا منظمة إرهابية" بسبب "عدم كفاية الأدلة" في محاكمة بويوكادا التي استمرت فترة طويلة.

في سبتمبر/أيلول، وُجهت إلى ٢٣ شخصًا، بينهم ما لا يقل عن ١٥ شخصًا من الأعضاء والموظفين في جمعية مراقبة الهجرة وأعضاء مجلس إدارة الجمعية، تهمة "العضوية في منظمة إرهابية". وزعم الادعاء العام أن التقارير الثلاثة التي نشرتها الجمعية هدفت إلى "الدعاية لمنظمة إرهابية"، وأن الأموال التي تلقتها من مصادر أجنبية متعددة تم تحويلها إلى جماعة مسلحة. وقد عُقدت جلسة الاستماع الأولى في المحاكمة في ١٣ ديسمبر/كانون الأول.

في أكتوبر/تشرين الأول، أُعيدت رئيسة الجمعية الطبية التركية البروفيسورة شبنم كورور فينكانسي إلى السجن بتهمة "الدعاية لمنظمة إرهابية".٥ وكانت قد دعت علنًا إلى إجراء تحقيق مستقل في مزاعم استخدام أسلحة كيميائية في إقليم كردستان العراق ضد حزب العمال الكردستاني. وقد قبلت محكمة العقوبات المشددة في اسطنبول رقم ٢٤ لائحة الاتهام بالتهمة نفسها في ديسمبر/كانون الأول. وعُقدت جلسة الاستماع الأولى لمحاكمتها في ٢٣ ديسمبر/كانون الأول.

التمييز المجحف

حقوق النساء

في مايو/أيار، دخل حيز النفاذ قانون يهدف إلى حماية النساء والعاملات في المجال الطبي من العنف. ويَعتبر القانون أن التعقُّب المستمر للمرأة جريمة منفصلة، ويحدُّ من اجتهاد المحاكم بتخفيف أحكام مرتكبيها، ويزيد أحكام الاحتجاز، مع تشديدها إذا ارتُكبت الجريمة ضد طفل أو طفلة أو زوجة منفصلة أو مطلقة.

وفقًا لإحصاءات رسمية حكومية، أقدم بعض الرجال على قتل ما لا يقل عن ٢٢٥ امرأة بدوافع قتل النساء في الأشهر العشرة الأولى من العام، على الرغم من أن بعض التقارير سجَّل أعدادًا أكبر من ذلك. فعلى سبيل المثال، ذكرت منصة سنوقف قتل النساء أنه تم قتل ٣٩٣ امرأة.

في مارس/آذار، اقتيدت ثلاث نساء قياديات من جمعية روزا لحقوق المرأة في ديار بكر إلى حجز الشرطة، وواجهن محاكمة لا تقوم على أساس بتهمة "العضوية في منظمة إرهابية". وزعم المدَّعون العامون أن أنشطة الجمعية في يوم

المرأة العالمي واليوم الدولي لمناهضة العنف ضد المرأة أُقيمت بموجب تعليمات جماعة مسلحة.

في يوليو/تموز، رفض مجلس الدولة، وهو أعلى محكمة إدارية في تركيا، الطلبات التي قدمتها عشرات المنظمات النسائية، ونقابات المحامين وغيرها لإلغاء القرار الرئاسي لعام ٢٠٢١ بالانسحاب من اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف الأسري (اتفاقية اسطنبول). وقد أيَّد قرار المحكمة انسحاب السلطة التنفيذية الأحادي من المعاهدة بشكل تلقائي. لم يتم البت بدعوى استئناف ضد قرار المجلس برفض الطلبات، بينما ظلت عدة طلبات منفصلة قدمتها منظمات الدفاع عن حقوق المرأة بانتظار النظر فيها بحلول نهاية العام.

حقوق أفراد مجتمع الميم

درَج السياسيون، بمن فيهم موظفون حكوميون، على استخدام خطاب الكراهية وشن حملات التشهير، التي تضخمها وسائل إعلام معينة، ضد مجتمع الميم. وكانت ممارسات التمييز والترهيب والعنف ظاهرة بشكل خاص خلال موسم مسيرات الفخر، عندما حاولت الشرطة فض المسيرات السلمية باستخدام العنف، واحتجزت مشاركين فيها.

في سبتمبر/أيلول، قبلت هيئة مراقبة البث التابعة للدولة أرتوك (RTÜK) بإعلان أُشير فيه إلى أفراد مجتمع الميم باعتبارهم "فيروس"، واتُّهموا بالتسبب "بتدمير الأُسر". وروّج الإعلان لمظاهرة مناهضة لحقوق مجتمع الميم في اسطنبول.

حقوق اللاجئين والمهاجرين

استخدمت السلطات التركية القوة غير القانونية بما في ذلك إطلاق الذخيرة الحية لإعادة آلاف الأفغان، الذين يطلبون الحماية، إلى إيران بإجراءات موجزة.٦ وتضمَّن ذلك الاستخدام غير القانوني للأسلحة النارية ضد الأفغان الذين حاولوا العبور، مما تسبب في بعض الأحيان بوقوع وفيات وإصابات في صفوفهم. وتحت ستار "العودة الطوعية"، تم ترحيل بعض الأشخاص إلى أفغانستان جوًّا بصورة غير قانونية.

في يوليو/تموز، قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية أكاد ضد تركيا بأن الإعادة القسرية لرجل سوري مقيم في تركيا بصورة قانونية من خلال إساءة استخدام نظام "العودة الطوعية" شكَّل انتهاكًا لحظر الإعادة القسرية، والحق في الإنصاف، والحق في الحرية والأمان، وانتهاكًا لحظر المعاملة المهينة بسبب ظروف تسفير مقدِّم الطلب في سياق عملية الإعادة. ووثقت منظمات حقوقية أنه بين فبراير/شباط ويوليو/تموز، اعتقلت السلطات التركية بشكل تعسفي واحتجزت وأعادت، بشكل غير قانوني، مئات اللاجئين السوريين.

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

ذكر شهود عيان أنه في أبريل/نيسان، قامت مجموعة كبيرة من الحراس في سجن مرمرة في اسطنبول (سجن سيليفري سابقًا) بضرب النزلاء، وحضَّت السجناء على قتل أنفسهم. وفي أبريل/نيسان، توفي أحد السجناء، واسمه فرحان يلماز، في المستشفى إثر تعرضه للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي حراس السجن بحسب ما زُعم. كما زُعم أن عشرة سجناء آخرين نُقلوا إلى سجون أخرى في مختلف أنحاء البلاد بعد تعرضهم للضرب على أيدي حراس السجن. وقد أعلن مكتب رئيس النيابة العامة في منطقة سيليفري فتح تحقيق في تلك المزاعم، إلا أن النتائج لم تُعرف بحلول نهاية العام.

التراخي الأميركي في ردع الغزو التركي يقوّض جهود التحالف الدولي

*معهد نيولاينز للدراسات

أدت ما يسمى عملية «المخلب السيف»، وهي آخر عملية عسكرية تركية أعلن عنها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لاستهداف الكرد في شمال شرق سوريا، إلى ارتفاع منسوب القلق من استهداف البنية التحتية الرئيسية ونقاط القيادة في المنطقة وعرقلة الحياة اليومية للمواطنين.

على الرغم من أن أي توغلٍ عسكري تركي لا يبدو وشيكاً، إلا أن القصف المكثف والغارات الجوية التي شنتها القوات التركية في جميع أنحاء المنطقة سلّطت مرة أخرى الضوء على الطبيعة المحفوفة بالمخاطر لمهمة مكافحة تنظيم داعش في شمال شرق سوريا، والذي

يستغل الوضع الأمني غير المستقر لاستعادة نشاطه وتنظيم صفوفه من جديد.

اضطرت قوات سوريا الديمقراطية إلى تعديل برنامجها وخططها بسبب الضربات الجوية التركية والاستعداد لهجومٍ بري محتمل، إذ أوقف مسؤولوها العمليات التي تستهدف تنظيم داعش مؤقتاً، وأعادوا تكليف القوات التي كانت تقوم بدورياتٍ مشتركة وتأمين مرافق لمعتقلي التنظيم والنازحين داخلياً وإجراء عمليات تطهيرٍ لتعزيز الجهود الدفاعية على طول الخط الأمامي مع تركيا.

أثارت هذه التطورات مخاوف من أن يستغل التنظيم ما يحصل لإعادة بناء نفسه في شمال شرق سوريا، في وقتٍ أدى استهداف تركيا للبنية التحتية المدنية، كجزءٍ من العملية التي بدأت في أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني، إلى تعريض جهود الاستقرار والقضاء على الإرهاب للخطر. يطرح هذا الأمر السؤال بشأن استمرار مهمة التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة على المدى الطويل في مواجهة التحديات الأمنية التركية.

> **يستخدم اردوغان الهجوم كورقة انتخابية يلوح بها عند الحاجة**

عدوان تركي محتمل

في وقتٍ تسعى واشنطن إلى العودة إلى اتفاق وقف إطلاق النار لعام ٢٠١٩ الذي رسم خطوط نفوذ جديدة في شمال شرق سوريا، فإنها يجب أن تأخذ في حسبانها أن الاعتداءات التركية على الأراضي في شمال شرق سوريا ستقوّض مهمة القضاء على تنظيم داعش في المستقبل المنظور، خاصةً أن أنقرة أصبحت تشن هجمات على الكرد بشكلٍ روتيني ومتصاعد.

قد لا تؤدي الضربات التركية إلى ضررٍ كبير أو هجومٍ بري كامل، لكنها تعطل مهام سوريا الديمقراطية في محاربة تنظيم داعش، وتؤثر سلبياً على الحياة اليومية للمواطنين.

ثانياً، لا تستطيع قوات سوريا الديمقراطية شن حملات ضد التنظيم و (صد هجمات) تركيا في وقتٍ واحد.

لذلك، يجب على الولايات المتحدة وشركائها في التحالف وضع استراتيجية طوارئ عسكرية وسياسية مستدامة وطويلة الأجل تعمل بشكلٍ استباقي على ردع التصعيد التركي ضد قوات سوريا الديمقراطية.

عملت قوات سوريا الديمقراطية كشريكٍ أساسي للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في شمال شرق سوريا. اعتمدت واشنطن على هذا التحالف مع الكرد لتواصل تركيزها على المنافسة مع الصين وروسيا، إذ طبقت هذا النهج على مهامها في العراق وسوريا على وجه الخصوص.

كما وظفت فرقاً صغيرة من القوات الأميركية والمتعاملين معها لتسهيل عملية التدريب وتبادل المعلومات الاستخباراتية والتنسيق مع القوات الحليفة على الأرض.

مع استمرار الوضع المضطرب، جاهدت الولايات المتحدة لإبقاء العمل على تحقيق أهدافها قصيرة المدى، ما أدى إلى خلافٍ بشأن كيفية تحديد الأولويات، في وقتٍ يسود التوتر المنطقة، لا سيما أن تركيا تنظر إلى قوات سوريا الديمقراطية باعتبارها تهديداً أمنياً أكبر من تنظيم داعش نفسه.

كرست واشنطن جهودها لدمج قوات سوريا الديمقراطية كشريكٍ رئيسي لها، وسعت إلى بناء قدراتها العملياتية بشكلٍ متزايد لتقييد التهديدات على غرار

تنظيم داعش.

وفي إطار الجهود التي تبذلها فرقة العمل المشتركة لتقديم المشورة والمساعدة وتمكين هذه القوات منذ عام ٢٠١٥، أصبحت قوات سوريا الديمقراطية نموذجاً على بناء القوات التي تكافح الإرهاب، وباتت قواتها قادرة على تنفيذ العمليات التقليدية وعمليات مكافحة الإرهاب من تلقاء نفسها وفقاً لتقارير مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم قوات سوريا الديمقراطية ببناء شبكةٍ من قوات الأمن الداخلي والقوات الخاصة وكوادر الاستخبارات التي تحتفظ بأكثر من ٢٤ مركز احتجازٍ وعدة معسكرات للنازحين داخلياً.

مكّنت قيادة قوات سوريا الديمقراطية للتخطيط والاستخبارات والأمن المحيط والقيادة والسيطرة الولايات المتحدة من تقليص ميزانيتها في مجال العمليات التشغيلية في شمال شرق سوريا من ٢٢٠٠ فرد إلى ١٠٠٠ فقط بحلول عام ٢٠١٩، من دون عواقب عودة ظهور تنظيم داعش.

في عام ٢٠٢٢ وحده، شاركت قوات سوريا الديمقراطية في أكثر من ١٠٠ عملية مشتركة مع الولايات المتحدة، ما أسفر عن اعتقال ٢١٥ من عناصر التنظيم ومقتل ٤٦٦.

ومع ذلك، أصبحت قوات سوريا الديمقراطية كقوةٍ شريكة، على المحك، جرّاء الهجمات التركية، ما خلق فراغاً قد يفقد فيه التحالف الزخم ضد تنظيم داعش والجهات الفاعلة الأخرى.

في الأشهر التي سبقت «المخلب السيف»، بدأت سلسلة من الهجمات عبر الحدود وتبادل إطلاق النار غير المباشر (في شمال شرق سوريا)، الأمر الذي أجبرهم على الاختيار بين مواجهة تنظيم داعش وبين الدفاع ضد التوغل التركي المرتقب.

وجهت الهجمات التركية ضرباتها على قيادات قوات سوريا الديمقراطية وكوادر مكافحة الإرهاب، وهم عناصر مدربة بشكلٍ جيد اعتمدت عليهم الولايات المتحدة في مكافحة التنظيم عسكرياً واستخباراتياً.

خلال الهجمات التركية الأخيرة، قتلت تركيا ووكلائها ما يقرب من ٣٠ مقاتلاً من قوات سوريا الديمقراطية في هجماتٍ بين ١٩ و٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني، بما في ذلك ثمانية أعضاء من وحدات الكوماندوز الخاصة وعضوين من وحدات مكافحة الإرهاب، وفقاً للبيانات التي جمعها المحقق ألكسندر ماكيفر.

> **يجب على وزارة الخارجية أن تتبنى نهج المساءلة في الأعمال التصعيدية**

بالإضافة إلى ذلك، قتلت الغارات الجوية التركية القائد في فرقة العمل الخاصة لمكافحة الإرهاب التابعة لقوات سوريا الديمقراطية جيان تولهيلدان. في يوليو/تموز ٢٠٢٢ قتلت غارةٌ تركية بطائرةٍ من دون طيار نائب قائد قوات سوريا الديمقراطية واثنين آخرين، عندما كانت أنقرة تهدد مرةً أخرى بغزوٍ بري وشيك لشمال شرق سوريا.

يقيد القصف التركي المستمر حركة عناصر قوات سوريا الديمقراطية، ما يحد من قدرتهم على التنسيق وتبادل المعلومات الاستخبارية.

في أحدث تقريرٍ ربع سنوي للكونغرس بخصوص عملية «العزم الصلب» للتحالف الدولي، أكد مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع الأميركية أن قدرة قوات سوريا الديمقراطية تم إضعافها من خلال التصعيد مع تركيا. وأعربت وزارة الدفاع عن قلقها إزاء هذه التطورات، محذرةً من أن تنظيم داعش قد يستغل التوقف المؤقت

للعمليات وتقليص وجود التحالف لتعزيز قوته، خاصةً بعد التصعيد التركي الأخير.

في مواجهة العدوان التركي، سعت قوات سوريا الديمقراطية إلى تحقيق التوازن بين حفظ الأمن الداخلي والعمليات ضد التنظيم. في ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني، صادر أفراد من قوات الأمن الداخلي الكردية في دير الزور مجموعةً كبيرة من الأسلحة المضادة للدبابات والبنادق الآلية والذخيرة من خلية تابعة للتنظيم، وفككوها.

وبدلاً من عمليات التطهير التي تقوم بها قوات سوريا الديمقراطية، كان على ضباط الأمن الذين يحرسون مراكز الاحتجاز المؤقتة والمبنية لهذا الغرض منع محاولات هروب عناصر «داعش» من السجن.

وبحسب ما ورد، قتلت غارتان تركيتان بطائرةٍ من دون طيار على مخيم الهول في ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ما يصل إلى ثمانية مقاتلين من قوات سوريا الديمقراطية دربتهم الولايات المتحدة كانوا يحرسون المخيم، الذي يضم ٥٠ ألف شخص، بما في ذلك أفراد عائلات مقاتلي التنظيم. استغل عناصر «داعش» الهجمات التركية وحاولوا الفرار، ما يسلط الضوء على الوضع الأمني الهش، إذ يحاول أعضاء متحالفون مع التنظيم بانتظامٍ الهروب ومهاجمة السكان.

استهداف البنية التحتية

لا تستهدف هجمات تركيا مقاتلي قوات سوريا الديمقراطية فحسب، بل تضرب أيضاً البنية التحتية المدنية الرئيسية في جميع أنحاء شمال شرق سوريا بهدفٍ واضح يتمثّل في إضعاف قدرة الإدارة الذاتية على تقديم الخدمات لسكان المنطقة. قد يكون الهدف التركي على المدى الطويل إخلاء المناطق القريبة من حدودها مع سوريا لإفساح المجال لإعادة توطين مواطنين غير كرد في المستقبل.

منذ بدء العملية قبل شهور، أصابت الضربات التركية عدداً من المواقع المدنية في جميع أنحاء شمال شرق سوريا، بما في ذلك مستشفى ومصنعاً للرخام ومخزن حبوب ومحطتين للطاقة. تتزامن هذه الهجمات مع الجهود التي تبذلها تركيا على المدى الطويل لتقييد تدفق نهر الفرات إلى شمال شرق سوريا، ما يضر بغلات المحاصيل ويؤثر على الماشية ويهدد وصول المياه الصالحة للشرب إلى المدنيين.

في هذا الإطار، يبدو أن نمط الضربات يركّز على وضع حجر الأساس لغزوٍ مستقبلي والضغط على الإدارة الذاتية وإضعاف قدرتها على حكم المنطقة، وهي ديناميكية تؤثر على قدرة قوات سوريا الديمقراطية على العمل كقوة فعالة.

> **يجب تطوير حزمة عقوبات قابلة للتنفيذ في حالة حدوث غزو تركي**

وثّق منتدى المنظمات غير الحكومية في شمال شرق سوريا ما لا يقل عن ١٧ ضرراً لحق بالبنية التحتية المدنية بين ٢٠ و٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني وحده، بما في ذلك الضربات على حقول النفط والغاز ومحطات توليد الطاقة الكهربائية. كما أفادت وكالات إخبارية محلية بضرباتٍ استهدفت عدة محطات وقود في الحسكة في ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني، الأمر الذي أدى إلى إخراجها عن الخدمة. وكان هناك أيضاً هجومٌ في نفس اليوم بالقرب من مركز كهرباء في ديريك/المالكية إلى قطع التيار الكهربائي في المدينة. أدت كل هذه الهجمات على البنية التحتية للطاقة في شمال شرق سوريا إلى تفاقم النقص الحاد في الوقود للمنطقة.

تحقق هذه الهجمات هدفاً إضافياً يتمثل في ردع الاستثمار الاقتصادي المستقبلي في المنطقة، وإضعاف قدرة الإدارة الذاتية على توليد مصادر دخل جديدة وجذب الشركات الخارجية لإعادة بناء البنية التحتية التي دمرتها الحرب. لم يؤد قرار الولايات المتحدة برفع بعض العقوبات الاقتصادية عن شمال شرق البلاد إلى أي مشاريع استثمارية جديدة كبيرة. ويرجع ذلك إلى الضربات الجوية التركية التي تهدد أي عملٍ تجاري. بمرور الوقت، تؤدي هذه الهجمات إلى إضعاف قدرة الإدارة الذاتية على دفع الرواتب وإصلاح البنية التحتية، وإضعاف احتمالات التجنيد، كما تؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة وزيادة خطر عودة تنظيم داعش.

ملء الفراغ

رداً على الضربات التركية، أوقفت قيادة القوات المركزية الأميركية مؤقتاً جميع العمليات المشتركة مع قوات سوريا الديمقراطية من ٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني إلى ٢ ديسمبر/كانون الأول. بعد أيامٍ على إعلان قائد قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي، وقف العمليات ضد تنظيم داعش، أعلن التحالف أن القوات الفرنسية المرتبطة بالمهمة عززت عمليات الدفاع الجوي والحماية وتنسيق القوات البرية مع جهود عملية مكافحة التنظيم.

وبينما واصلت القوات التركية الضربات في المنطقة، أجرت قوات التحالف تدريباتٍ في الجوادية (بلدة جل آغا) وتدريبات على M٧٧٧ (مدفع هاوتزر الأميركي) يومي ٢ و٦ ديسمبر/كانون الأول. وحتى بعد أيامٍ على استئناف العمليات المشتركة بين الولايات المتحدة وقوات سوريا الديمقراطية، سمحت القيادة المركزية الأميركية بشن غارةٍ أحادية الجانب بطائرة هليكوبتر تابعة لقوة دلتا في ١١ ديسمبر/كانون الأول أسفرت عن مقتل اثنين من قادة تنظيم داعش.

بالإضافة إلى ذلك، أشارت معلومات تم الحصول عليها من خدمات تتبع رحلات الطائرات إلى أن القوات الجوية البريطانية بدأت في مناوبة مهام الاستطلاع بين أوكرانيا والحدود العراقية-السورية المشتركة، في إشارة إلى الاهتمام المتساوي بالمنطقتين المذكورتين. تضمنت المهمة طائرة استطلاع استراتيجية من طراز RC-١٣٥W Rivet Joint، والتي ترسل معلومات إلى القادة المحليين والإقليميين حول تحركات مقاتلي التنظيم على النحو الذي تحدده إشارات الأجهزة اللاسلكية والخليوية.

> **"على وزارة الدفاع ثني قوات سوريا الديمقراطية عن أي ردود انتقامية"**

تضاف هذه الاستطلاعات إلى عمليات نشر القوات الجوية الأميركية في المنطقة، بما في ذلك الناقلات الجوية وأصول الاستطلاع على المستويين الاستراتيجي والتكتيكي، إذ يتم تعزيز هذه القوات بحسب الحاجة من القواعد الأميركية القريبة في دول الخليج العربية.

ومع ذلك، فإن هذه التعديلات ليست كافية أو مستدامة للحفاظ على القدرة والقضاء على التنظيم في المنطقة. في وقتٍ استأنفت القوات التدريبات والدوريات المشتركة بعد التوقف لعدة أيام، استمرت الهجمات التركية في تهديد جهود قوات سوريا الديمقراطية في محاربة «داعش» ما يقوض قدرة التحالف على المدى الطويل ويجبر قوات سوريا الديمقراطية على التقارب مع خصوم الولايات المتحدة في المنطقة. مع ضغوط الهجمات التركية وغياب التدخل الأميركي، تبحث قوات سوريا الديمقراطية عن فرص التقارب مع جهاتٍ أخرى.

وفي هذا السياق، قال قائد قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي أثناء لقائه قائد القوات الروسية في سوريا إن «روسيا تقف الآن في موقفٍ محايد بيننا وبين تركيا».

نظراً لأن قوات سوريا الديمقراطية تعول أكثر على روسيا لتجنب التوغلات التركية، قد تضغط موسكو على قوات سوريا الديمقراطية لعقد اتفاقٍ مع نظام الأسد لمنح دمشق السيطرة على الأراضي التي يسيطر عليها الكرد.

ستهدد هذه الخطوة عملية «العزم الصلب»، إذ تعتبر دمشق أن الولايات المتحدة قوة احتلال وستسعى لطردها في أول فرصة. لا تزال فرص الاتفاق بين قوات سوريا الديمقراطية ودمشق ضعيفة، لكن احتمالات حدوثها تتزايد مع كل جولةٍ من التصعيد التركي، إذ تطلب قوات سوريا الديمقراطية أنظمة دفاعٍ جوي من روسيا وتقبل تعزيزاتٍ من دمشق لدعم مواقع دفاعية على طول خطوطها الأمامية. بعبارةٍ أخرى، تجعل كل جولةٍ من التصعيد قوات سوريا الديمقراطية أكثر اعتماداً على المظلة الأمنية الروسية لتأمين أراضيها، ما يؤدي بالكرد لأن يعقدوا تسويةً قسرية مع نظام الأسد من شأنها أن تفرض نهاية مفاجئة لـ«العزم الصلب».

> **تظهر جولة التصعيد الأخيرة الدور المحوري الذي تلعبه الولايات المتحدة**

تسلسل تصعيد ثابت

أصبحت تهديدات أنقرة بالغزو الآن سمةً دائمة للصراع السوري تشكّل تهديداً خطيراً طويل الأمد لـ«العزم الصلب» والتحالف مع قوات سوريا الديمقراطية.

منذ عام ٢٠١٩، سعت تركيا إلى احتلال ما سمته بالمنطقة الآمنة بطول ٣٠ كيلومتراً في شمال سوريا. مارست روسيا والولايات المتحدة ضغوطاً متكررة لتحذير أنقرة من شن هجومٍ كبير لاحتلال أراضٍ جديدة في شمال شرق سوريا. لكن أعقب هذه التحذيرات قصفٌ جوي وضرباتٍ مستمرة.

أشار أردوغان إلى أنه سيشن هجوماً كبيراً جديداً على قوات سوريا الديمقراطية. في خريف ٢٠٢١، ألقى أردوغان باللوم على وحدات حماية الشعب في هجومٍ أسفر عن مقتل ضابطي شرطة أتراك على الحدود مع سوريا، وأشار إلى نيته شن غزوٍ جديد لإنشاء منطقةٍ عازلة بطول ٣٠ كيلومتراً في شمال البلاد.

في نهاية المطاف، أجبرت المعارضة الموحدة من روسيا والولايات المتحدة أردوغان على تعليق خططه حتى مايو/أيار، عندما هدد مرة أخرى بغزوٍ وشيك للأراضي التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية. تم تعليق هذا التهديد مرة أخرى حتى ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني حينما وقع تفجير اسطنبول، إذ ألقت أنقرة باللوم على وحدات حماية الشعب في الهجوم.

دائماً ما يأخذ هذا التصعيد تسلسلاً ثابتاً. يبدأ بالخطابات الهجومية التي تلي تصعيداً مزعوماً من قوات سوريا الديمقراطية. بعد ذلك، تكثّف تركيا ضرباتها الجوية وتستهدف قادة قوات سوريا الديمقراطية والبنية التحتية المدنية الحيوية.

ينتج عن ذلك تصعيدٌ متبادل. اليوم مع تنامي خطر الغزو، تضغط كل من الولايات المتحدة وروسيا على تركيا للتخفيف من حدة التصعيد. ومع توحيد المعارضة التركية ضد أردوغان واقتراب الانتخابات، يستخدم هذا الأخير الهجوم كورقةٍ انتخابية يلوح بها عند الحاجة.

استراتيجية أفضل

حتى في حال عدم حدوث غزوٍ جديد، تؤثر دورة

العنف على قوات سوريا الديمقراطية وتشتت تركيزها عن مواجهة تنظيم داعش وتحدث زعزعة في حكم المنطقة.

وسواءً حافظت أنقرة على وتيرة هجماتها الجوية أو صعّدت بهجومٍ بري أو اختارت وقف التصعيد، يجب على الولايات المتحدة وشركاء التحالف فهم التصعيد التركي المتكرر على أنه تحذير بشأن مدى قابلية استمرار العمليات ضد تنظيم داعش على المدى الطويل. أعطت الحرب في أوكرانيا أهميةً مضاعفة لتركيا كونها عضوٌ في حلف الناتو لا يمكن تجاوزه.

ومع استمرار الولايات المتحدة في الانسحاب من الشرق الأوسط، يجب أن تعطى الأولوية لبناء القدرات للحفاظ على الأمن النسبي في المنطقة. بالنظر إلى احتمالية شن حملاتٍ عسكرية تركية مستقبلية في شمال شرق سوريا، يجب على الولايات المتحدة وشركائها وضع خطط طوارئ لأي هجومٍ تركي محتمل بعد انسحابهم من المنطقة.

أظهرت واشنطن قدرتها على ردع تركيا من ارتكاب اعتداءاتٍ جديدة في سوريا. وستكون عملية «العزم الصلب» أكثر استدامةً إن كان لدى الولايات المتحدة خطة لتجنب التصعيد المستمر الذي أصبح ملازماً لحياة سكان شمال شرق سوريا خلال العام الماضي. قد يتطلب هذا مشاركة متواضعة ولكن مستدامة من جميع أطراف الإدارة الأمريكية.

أولاً، يجب على وزارة الخارجية أن تتبنى نهج المساءلة في الأعمال التصعيدية التي تضر بالمدنيين والبنية التحتية المدنية في شمال شرق سوريا، وتسمية مرتكبي الهجوم بوضوحٍ وفضحهم، بدلاً من إصدار دعواتٍ فضفاضة لوقف التصعيد لا تحدد هوية المهاجم صراحةً.

إن الرد الاستباقي والدقيق على الهجمات الفردية من شأنه أن يجعل تصميم الولايات المتحدة واهتمامها أكثر وضوحاً لجميع الأطراف المعنية.

ثانياً، يجب أن يعمل البيت الأبيض مع الكونغرس لتطوير حزمة عقوباتٍ واضحة وقابلة للتنفيذ في حالة حدوث غزو بري تركي، وأن يوضح بشكلٍ استباقي عواقب التوغل لأنقرة، ما يجعل الأخيرة تفكر في الأضرار التي قد تحصل لها في حال الغزو.

أخيراً، يجب على وزارة الدفاع ثني قوات سوريا الديمقراطية عن أي ردود انتقامية، بما في ذلك الامتناع عن استخدام الهجمات عبر الحدود ضد المدنيين.

تُظهر جولة التصعيد الأخيرة مرةً أخرى الدور المحوري الذي تلعبه الولايات المتحدة كضامنٍ أمني في شمال شرق سوريا لديه القدرة على تهدئة التوترات بين الأتراك والكرد.

> **القليل من الخطوات المعتدلة والاستباقية يقدم استراتيجية واعدة**

ولكن عندما يدرك اللاعبون الآخرون غياب الإصرار الأميركي، فإنهم يخططون لتحقيق أهدافهم من دون حسابات، ما يخلق دورات تصعيدية ومزعزعة للاستقرار.

يجب أن يدرك صانعو السياسة في واشنطن أن القليل من الخطوات المعتدلة والاستباقية التي تشير إلى استمرار اهتمام الولايات المتحدة بهذه المنطقة سيقدم استراتيجية واعدة طويلة الأمد تعمل بشكلٍ استباقي على كبح الدورات التصعيدية الخطيرة.

*شارك في إعداد هذه الورقة البحثية كل من Caroline Rose و Aram Shabanian وCalvin Wilder

*ترجمة:المركز الكردي للدراسات

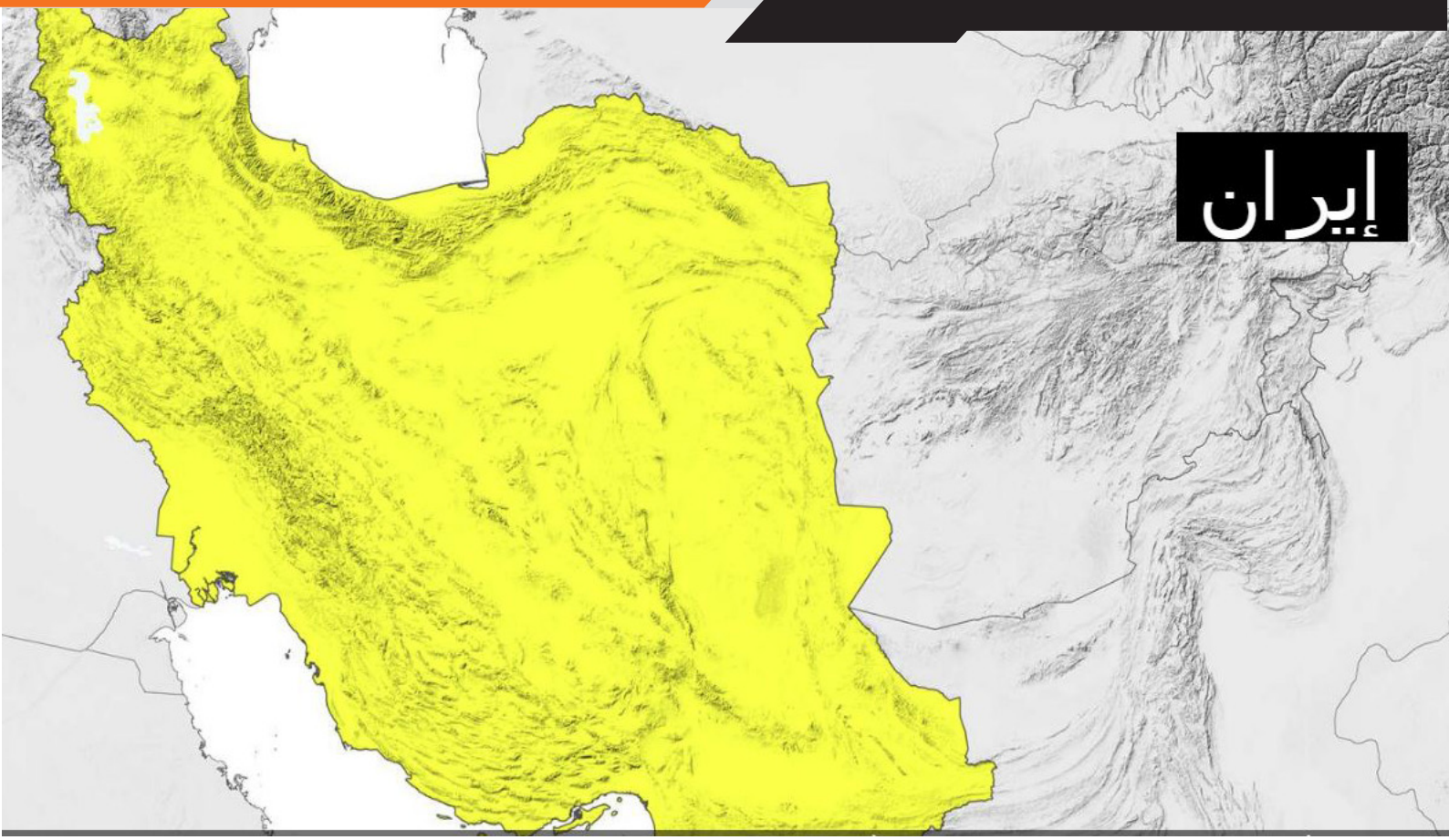

حقوق الانسان في ايران في التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية /2022

*منظمة العفو الدولية

عصفت بإيران انتفاضة شعبية مناهضة لنظام الجمهورية الإسلامية لم تشهد البلاد مثيلاً لها. وأطلقت قوات الأمن الذخيرة الحية، والكُريات المعدنية بشكل غير مشروع لسحق المظاهرات، فقتلت مئات الرجال والنساء والأطفال وأصابت الآلاف. وتعرَّض آلاف الأشخاص للاحتجاز التعسفي و/أو للمقاضاة الجائرة، دونما سبب سوى ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية. وعانت النساء، كما عانى أفراد مجتمع الميم، والأقليات العرقية والدينية من التمييز المجحف والعنف المكثَّفين. وانتشرت على نطاق واسع وبشكل ممنهج حوادث الاختفاء القسري، والتعذيب وغيره من

ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك من خلال الحرمان المتعمد من الرعاية الطبية. وفُرِضت و/أو نُفِّذت عقوبات قاسية ولاإنسانية، من بينها الجلد، وبتر الأطراف، والإعماء. وتزايد استخدام عقوبة الإعدام، واستُؤنف تنفيذ عمليات الإعدام العلنية. وظلت المحاكمات جائرة بشكل منهجي. وساد الإفلات الممنهج من العقاب على الجرائم ضد الإنسانية، السابقة والحالية، المتعلقة بمجازر السجون عام ١٩٨٨ وغيرها من الجرائم المؤثِّمة بموجب القانون الدولي.

خلفية

عصفت بإيران، بدءًا من سبتمبر/أيلول، انتفاضة شعبية لم يسبق لها مثيل، طالب فيها الناس بإنهاء نظام الجمهورية الإسلامية. وكانت الاحتجاجات لا تزال مستمرة في نهاية العام.

وفي مارس/آذار، جدد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ولاية المقرر الخاص المعني بإيران. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، شكَّلت الهيئة نفسها بعثة لتقصي الحقائق للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالانتفاضة.

ومُنع من دخول إيران جميع خبراء الأمم المتحدة، والمراقبين الدوليين المستقلين، باستثناء المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان.

وفي مارس/آذار، وقَّعت إيران اتفاقية ثنائية مع بلجيكا لنقل الأشخاص المحكوم عليهم، ما أثار بواعث قلق بخصوص احتمال استخدامها في منح الإفلات من العقاب لموظفين رسميين إيرانيين قُبض عليهم وأُدينوا في الخارج بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وفي ديسمبر/كانون الأول، علَّقت المحكمة الدستورية البلجيكية تنفيذ هذه الاتفاقية جزئيًا، وكان مقررًا أن تصدر حكمها بشأن إبطالها في أوائل عام ٢٠٢٣.

واستمرت إيران في تقديم الدعم العسكري للقوات الحكومية في النزاع المسلح في سوريا (انظر باب سوريا).

ودعمت إيران غزو الحكومة الروسية لأوكرانيا بتزويدها بطائرات مُسيَّرة من طراز شاهد ١٣٦، استُخدمت في استهداف مرافق البنية الأساسية المدنية وتدميرها.

وفي سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول، هاجم الحرس الثوري جماعات المعارضة الكردية داخل إقليم كردستان العراق، ما أدى إلى وفاة ما يزيد على عشرة أشخاص، من بينهم امرأة حامل.

حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها وحرية التجمع

شدَّدت السلطات مستويات القمع الخانقة أصلاً، فلم تترك أي مجال للمعارضة السلمية.

حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها

فرضت السلطات رقابة على وسائل الإعلام، وشوَّشت على محطات تلفزيونية فضائية. واعتبارًا من سبتمبر/أيلول، أضافت السلطات تطبيقات إنستغرام وواتساب لقائمة تطبيقات الهاتف المحمول، ومنصات التواصل الاجتماعي التي تحجبها و/أو تحجب جزءًا من محتواها، وتضم فيسبوك، وسيغنال، وتلغرام، وتويتر، ويوتيوب.

وأوقفت السلطات أو عطَّلت الإنترنت وشبكات الهاتف المحمول بشكل متكرر خلال الاحتجاجات لقمع التعبئة وإخفاء نطاق الانتهاكات على أيدي قوات الأمن.

وظل مشروع قانون حماية مستخدمي الإنترنت، الذي من شأنه أن يزيد من تقويض الحريات على الإنترنت وامكانية الاتصال بالشبكة العالمية، معلقًا. وفي سبتمبر/أيلول، صدرت مذكرة تنفيذية تشدِّد التضييق على الوصول إلى المحتوى على شبكة الإنترنت.

وحظرت السلطات جميع الأحزاب السياسية المستقلة، ومنظمات المجتمع المدني، والنقابات المستقلة، وأخضعت العمال المضربين لإجراءات انتقامية.

حرية التجمع

اعتمدت السلطات بصورة منهجية ردًا يتسم بطابع عسكري على الاحتجاجات على المستويين المحلي والوطني.

في مايو/أيار، استخدمت قوات الأمن في محافظة خوزستان ومحافظة تشهار محال وبختياري الذخيرة الحية، وطلقات الخرطوش، والغاز المسيل للدموع، ومدافع المياه، بشكل غير مشروع لسحق مظاهرات كانت سلمية في أغلبها خرجت احتجاجًا على الارتفاع الشديد في أسعار المواد الغذائية وانهيار مبنى في عبادان بمحافظة خوزستان أدى إلى وقوع وفيات. وقُتل ما لا يقل عن أربعة أشخاص. وأُصيب عشرات، من بينهم أطفال، بجروح ناجمة عن الخرطوش، الذي ينتهك استخدامه حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.١

وأشعلت وفاة مهسا (جينا) أميني في الحجز على أيدي شرطة "الآداب" الإيرانية، في ١٦ سبتمبر/أيلول، شرارة انتفاضة عمَّت أنحاء البلاد، واستمرت بقية العام. واستخدمت السلطات بشكل غير مشروع، وعلى نحو مكثف، الذخيرة الحية، والكريات المعدنية، والغاز المسيل للدموع، وعرّضت المحتجين للضرب المبرح. وسجَّلت منظمة العفو الدولية أسماء مئات المحتجين والمارة الذين قُتلوا بشكل غير مشروع على أيدي قوات الأمن، ومن بينهم عشرات الأطفال.٢ وأُصِيبَ المئات بالعمى أو بجروح خطيرة أخرى في العينين بسبب إطلاق قوات الأمن كريات معدنية. وأُصيب آلاف آخرون بجروح، ولكن كثيرين أحجموا عن طلب الرعاية الطبية خوفًا من القبض عليهم.

وكان ما يزيد على نصف من قُتلوا ينتمون إلى الأقلية البلوشية التي تتعرّض للقمع في محافظة سيستان وبلوشستان والأقلية الكردية التي تتعرّض للقمع في محافظات كردستان، وكرمنشاه، وأذربيجان الغربية.

وتعرَّض طلاب الجامعات والمدارس، الذين تظاهروا سلميًا، للفصل من جامعاتهم ومدارسهم، وللمداهمات العنيفة، والضرب، وغير ذلك من أشكال المعاملة السيئة.

الاحتجاز التعسفي والمحاكمات الجائرة

على مدار العام، تعرَّض آلاف الأشخاص للاحتجاز التعسفي و/أو للمقاضاة الجائرة بسبب ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية؛ وظل كثيرون منهم مسجونين ظلمًا.

ووفقًا لتصريح رسمي مُسجل صوتيًا ومُسرَّب، احتُجز عدد يتراوح ما بين ١٥,٠٠٠ و١٦,٠٠٠ شخص خلال الأسابيع الأولى للانتفاضة. واستمرت السلطات في تنفيذ اعتقالات جماعية بشكل تعسفي حتى نهاية العام، وأخضعت كثيرين لمقاضاة ومحاكمات جائرة.

وأُعدم شابان تعسفيًا في ما يتعلق بالانتفاضة التي عَمَّت أنحاء البلاد، وذلك إثر محاكمات صورية، وبدون إخطار مسبق لأسرتيهما، بينما كان عشرات آخرون محكومًا عليهم بالإعدام أو لا يزالون رهن المحاكمة بتهم فضفاضة جدًا يُعاقب عليها بالإعدام مثل "محاربة الله" و"الإفساد في الأرض".

وشدَّدت السلطات قمع المجتمع المدني، فأخضعت مئات الأشخاص، من المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والصحفيين والمعارضين السياسيين والنشطاء ودعاة الحفاظ على البيئة والكُتَّاب والفنانين والموسيقيين وطلاب الجامعات والمدارس، للاحتجاز التعسفي و/أو المقاضاة الجائرة.

وواجه مئات العاملين، ومن بينهم معلمون، الاحتجاز التعسفي لمشاركتهم في إضرابات و/أو في مسيرات بمناسبة

اليوم العالمي للعمال، و/أو لإثارتهم بواعث قلق بخصوص حقوق العمال.

واستمرت ممارسة احتجاز أشخاص من الأجانب ومزدوجي الجنسية على نحو تعسفي لاستخدامهم كورقة ضغط، ما شكّل في بعض الحالات، جريمة احتجاز رهائن.٣

ودخل احتجاز المعارضين مهدي كروبي، ومير حسين موسوي، وزهراء رهنورد رهن الإقامة الجبرية التعسفية عامه الثاني عشر.

وكانت السلطة القضائية تفتقر إلى الاستقلال، وتشرف على جهاز قمعي حافل بالانتهاكات المنهجية للإجراءات الواجبة، بما في ذلك الحرمان من الاتصال بمحامين في مرحلة التحقيق، والاختفاء القسري، والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، وقبول "الاعترافات" المشوبة بالتعذيب كأدلة، والمحاكمات الصورية والسرية ذات الإجراءات الموجزة، التي لا تشبه أبدًا الإجراءات القضائية، وتسفر عن أحكام بالسجن والجلد فضلاً عن الإعدام.

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

استمرَّ تفشي التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على نطاق واسع وبصورة منهجية، بما في ذلك الحبس الانفرادي لفترات مطولة والحرمان المتعمد من الرعاية الطبية. وأُذيعت في قنوات التلفزيون الحكومية "اعترافات" قسرية انتُزعت تحت وطأة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

واحتجزت سلطات السجون والنيابة، التي تعمل تحت إشراف السلطة القضائية، سجناء في ظروف قاسية ولاإنسانية تتسم بالاكتظاظ، وسوء خدمات الصرف الصحي، وعدم كفاية الغذاء والماء، ونقص الأَسِرَة، وسوء التهوية، وتفشي الحشرات.

وتُوفي عشرات الأشخاص في الحجز في ظروف مريبة توافرت بشأنها أنباء موثوقة حول التعرض للتعذيب البدني و/أو الحرمان من الرعاية الطبية. ولم يتم إجراء تحقيقات تتماشى مع المعايير الدولية.

وأبقى قانون العقوبات على عقوبات تنتهك حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك الجلد، والإعماء، وبتر الأطراف، والصلب، والرجم.

وخلال الفترة ما بين مايو/أيار وسبتمبر/أيلول، بترت السلطات أصابع ما لا يقل عن خمسة رجال أُدينوا بالسرقة، أربعة منهم في سجن إيفين بمحافظة طهران، وواحد في سجن رجائي شهر بمحافظة ألبرز.٤

وفي أكتوبر/تشرين الأول، أُحيلَت قضايا رجلين وامرأة إلى مكتب تنفيذ الأحكام في طهران لتنفيذ أحكام الإعماء الصادرة بحقهم بموجب مبدأ القصاص. ولم تظهر أي معلومات علنية بخصوص تنفيذ العقوبة بحلول نهاية العام.

وأصدرت المحاكم ما لا يقل عن ١٧٨ حكمًا بالجلد، وفقًا لما ذكره مركز عبد الرحمن برومند.

التمييز المجحف

الأقليات العرقية

واجه أبناء الأقليات العرقية مثل عرب الأهواز، والأتراك الأذربيجانيين، والبلوشيين، والأكراد، والتركمان التمييز المُجحف على نطاق واسع، ما حد من سبل حصولهم على التعليم، والعمل والحصول على الإسكان الملائم، وتولي المناصب السياسية. وأدى تدني الاستثمار المستمر في مناطق الأقليات إلى تفاقم الفقر والتهميش.

وظلت الفارسية هي اللغة الوحيدة للتعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية، برغم الدعوات المتكررة للتنوع اللغوي.

وقتلت قوات الأمن بشكل غير مشروع عشرات الأكراد العُزَّل الذين ينقلون البضائع عبر الحدود بين المناطق التي تسكنها الأقلية الكردية في إيران وإقليم كردستان العراق (ويُطلق عليهم اسم "كولبر") وناقلي الوقود البلوشيين (ويُطلق عليهم اسم "سوختبر") في محافظة سيستان وبلوشستان. ولم تحقق السلطات في حوادث القتل، ولم تحاسب المسؤولين عنها.

الأقليات الدينية

عانت الأقليات الدينية مثل البهائيين، والمسيحيين، وجماعة دراويش غنابادي، واليهود، واليارسان، والمسلمين السنَّة من التمييز المجحف في القانون والممارسة. وشمل التمييز مجالات شتى من بينها التعليم والتوظيف وتبني الأطفال وتولي المناصب السياسية ودور العبادة. واحتُجز المئات تعسفيًا، وتمت مقاضاتهم على نحو جائر، وتعرضوا للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، و/أو تعرضوا لأشكال أخرى من المضايقات بسبب اعتناقهم أو ممارستهم لعقائدهم. ويتعرض الأشخاص الذين وُلدوا لآباء تصنفهم السلطات على أنهم مسلمون لخطر الاحتجاز التعسفي أو التعذيب أو عقوبة الإعدام بتهمة "الردَّة"، إذا اعتنقوا دينًا آخر أو معتقدات إلحادية.

وتعرض أفراد الأقلية البهائية لانتهاكات منهجية واسعة النطاق بسبب ممارسة شعائر ديانتهم، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، والاستجواب، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والاختفاء القسري. وأغلقت السلطات قسرًا شركات ومتاجر للبهائيين، وصادرت عشرات من عقاراتهم، وهدمت منازلهم ومقابرهم، كما حرمت البهائيين من التعليم العالي. وفي يونيو/حزيران، أيَّدت محكمة استئناف حكمًا يجيز مصادرة ١٨ عقارًا للبهائيين في محافظة سمنان. وفي أغسطس/آب، هدمت السلطات ستة منازل للبهائيين بالجرافات، وصادرت ما يزيد على ٢٠ هكتارًا من الأرض في قرية بمحافظة مازندران، ما تسبب بفقدان الأشخاص سُبل رزقهم.٥

وداهمت السلطات كنائس داخل منازل، وأخضعت معتنقي المسيحية للاعتقال التعسفي، ومصادرة الممتلكات الشخصية، والمقاضاة بتهم تتعلق بالأمن القومي، وعقوبات مثل السجن، والغرامات، و"النفي" إلى مناطق أخرى داخل البلاد.

وظلَّ عدة سجناء من جماعة دراويش غنابادي مسجونين ظلمًا.

أفراد مجتمع الميم

عانى افراد مجتمع الميم من التمييز المجحف والعنف بشكل منهجي. واستمر تجريم العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي بفرض عقوبات تتراوح بين الجلد والإعدام. وظلت "وسائل العلاج التحويلي" التي أقرتها الدولة، وترقى إلى مستوى التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، سائدة، بما في ذلك للأطفال. وكان العلاج الهرموني والإجراءات الجراحية، بما في ذلك التعقيم، إجراءات إلزامية لتغيير النوع الاجتماعي قانونيًا. وكان الأفراد غير المطابقين للتصنيف العُرفي للنوع الاجتماعي عرضةً لخطر التجريم والحرمان من سبل الحصول على التعليم والتوظيف.

وفي أغسطس/آب، حكمت محكمة ثورية في أرومية بمحافظة أذربيجان الغربية على المدافعة عن حقوق أفراد مجتمع الميم زهرا صديقي همداني، المعروفة باسم سارة، وامرأة أخرى، هي إلهام جوبدار، بالإعدام بتهمة "الإفساد في الأرض" بسبب ميولهما الجنسية الفعلية أو المفترضة، و/أو هويتهما القائمة على النوع الاجتماعي، وأنشطتهما على وسائل التواصل الاجتماعي دعمًا لمجتمع الميم.٦ وألغت المحكمة العليا الإدانة والحكم، في ديسمبر/كانون الأول، وأحالت القضية لإعادة المحاكمة.

النساء والفتيات

استمرت السلطات في معاملة النساء كمواطنات من الدرجة الثانية في ما يتعلق بأمور شتى، من بينها الزواج، والطلاق، وحضانة الأطفال، والتوظيف، والميراث، والمناصب السياسية.

وظلت السن القانونية لزواج الفتيات ١٣ عامًا، ويمكن للآباء الحصول على إذن قضائي لتزويج بناتهم في سن أصغر.

وكانت النساء والفتيات في صدارة الانتفاضة الشعبية، فتحدين عقودًا من التمييز المجحف والعنف القائمين على أساس النوع الاجتماعي، ورفضن القوانين المهينة والمنطوية على تمييز التي تلزمهن بارتداء الحجاب وتؤدي إلى تعرضهن يوميًا للمضايقات والعنف على أيدي جهات رسمية وغير رسمية، بالإضافة إلى تعرضهن للاحتجاز التعسفي، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والحرمان من سبل الحصول على التعليم والتوظيف وارتياد الأماكن العامة.

وشهد منتصف عام ٢٠٢٢ تطبيقًا أشد صرامة لهذه القوانين بلغ ذروته بوفاة مهسا (جينا) أميني في الحجز في سبتمبر/أيلول، بعد أيام من قيام شرطة "الآداب" الإيرانية بالقبض عليها بعنف، وسط أنباء موثوقة عن تعرضها للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

وتقاعست السلطات عن توفير الرعاية الصحية الكافية الخاصة بالنوع الاجتماعي للسجينات.

واستمر تعثر مشروع قانون "حفظ كرامة المرأة وحمايتها من العنف" الذي قُدم إلى البرلمان قبل أكثر من عقد من الزمن. وتقاعس النواب عن النظر في مشروع القانون لتعريف العنف الأُسري على أنه جريمة مستقلة بذاتها، وتجريم الاغتصاب في إطار الزواج، وزواج الأطفال، وضمان أن يواجه الرجال الذين يقتلون زوجاتهم أو بناتهم عقوبات متناسبة.

حقوق اللاجئين والمهاجرين

أطلقت قوات الأمن الذخيرة الحية بشكل غير مشروع على رجال ونساء وأطفال أفغان كانوا يحاولون عبور الحدود الأفغانية الإيرانية، مما أدى إلى مقتل أشخاص بشكل غير مشروع. واحتُجز الأفغان الذين تمكنوا من دخول إيران تعسفيًا وتعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة قبل أن يتمّ إعادتهم قسرًا وبشكل غير مشروع.

عقوبة الإعدام

زادت عمليات الإعدام مقارنة بالعام السابق، واستؤنف تنفيذ عمليات الإعدام العلنية بعد توقف دام عامين.

واستخدمت السلطات عقوبة الإعدام كأداة للقمع السياسي للمحتجين والمعارضين وأفراد الأقليات العرقية.

وكان عدد أفراد الأقلية البلوشية التي تتعرّض للقمع بين من أُعدِمُوا غير متناسب.

وفُرِضَت عقوبة الإعدام بعد محاكمات فادحة الجور، بما في ذلك على جرائم لا تفي بمعيار "الجرائم الأشد خطورة"، مثل تهريب المخدرات والفساد المالي والتخريب، وعلى أفعال يحميها القانون الدولي لحقوق الإنسان، مثل الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير.

وأُعدم عدة أشخاص عقابًا على جرائم ارتُكبت عندما كانوا أطفالاً. وظل عشرات آخرون كانوا دون سن ١٨ عامًا وقت وقوع الجريمة ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم.

الإفلات من العقاب

لم يخضع أي مسؤول عام للتحقيق أو المحاسبة على عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، وغيرها من أعمال القتل غير المشروع، والتعذيب، والاختفاء القسري وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت في عام ٢٠٢٢ أو الأعوام السابقة.

وأخفت السلطات العدد الحقيقي للقتلى الذين سقطوا على أيدي قوات الأمن خلال الاحتجاجات من خلال إلقاء مسؤولية الوفيات على "مثيري الشغب" أو الادعاء، في بعض الحالات، ومن بينها حالات قتل الأطفال، أن الوفيات نتيجة الانتحار أو نتيجة حوادث. ورفضت السلطات شكاوى أسر الضحايا، وهددتهم بالقتل أو الإيذاء لهم أو لأبنائهم إذا تحدثوا علنًا.

ولم يتم إجراء أي تحقيق مستقل في وفاة مهسا (جينا) أميني في الحجز. ونفت السلطات مسؤوليتها، وأخفت أدلة حيوية، وهددت أسرتها وغيرها ممن يختلفون مع الرواية الرسمية ويدعون للحقيقة والعدالة.٧

وتعرَّض أقارب القتلى، الذين يسعون لمعرفة الحقيقة وتحقيق العدالة، والشهود على احتجاجات نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩ الذين أدلوا بإفاداتهم أمام "محكمة الشعب الدولية" في لندن بالمملكة المتحدة بشأن فظائع إيران، للاحتجاز التعسفي وغيره من أشكال المضايقة.٨

ولم يتم إجراء أي تحقيقات مستقلة بشأن استخدام القوة بشكل غير مشروع ضد السجناء في سجن إيفين، في أكتوبر/تشرين الأول، أو بشأن الظروف المحيطة بوفاة ثمانية سجناء على الأقل.٩

واستمرت السلطات في إخفاء الحقيقة في ما يتعلق بالهجوم الصاروخي الذي أسقط طائرة الخطوط الجوية الدولية الأوكرانية في الرحلة ٧٥٢ في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠، وأودى بحياة ١٧٦ شخصًا. وفي أغسطس/آب، أعلنت السلطة القضائية أن قضية ١٠ من صغار المسؤولين، الذين حُوكموا أمام محكمة عسكرية لمشاركتهم في الهجوم الصاروخي، قد أُعيدت إلى النيابة بسبب "عيوب شابت التحقيق".

وظل الإفلات من العقاب سائدًا في ما يتعلق بالجرائم ضد الإنسانية المستمرة المرتبطة بعمليات الإعدام الجماعي خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري التي وقعت في عام ١٩٨٨، مع تولِّي كثير من المشاركين فيها مناصب عليا، ومن بينهم الرئيس. وأُقيمت أسوار خرسانية عالية حول قبور خاوران الجماعية، حيث يُعتقد أن رفات عدة مئات من الضحايا قد دُفنت، وهو ما يثير بواعث قلق بخصوص أمن الموقع.١٠ وفي يوليو/تموز، حكمت محكمة سويدية بالسجن مدى الحياة على المسؤول الإيراني السابق حميد نوري على خلفية جرائم تتعلق بمجازر السجون التي وقعت في عام ١٩٨٨، وذلك إثر محاكمة تاريخية بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية.

التقاعس عن منع التغير المناخي والتدهور البيئي

انتقد خبراء البيئة تقاعس السلطات عن التصدي للأزمة البيئية في إيران، والتي كان من أبرز تجلياتها زوال البحيرات، والأنهار، والأراضي الرطبة؛ وإزالة الغابات؛ وتلوث الهواء؛ وتلوث الماء بسبب صرف مياه الصرف الصحي في موارد الماء الحضرية؛ وانخساف الأرض.

وفي يوليو/تموز، كانت إيران واحدة من بين ثماني دول فقط امتنعت عن التصويت على قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة، اعتُمد بتأييد ١٦١ دولة، يعتبر إتاحة بيئة نظيفة وصحية ومستدامة حقًا عالميًا من حقوق الإنسان.

أنياس كالامار،الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية:

خواطر وتأملات الأمينة العامة حول حالة حقوق الإنسان

على مدى أكثر من عشر سنوات، ظلَّت منظمات حقوق الإنسان تُحذِّر من استمرار التدهور المتواصل في احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. فما هو موقع العام ٢٠٢٢ من هذا التدهور؟ هل كان عامًا كارثياً آخر لحقوق الإنسان؟ وهل وصل انهيار المعايير الدولية إلى حضيض جديد؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما الذي يتعيَّن على المجتمع الدولي فعله حيال ذلك الوضع؟

في فبراير/شباط ٢٠٢٢، أقدمت روسيا على غزو أوكرانيا، وأطلقت العنان لقواتها العسكرية لكي تُلحق دمارًا بشعب وبلد كانا يعيشان في سلام. وفي غضون شهور، كانت مرافق للبنية التحتية المدنية قد دُمرت، وقُتل آلاف الأشخاص، وأُصيب كثيرون آخرون. وأدت الخطوة الروسية إلى تسريع أزمة عالمية في الطاقة،

وساعدت على إضعاف أنظمة إنتاج وتوزيع الغذاء، مما أسفر عن أزمة غذاء عالمية لا تزال تؤثّر بشكل غير متناسب على البلدان الفقيرة وعلى الأفراد المصنّفين بالانتماء إلى عرق معين.

وبعد أقل من أسبوع من الغزو الروسي، أعلن المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية عن إجراء تحقيق بشأن جرائم الحرب التي ارتُكبت في أوكرانيا. وفي ٢ مارس/آذار ٢٠٢٢، صوَّتت الغالبية العظمى من الدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح إدانة الغزو الروسي باعتباره عملاً عدوانيًا. وفي الوقت نفسه، بادرت الدول الأوروبية، التي طالما رفضت قبول لاجئين، بفتح أبوابها أمام الأوكرانيين الباحثين عن الأمان.

وعلى مدار عام ٢٠٢٢، كانت الدعوات الدولية من أجل تحقيق العدالة، ودعم التحقيقات بشأن جرائم الحرب مدوية. وفيما قد يُعد مسايرة لهذه الموجة، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قراراً في الجمعية العامة لمواجهة سلطة استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهي مصدر أساسي من مصادر الضعف المنهجي لهذا المجلس.

فهل يمكن أن يكون العدوان الروسي ضد أوكرانيا أيضًا بمثابة صيحة تنبيه أوسع نطاقًا؟ وهل يمكن أن يساعد في توحيد العالم حول حقوق الإنسان والقيم العالمية؟

مزيد من النزاعات، ومزيد من الضحايا

احتدمت الحرب في إثيوبيا خلال عام ٢٠٢٢، وأودت بحياة مئات الآلاف من الأشخاص حسب بعض التقديرات، مما جعلها واحدة من أكثر النزاعات دموية في ذاكرة التاريخ الحديث. إلا إن جانبًا كبيرًا من هذه الفظائع كان مخفيًا عن الأنظار، حيث توارت في غمار حملة التطهير العِرقي غير المرئية إلى حد كبير ضد أبناء التيغراي في منطقة غرب تيغراي.

وكان العام ٢٠٢٢ هو الأكثر دموية منذ عقد من الزمان بالنسبة للفلسطينيين في الضفة الغربية، حيث قُتل ما لا يقل عن ١٥١ شخصًا، بينهم عشرات الأطفال، على أيدي القوات الإسرائيلية، وقُتل معظمهم في سياق المداهمات العسكرية وعمليات الاعتقال التي زادت وتيرتها. وقام الجيش في ميانمار بشكل ممنهج بمعاقبة المدنيين من جماعتي كارين وكاريني العرقيتين في البلاد، مما أسفر عن وفاة مئات الأشخاص وتشريد ما لا يقل عن ١٥٠ ألف شخص. وعانى الناس في فنزويلا ومالي وهايتي واليمن، وفي أماكن أخرى كثيرة أيضًا، جراء نزاعات مسلحة أو عمليات عنف منهجي وما يصاحبها من انتهاكات لحقوق الإنسان.

مزيد من الكوارث المناخية، ومزيد من النفط، وعلاجات أقلّ

في غضون عام ٢٠٢٢، ظهرت بجلاء العواقب المدمرة لأزمة المناخ المستمرة دون أن يُسيطر عليها. فقد أدت الفيضانات وحالات الجفاف وموجات الحر والحرائق إلى وقوع وفيات، وإلى فقدان منازل وسُبل كسب الرزق، وإلى تزايد انعدام الأمن الغذائي.

وبالرغم من هذه الكوارث، فقد تقاعس قادة العالم، عندما التقوا في مؤتمر المناخ (كوب ٢٧) في

مصر، عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لإبقاء ارتفاع درجات الحرارة العالمية دون مستوى ١٫٥ درجة مئوية. كما رفضت الدول معالجة السبب الأول للاحترار العالمي، وهو إنتاج واستخدام الوقود الأحفوري.

وكان التعاون الدولي لوقف ذلك الارتفاع في درجة الحرارة يتسم بعدم الفاعلية، ولم تفلح المفاوضات في ضمان الالتزامات الجوهرية بالتخلص التدريجي من جميع أنواع الوقود الأحفوري. ومع ذلك، فقد حدث إنجاز فيما يتعلق بتمويل البلدان التي تضررت بصورة أكبر من جراء الكوارث المناخية، وتمثل في إنشاء صندوق الخسائر والأضرار، الذي يُعد بارقة أمل للبلدان الأكثر تضرّرًا من أزمة المناخ. إلا إن هذا الصندوق ما زال بعيدًا عن بدء العمل، كما لم يُسلّم بعد مبلغ التمويل السنوي للأمور المتعلقة بالمناخ، وقدره ١٠٠ مليار دولار، الذي وعدت الدول الغنية بمنحه للدول النامية منذ عام ٢٠٠٩.

وفي الوقت نفسه، حققت أكبر ست شركات غربية للنفط رقمًا قياسيًا للأرباح قبل خصم الضرائب خلال عام ٢٠٢٢، بلغت أكثر من ٢٠٠ مليار دولار أمريكي. وليس هذا التراكم الاستثنائي مجرد نتاج للعدوان الروسي ضد أوكرانيا، الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الطاقة. فهو يعكس التجاهل الذي يبديه أصحاب صناعة الوقود الأحفوري عن علم للأضرار التي تُلحقها أعمالهم بالمناخ في العالم وبالبيئة، وكذلك النهج المتعنّت الذي يتبنونه إزاء قضية التعويض عن تلك الأضرار وإجراءات معالجتها.

معايير مزدوجة

أدى وباء كوفيد-١٩، ثم الحرب في أوكرانيا حاليًا، إلى تفاقم المعايير المزدوجة. فقد لجأت دول غنية إلى تخزين كميات من لقاحات كوفيد-١٩، وإضعاف نظم إعادة التوزيع المتعددة الأطراف، فساهمت في تعميق عدم المساواة. وفي عام ٢٠٢٢، لم تظهر أدلة تُذكر على حدوث تغيّر في هذا النهج. فتقاعست الدول الغنية عن اتخاذ إجراءات لتخفيف أعباء الديون الطاحنة عن كاهل البلدان النامية.

ويُعد العدوان الروسي ضد أوكرانيا أيضًا حربًا ضد القيم العالمية والنظام المتعدد الأطراف المُعد لتعزيزها. ولا يجوز أن يلجأ العالم الغربي، من أجل الانتصار في تلك الحرب، إلى التغاضي فعليًا عن أشكال مماثلة من العدوان في بلدان أخرى لمجرد أن مصالحه معرضة للخطر. والواقع أن المعايير المزدوجة للغرب تتجسد في صمته المطبق عن انتهاكات حقوق الإنسان في السعودية ومصر، وفي رد فعله الذي يتسم بعدم الاتساق إزاء الآثار الجسيمة التي تخلفها نزاعات أخرى على حقوق الإنسان، وبعضها يرقى إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية، وكذلك في استجابته غير المتسقة في ما يخص حماية اللاجئين الفارين من تلك النزاعات.

وفي إسرائيل والأراضي المحتلة، شهد عام ٢٠٢٢ ترسيخ نظام الفصل العنصري. فقد طبَّقت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إجراءات بإجبار مزيد من الفلسطينيين على مغادرة منازلهم، وتوسيع المستوطنات غير القانونية، وإضفاء الشرعية على المستوطنات والبؤر الاستيطانية القائمة في شتى أنحاء الضفة الغربية المحتلة. وبدلاً من المطالبة بإنهاء ذلك النظام القمعي، اختارت كثير من الحكومات الغربية أن تشن هجومًا على من ينددّون بنظام الفصل العنصري في إسرائيل. وفتحت دول الاتحاد الأوروبي أبوابها للاجئين الأوكرانيين الفارين من العدوان الروسي، ولكن هذه الأبواب ظلت مغلقة في وجه الفارين من الحرب

والقمع في أفغانستان وسوريا. وخلال الفترة من سبتمبر/أيلول ٢٠٢١ إلى مايو/أيار ٢٠٢٢، طردت الولايات المتحدة ما يزيد عن ٢٥ ألف شخص من أبناء هايتي، واعتقلت كثيرين آخرين، وعرضتهم للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وهي ممارسات راسخة في النزعة العنصرية المناهضة لذوي البشرة السوداء.

وقد أكدت هذه الأمثلة لباقي بلدان العالم أن دعم الغرب لحقوق الإنسان يتسم بالانتقائية وتغليب المصالح الذاتية، كما قوّضت الدعم العالمي لأوكرانيا. لكن القوى الغربية ليست وحدها المستفيدة من تلك المعايير المزدوجة. فهناك الصين التي واصلت تجنب الإدانة الدولية من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بالرغم من الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، التي ترقى إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية، ضد الأويغور وغيرهم من الأقليات المسلمة.

حماية الحقوق على المستوى الوطني

تبدو أي حجة قائلة بأن رد العالم على العدوان الروسي مثّل بداية عهد جديد لنظام عالمي يستند إلى القيم ولمبدأ سيادة القانون حجةً ضعيفة أيضًا بسبب التدهور الملموس فيما تقوم به الحكومات لحماية حقوق الإنسان في بلدانها.

فقد تعرضت حقوق الشعوب الأصلية للانتهاك عندما تقاعست الدول عن توفير الحماية لها من مصادرة أراضيها على أيدي شركات أو سلطات حكومية في بلدان مثل البرازيل وتنزانيا والسويد وفيتنام وكندا وغيرها.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، ألغت المحكمة العليا الضمانة الدستورية القائمة منذ أمد طويل التي تكفل إمكانية الحصول على عمليات الإجهاض، مما عرَّض للخطر ممارسة حقوق جوهرية، بما في ذلك الحق في الحياة وفي الأمن وفي عدم التعرّض للتمييز المجحف، بالنسبة لملايين النساء والفتيات وغيرهن من الأشخاص. وفي أفغانستان، فرضت حركة طالبان قيودًا شديدة القسوة فحرمت النساء والفتيات من الحق في التعليم وفي العمل وفي الاستقلال الذاتي، بينما صرّحت علنًا بأن المرأة خاضعة للرجل. وفي إيران، أقدمت "شرطة الآداب" على قتل مهسا أميني لأنها ارتدت حجاب الرأس على نحو خاطئ، مما أطلق شرارة احتجاجات في شتى أنحاء البلاد تعرضت خلالها نساء وفتيات أخريات للإصابة أو الاعتقال أو القتل.

وفي غضون عام ٢٠٢٢، تحوَّل الانتقاص من حرياتنا في الاحتجاج وفي التعبير عن أنفسنا إلى انهيار تام لهذه الحريات. ففي روسيا، أُحيل عدد من الدور الإعلامية إلى المحاكمة وأُغلقت لمجرد إشارتها إلى الحرب في أوكرانيا. وسُجن صحفيون في إثيوبيا وأفغانستان وروسيا وميانمار، وفي عشرات الدول الأخرى في مختلف أنحاء العالم. وتحولت التكنولوجيات إلى أسلحة ضد كثيرين، لإسكات أصواتهم، أو لمنع التجمعات العامة، أو لتقديم معلومات مغلوطة. وواجه المتظاهرون السلميون ترسانة متنامية باستمرار من الأسلحة، تتراوح ما بين الهراوات والغاز المسيل للدموع، والكريات المطاطية، والذخيرة الحية، مثلما شهد العالم في إيران وبيرو وسري لنكا. وأدى قانون بريطاني ضار إلى زيادة صلاحيات الشرطة، وتقليص الحق في الاحتجاج السلمي.

وفي الوقت نفسه، شهد العالم أفعالاً مبدعة تنم عن التحدي، من بينها خروج نساء أفغانيات إلى الشوارع للاحتجاج على حكم حركة طالبان، وإقدام نساء إيرانيات على نشر مقاطع فيديو لهن وهن يقمن بقص شعرهن احتجاجًا على القوانين الإيرانية المسيئة المتعلقة بفرض ارتداء الحجاب. ومما يبعث على الارتياح أن يظل هناك الآلاف الذين يتصدون لمثل ذلك القمع بحشد أنفسهم لكتابة رسائل، والتوقيع على عرائض، والخروج إلى الشوارع. ويجب أن يكون ذلك بمثابة تذكير لمن هم في السلطة بأنه لا يمكن انتزاع حقنا في المطالبة بالتغيير وفي التجمع معًا بشكل حر وجماعي.

الخلاصة

قد يكون العام ٢٠٢٢ نقطة تحول في النظام الدولي. فقد شهد بالفعل تجديدًا للحلف الأطلسي، مع مستوى من التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من القوى الغربية كان من الصعب تخيُّله قبل عام، في أعقاب الانسحاب الفوضوي من أفغانستان عام ٢٠٢١.

إلا إن العام لم يشهد نقطة تحول على صعيد حقوق الإنسان، بل استمر التدهور دون رادع. فقد أدى العدوان الروسي إلى مزيد من زعزعة استقرار النظام الدولي المتعدد الأطراف، الذي يعاني من الضعف أصلاً من جراء عقود من استمرار الدول القوية في الاستخفاف بالقانون الدولي دون محاسبة. وكان من شأن الحرب أن تحرف الموارد والأنظار بعيدًا عن أزمة المناخ، وعن النزاعات الأخرى التي طال أمدها، وعن معاناة البشر في شتى أنحاء العالم.

كما كان من شأن رد الغرب على الغزو الروسي لأوكرانيا أن يؤكد مجددًا المعايير المزدوجة التي يتبناها ذلك الغرب، وردود أفعاله غير المنطقية على كثير من الانتهاكات الأخرى لميثاق الأمم المتحدة، وهو ما أدى بدوره إلى مزيد من زعزعة الاستقرار وتعزيز الإفلات من العقاب.

وإذا كانت هناك دلالة بالنسبة لمستقبل العالم تُبيِّنها حرب روسيا العدوانية، فهي أهمية وجود نظام دولي فعَّال يقوم على قواعد تُطبّق بشكل مستمر. وينبغي على أولئك الذين يقودون التحالف الداعم لأوكرانيا أن يكثِّفوا جهودهم، ويقيموا شراكات مع أطراف أخرى، من أجل تجديد التزامهم بنظام دولي يعود بالفائدة على غالبية سكان العالم.

وفي عام ٢٠٢٣، تحل ذكرى مرور ٧٥ عامًا على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو وثيقة بزغت من حطامٍ خلفته حرب عالمية. وعلينا ألا ننتظر حتى يحترق العالم مجددًا لكي نعيش حقًا في ظل احترام الحريات والمبادئ التي أُرسيت على حساب ملايين الأرواح. وينبغي أن يكون عام ٢٠٢٣ نقطة تحوّل في حماية حقوق الإنسان؛ فأي شيء دون ذلك من جانب قادة العالم سيكون بمثابة خذلان قد يودي بالعالم إلى الهاوية.

*أنياس كالامار-الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية

*موقع منظمة العفو الدولية

عواقب تراجع العولمة ..صدمات جيوسياسية

*مركز انترريجيونال

عرض: صباح عبد الصبور:تُجادل بعض الكتابات بأن الهدف من العولمة كان تقريب العالم بعضه من بعض، وإشراك الاقتصادات المتقدمة والنامية في شبكة من الروابط الاقتصادية والمالية المفيدة للطرفين. ومنذ منتصف الثمانينيات تقريباً، توسَّعت التدفقات التجارية والمالية بين البلدان بسرعة؛ حيث أزالت الحكومات الحواجز أمام هذه التدفقات. لكن لم يَسِر كل شيء حسب الخطة؛ إذ تصاعدت التوترات؛ لأن الفوائد لم يتم تقاسمها بالتساوي داخل الدول أو فيما بينها. وفي ضوء هذا، نشر موقع "فورين بوليسي" مقالاً بعنوان "ندم العالم على تراجعه عن العولمة"، في ٢٤ مارس ٢٠٢٣، للكاتب "إسوار براساد" أستاذ السياسة التجارية في كلية دايسون بجامعة كورنيل ومؤلف كتاب "مستقبل المال".

مزايا العولمة

يشير المقال إلى أنه خلال عصر العولمة، استفادت دول الأسواق الناشئة بطرق متعددة؛ وذلك على النحو التالي:

١- فتح شركات متقدمة في الأسواق الناشئة:

مع انخفاض تكاليف النقل، وجدت الشركات في الاقتصادات المتقدمة أنها يمكن أن تستفيد من انخفاض تكاليف العمالة في البلدان النامية. علاوةً على ذلك، فقد تمكنت تلك الشركات من هيكلة سلاسل التوريد الهزيلة والفعالة التي تتنقل عبر بلدان متعددة؛ ما يتيح توفير التكاليف من خلال الاعتماد على تخصص البلدان المختلفة في مختلف المنتجات الوسيطة.

٢- زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق:

يشير المقال إلى أن بلدان الأسواق الناشئة، التي لم تتمكن لفترة طويلة من الحصول على تمويل أجنبي إلا في شكل ديون وبشروط غير مواتية، تتلقَّى الآن تدفقات أكثر استقراراً، وبشروط أفضل، لا تتطلب منها تحمُّل كل المخاطر. وبحسب المقال، يميل الاستثمار المباشر إلى أن يكون أقل تقلباً من الديون أو أشكال التمويل الأخرى، ويشارك المستثمرون الأجانب في مخاطر هذا الاستثمار مقابل احتمالات تحقيق عوائد أفضل.

٣- استفادة الأسواق الناشئة من العملات الصعبة:

وفقاً للمقال، كانت التدفقات المالية تسير في كلا الاتجاهين؛ حيث تستخدم العديد من بلدان الأسواق الناشئة فوائضها التجارية لتجميع العملات الصعبة واستثمارها في السندات الحكومية التي تُصدِرها الولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمة الأخرى. وبهذه الطريقة، إذا اتجه المستثمرون الأجانب إلى دولة سوق ناشئة كانت متوافقةً سياسياً مع بلدانهم، فسيظل ذلك البلد قادراً على سداد قيمة وارداته بالعملات الصعبة وحماية قيمة عملته. ومن ثم، فقد تطورت علاقة تكافلية بين بلدان الأسواق المتقدمة والناشئة؛ حيث يستفيد كلا الطرفين من التجارة غير المقيدة نسبياً والتدفقات المالية.

أسباب التراجع

رغم الفوائد الواسعة للعولمة، أشار المقال إلى أنه على مدى فترة العقد ونصف العقد الماضية، تراجعت العولمة بسبب عدد من الصدمات والاحتكاكات الجيوسياسية، ومن أبرزها ما يلي:

١- الأزمة المالية العالمية:

يشير المقال إلى أن التدفقات المالية عبر الحدود انخفضت بعد الأزمة المالية العالمية. ويرجع ذلك أساساً إلى كبح البنوك الغربية تطلعاتها العالمية، بينما استمرت التدفقات التجارية في التوسع. وبالنسبة إلى كلا النوعين من التدفقات، ظلت الاعتبارات الاقتصادية، مثل الكفاءة وتقليل التكلفة في صدارة العوامل التي تحدد أنماط تلك التدفقات. لكن بحسب المقال، كان الأمر مجرد مسألة وقت قبل أن تعود التدفقات المالية، أو على الأقل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى مستويات ما قبل الأزمة.

٢- معضلة جائحة كوفيد-١٩:

أوضح المقال أن جائحة كورونا عطَّلت سلاسل التوريد في جميع أنحاء العالم؛ فمع تأثير الجائحة على بلدان مختلفة في أوقات مختلفة وبدرجات متفاوتة، أدى ذلك إلى تفاقم الركود الناجم عن الوباء؛ حيث يمكن أن يؤدي كسر حلقة واحدة إلى تعطيل السلسلة بأكملها، كما تسببت استراتيجية الصين في القضاء على فيروس كورونا المستجد في مزيد من الخراب لسلاسل التوريد العالمية؛ وذلك حسب وصف المقال.

٣- الصراعات الجيوسياسية بين القوى الكبرى:

بحسب المقال، أظهرت الحرب الأوكرانية أن الاعتماد على مورد واحد لمنتجات الطاقة يمكن أن يترك قارة بأكملها عرضةً للخطر. وقد لاحظت الحكومات الوطنية وقادة الشركات ذلك، كما يرى المقال أن الجغرافيا السياسية اتخذت منعطفاً نحو الأسوأ، مع تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة والصين؛ ما أدى إلى تفاقم هذه المشاكل؛ فقد أصبحت التكنولوجيا ساحة معركة جديدة؛ حيث تهدف الصين إلى الاكتفاء الذاتي، وتتطلع إلى زيادة حصتها في السوق العالمية

لمنتجات التكنولوجيا الفائقة، فيما تشهد الولايات المتحدة تهديداً لمصالحها التجارية وكذلك أمنها القومي؛ بسبب زيادة الشركات الصينية. وفي إطار ذلك، فرضت الولايات المتحدة قيوداً على صادرات المنتجات والتقنيات العالية التقنية، وحاولت حتى ثني الاستثمار الخاص عن التدفق إلى الصين.

٤- تفاقم مشكلة تغير المناخ:

يشير المقال إلى أن التوترات التجارية، والتصدعات الجيوسياسية، والجهود المبذولة لمكافحة تغير المناخ، ساعدت على صرف التركيز بعيداً عن الكفاءة، وتحويله نحو الاستقرار والمرونة المتمثلين في سلاسل التوريد الضعيفة والمتوسطة.

عواقب واسعة

مع تراجع الدول عن العولمة والبدء في التطلع إلى الداخل، يرى المقال أنه يمكن أن تكون هناك تداعيات واسعة النطاق على الاستقرار الاقتصادي والجيوسياسي. ويتوقع المقال أن تتحمَّل البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، العبء الأكبر؛ وذلك على النحو التالي:

١- تعزيز التدابير التجارية المحلية للدول:

بحسب المقال، تمثلت إحدى طرق الدول والشركات للتعامل مع عدم اليقين، في تنويع مصادر التوريد وأسواق التصدير للسلع والخدمات؛ فعلى سبيل المثال، تحاول شركة أبل تحويل بعض منتجاتها وعمليات تجميعها نحو الهند وفيتنام، لكن التنويع عادةً ما يكون مكلفاً، ويضيف تعقيدات من نوع مختلف، بما في ذلك الاضطرار إلى إدارة سلاسل توريد متعددة. وبدلاً من ذلك، تتخذ البلدان والشركات مساراً مختلفاً؛ حيث تعيد توجيه تدفقاتها التجارية والمالية لتتماشى مع الالتزامات الجيوسياسية. وتشمل هذه الاستجابات التدابير التجارية (التعريفات وقيود الاستيراد والتصدير) وكذلك السياسات الصناعية لتعزيز التقنيات المحلية، وهي السياسات التي تعمل – بحسب المقال – كحواجز للتجارة والاستثمار.

٢- الميل إلى صنع السياسات الاقتصادية محلياً:

يرى المقال أن اضطرابات سلسلة التوريد، والتجزئة الجيوسياسية، والتكيف مع تغير المناخ، ومجموعة من الضغوط الاقتصادية والسياسية، تدفع جميعها في الاتجاه نفسه، نحو ميل داخلي لصنع السياسات الاقتصادية، وأنها فتحت ستار الحفاظ على التفوق التكنولوجي للولايات المتحدة، وتحسين أمن الطاقة، وتعزيز الاستثمار المحلي في التقنيات الخضراء، وغيرها من التقنيات الجديدة؛ حيث وَضَعَ قانون الحد من التضخم عدداً من السياسات تعمل ضمنياً كحواجز أمام التجارة الحرة، مثل الإعفاءات الضريبية لـلسيارات الكهربائية المصنوعة في الولايات المتحدة.

٣- تقليل نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى الأسواق الناشئة:

بحسب المقال، تتغير أنماط كلٍّ من التجارة وتدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الآن تدريجياً بطرق تعكس التحالفات الجيوسياسية. وبالنسبة إلى اقتصادات الأسواق الناشئة غير المتوافقة سياسياً مع الاقتصادات المتقدمة، فإن انخفاض التدفقات التجارية والمالية سيعني تقليل نقل التكنولوجيا والمعرفة؛ ما يُعيق طريقها إلى التنمية.

٤- تقييد الوصول إلى أسواق التصدير:

يشير المقال إلى أنه مع تراجع البلدان عن التكامل العالمي، قد يصبح الوصول إلى أسواق التصدير أكثر تقييداً بمرور

الوقت. وقد يكون هذا أقل أهميةً بالنسبة إلى بلدان مثل الصين والهند والبرازيل – التي نمت بشكل كبير، وصارت أكثر اكتفاءً ذاتياً، وأكثر ثراءً من العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى – ولكنها قد تخنق البلدان الأصغر التي لا تزال في مراحل مبكرة من التنمية الاقتصادية.

٥- إعاقة التنمية في الاقتصادات المنخفضة الدخل:

يتوقع المقال أن تؤدي هذه الاتجاهات إلى إعاقة التنمية الاقتصادية للبلدان المنخفضة الدخل، التي يتمتع الكثير منها بميزة القوى العاملة الشابة نسبياً والمتوسعة، ولكنها تظل محرومة من الموارد المالية وغيرها. وبحسب المقال، تفتقر البلدان ذات الدخل المنخفض في أفريقيا جنوب الصحراء، على وجه الخصوص، إلى رأس المال المالي والمعرفة التكنولوجية لبناء التصنيع الأساسي، ناهيك عن المنافسة الفعَّالة في صناعات المستقبل.

٦- محدودية الاستثمار الأجنبي في الاقتصادات النامية:

يشير المقال إلى أن الاستثمار الأجنبي المحدود – خاصةً في التصنيع بدلاً من مجرد صناعات استخراج الموارد – والقيود المفروضة على وصول السلع إلى الأسواق العالمية، سيجعلان من الصعب على هذه البلدان تحقيق التقدُّم الاقتصادي، وتحسين مستويات المعيشة لسكانها، لكن من الممكن أن يظل حجم التدفقات المالية إلى الأسواق الناشئة على حاله بشكل أساسي؛ إذ تعاني الاقتصادات المتقدمة من شيخوخة السكان، وارتفاع مستويات الدين العام، وانخفاض نمو الإنتاجية. ومن ثم، فإن المستثمرين الذين يبحثون عن عوائد أفضل على استثماراتهم، أو عن فرص التنويع على الأقل، من المُرجَّح أن تظل اقتصادات الأسواق الناشئة جذابةً بالنسبة إليهم. لكن طبيعة هذا التمويل يمكن أن تتغير بطرق مهمة؛ فبدلاً من التدفقات الأكثر استقراراً، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر، قد تتلقى الأسواق الناشئة المزيد من هذا التمويل في شكل استثمارات حافظة؛ أي أموال تتدفق إلى أسواق الأسهم وديون الشركات، كما تميل هذه التدفقات إلى جلب فوائد جانبية أقل، مثل عمليات نقل التكنولوجيا.

وختاماً،

يشير المقال إلى أنه قد يترك التراجع عن العولمة الدولَ تشعر بمزيد من الأمان وبأنها أقل عرضةً للتقلبات العالمية، لكن ستكون تكاليف هذا الانسحاب كبيرةً على المدى الطويل، وستندم جميع الدول؛ الغنية منها والفقيرة، يوماً ما على تحولها الداخلي، كما يجادل المقال بأن السياسات الصناعية بأشكال مختلفة، تحفز التحول الضعيف نحو التجارة العالمية والتكامل المالي، ومن أبرزها سياسة "التداول المزدوج" للصين، من خلال تعزيز الطلب المحلي والابتكار المحلي مع الاستمرار في الانخراط في الاقتصاد العالمي، وكذلك مبادرة "صُنع في الهند"، التي لها أهداف مماثلة لتعزيز التصنيع الهندي من خلال حماية المصنعين المحليين في قطاعات معينة من المنافسة الأجنبية، بجانب السياسات الصناعية الأمريكية؛ إذ يرى المقال أنه حتى الاقتصادات المتقدمة قد تراجعت عن تأييدها المطلق للتجارة الحرة.

كيسنجر يتحدث عن حرب باردة جديدة «أخطر من الأولى»..

حذّر وزير الخارجية الأميركي الأسبق، هنري كيسنجر، من أنّ الحرب الباردة الثانية ستكون أكثر خطورةً من الأولى التي انتهت في أواخر القرن الماضي.

وأجاب كيسنجر بالإيجاب، في معرض رده لصحيفة «Mundo» الإسبانية، على سؤال حول ما إذا كانت الحرب الباردة الثانية أكثر خطورة من الأولى.

وأشار الوزير الأميركي الأسبق، إلى أنّ الحرب الباردة الجديدة قد تبدأ في أي لحظة بين الصين والولايات المتحدة.

وأعرب كيسنجر عن اعتقاده بأنّ كلا الدولتين، تمتلكان موارد اقتصادية متشابهة، وهو ما لم يكن عليه الحال خلال الحرب الباردة الأولى، الأمر الذي سيجعل من الحرب التي من الممكن أن تنفجر، أكثر حدة.

ويرى كيسنجر، أن الصين والولايات المتحدة تحولتا في الوقت الراهن إلى خصمين، وأنّه لا يجوز أبداً «انتظار أن تتحول الصين نحو الغرب».

وتحدّث الوزير الأميركي في مقابلة مع صحيفة «واشنطن بوست»، منتصف الشهر الجاري، حول الوساطة الصينية التي أدت إلى التقارب السعودي الإيراني الأخير، مُعرباً عن رؤيته «أنّ ما يجري هو تغيير جوهري في الوضع الاستراتيجي في الشرق الأوسط»، مضيفاً أنّ «الولايات المتحدة لم تعد القوة التي لا غنى عنها في المنطقة».

وكان وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، قال خلال لقاء جمعه بكيسنجر، في وقتٍ سابق: «إنّ بدء حربٍ باردةٍ جديدةٍ بين الصين والولايات المتحدة، سيكون بمثابة الكارثة بالنسبة للعالم بأسره».

وشدّد حينها وانغ يي على ضرورة عودة الولايات المتحدة إلى السياسة العقلانية والبراغماتية تجاه الصين، وإلى «المسار الصحيح» بالالتزام بالبيانات الثلاثة المشتركة بين الصين والولايات المتحدة، وإلى الحفاظ على الأساس السياسي للعلاقات الصينية الأمريكية.

نــزار حيدر:

الإصرار على الخطأ ونار العناد

{وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ}.

لَسنا معصُومينَ فالخطأُ والزَّللُ واردٌ في حياتِنا، إلاَّ أَنَّ الفرقَ بينَ واحدٍ وآخر هو الإصرار وحجمهُ والعَناد وسِعته، فبينما يتوقَّف واحدٌ فوراً بمجرَّد أَنَّهُ يشعر بخطئهِ أَو إذا زاغَ عن الحقِّ، يتغافلُ آخر ويتجاهل فيُفرِّط فيتمادى مُصِرّاً وهو يعرِف.

وبينَ مَن يتحمَّل مسؤُوليَّة خطئهِ بشجاعةٍ، يبحثُ آخر عن ضحيَّةٍ ليُحمِّلها المسؤُوليَّة {وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا}.

فما الذي يدفعُ بالمرءِ إلى أَن يتجاهلَ خطأَهُ؟!.

١/ المصالِحُ الذاتيَّة [الأَنانيَّات] فعقلُ المرءِ عادةً في عَينَيهِ وبينَ يدَيهِ يفرحُ بما يلمِسهُ بيدهِ ويطرِب لِما يراهُ بأُمِّ عينَيهِ من مكاسِبَ، من دونِ أَن يحسِبَ لغدٍ حسابهُ ولذلكَ قالَ أَميرُ المُؤمنينَ (ع) {كَم مِن شهوَةِ ساعَةٍ أَورثَت حُزناً طَويلاً}.

٢/ قِصر النَّظر الذي يحولُ بينهُ وبينَ أَن يستوعِبَ كُلَّ الصُّورة مِن دونِ أَن يكتفي بالجُزءِ الظَّاهرِ مِنها، ويمنعهُ منَ الغَوصِ في العُمْقِ {يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ}.

مُشكلتُنا أَنَّنا عادةً لا ننظُر إلى أَبعدِ من أَرنبةِ أَنفِنا

كما يُقال، فلا نرمي ببصرِنا أَقصى الأُمور لنتدبَّر بها كما لَو أَنَّنا نعيش مُستقبلِنا، فاليَومُ يومٌ لهُ ما بعدهُ.

يقولُ أَميرُ المُؤمنينَ (ع) ناصِحاً {أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ الْمَرْءَ لَيَفْرَحُ بِالشَّيْءِ الَّذِي لَمْ يَكُنْ لِيَفُوتَهُ وَيَحْزَنُ عَلَى الشَّيْءِ الَّذِي لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ فَلاَ يَكُنْ أَفْضَلَ مَا نِلْتَ فِي نَفْسِكَ مِنْ دُنْيَاكَ بُلُوغُ لَذَّةٍ أَوْ شِفَاءُ غَيْظٍ وَلَكِنْ إِطْفَاءُ بَاطِلٍ أَوْ إِحْيَاءُ حَقّ وَلْيَكُنْ سُرُورُكَ بِمَا قَدَّمْتَ وَأَسَفُكَ عَلَى مَا خَلَّفْتَ وَهَمُّكَ فِيمَا بَعْدَ الْمَوْتِ}.

٣/ الجَو العام الذي يتحكَّم في خياراتِنا بشكلٍ كبيرٍ أَو ما يُسمَّى بالعقلِ الجمعي الذي تصنعهُ، في أَحيانٍ كثيرةٍ، شبكاتٍ مجهُولةٍ!.

إِنَّ العاقل لا يسجُن نفسهُ أَو يتأَثَّر بالجَو العام الحاكِم على أَيَّةِ حالٍ، فإِذا كانَ خائِفاً منهُ مثلاً أَو يعيشُ تحتَ ضغطهِ فعلى الأَقل يتوقَّف عن قَولِ أَو فعلِ ما لا يعتقِدُ أَنَّهُ صحيحاً من دونِ أَن يُجاملَ فيفعَل الشَّيء الخطأ، كما يقُولُ رسُولُ الله (ص) {مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ}.

أَمَّا الجاهل فكُلَّ همِّهِ هو أَن يقُولَ ويفعلَ ما يُرضي الجَو العام ويتماشى مع العقلِ الجمعي حتَّى إِذا كانَ على يقينٍ من أَنَّهُ غير سليمٍ.

إِحذر أَن تكونَ ضحيَّة الجَو العام، واحرَص على أَن لا تسجُنَ نفسكَ بإِرادتِكَ في صندُوقهِ، فعندَها لن يكونَ بوسعِكَ تصحيحُ المسارِ مهما بذلتَ مِن جُهدٍ.

يجب أَن ننتبهَ إِلى حقيقةٍ في غايةِ الأَهميَّة ونحنُ نتعامَل مع مُؤَثِّراتِ الجَوِّ العام، وهيَ؛ أَنَّ مِعيار الحقِّ والباطلِ لا يستندَ إِلى عددِ الذين يفعلُونَهُما، فالحقُّ حقٌّ حتَّى إِذا لم يلتزِم بهِ أَحدٌ والباطِلُ باطِلٌ حتَّى إِذا فعلهُ كُلَّ النَّاسِ.

إِنَّ الحقَّ لا يتبدَّل إِلى باطلٍ إِذا لم يفعلهُ أَحدٌ، كما أَنَّ الباطلَ لا ينقلِبَ إِلى حقٍّ إِذا مارسهُ كُلَّ النَّاسِ، ولذلكَ فلنحذر عندَ تحديدِ الجبهةِ.

فضلاً عن ذلكَ فإِنَّهما [الحقُّ والباطِلُ] لا يُعرفان بهويَّة الرِّجال وخلفيَّاتهم ونوعيَّاتهم، بلِ العَكس هو الصَّحيح.

وَلقد قِيلَ إِنَّ الْحَارِثَ بْنَ حَوْطٍ أَتَى أَمِيرَ الْمُؤمنينَ (ع) فَقَالَ: أَتَرَانِي أَظُنُّ أَصْحَابَ الْجَمَلِ كَانُوا عَلَى ضَلاَلَةٍ؟!.

فَقَالَ (ع) {يَا حَارِثُ إِنَّكَ نَظَرْتَ تَحْتَكَ وَلَمْ تَنْظُرْ فَوْقَكَ فَحِرْتَ إِنَّكَ لَمْ تَعْرِفِ الْحَقَّ فَتَعْرِفَ مَنْ أَتَاهُ وَلَمْ تَعْرِفِ الْبَاطِلَ فَتَعْرِفَ مَنْ أَتَاهُ}.

> **أسخف القواعد التي يتشبث بها كثيرون في تعاملهم مع الخطأ هي قاعدة النار ولا العار**

٤/ والأَخطرُ في كُلِّ ذلكَ عندما يكونُ سببُ التَّغافل هوَ الإِستدراج، فتلكَ هيَ الطَّامَّةُ الكُبرى، يقولُ تعالى {وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لاَ يَعْلَمُونَ}.

فأَن تخطأَ فذلكَ أَمرٌ طبيعيٌّ، إِلاَّ أَنَّ غير الطَّبيعي عندما تصِرُّ على الخطأ، خاصَّةً إِذا اكتشفتَهُ بنفسِكَ ولم تُقرِّر التوقُّف للتَّصحيحِ على عكسِ قولهِ تعالى {وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ}.

٥/ وإِنَّ من أَسخفِ القواعدِ التي يتشبَّث بها كثيرُونَ في تعاملهم معَ الخطأ هي قاعِدة [النَّار ولا العَار] فالتَّراجُع عن الخطأ يعِدُّهُ كثيرُونَ عيبٌ، فهُم مُستعِدُّونَ لأَن يُصرُّوا عليهِ ويتحمَّلُوا وِزرَهُ حتَّى إِذا قادهُم إِلى النَّارِ على أَن يعترِفُوا بخطأٍ فَعلُوهُ أَو ذنبٍ اقترفُوهُ فيتراجعُوا عنهُما.

فنارُ الغدِ ولا عارُ اليَوم!.

الموسم الثاني للإنصات المركزي